

مجلة جيل

الدراسات السياسية والعلاقات الدولية



ISSN 2410-3926

مجلة علمية دولية محكمة تصدر شهريا عن مركز جيل البحث العلمي

Lebanon - Tripoli / Abou Samra Branche P.O.BOX 8 + 961/71053262 - www.jilrc-magazines.com - politic@jilrc-magazines.com



العام الثالث – العدد 12 : نوفمبر 2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المشرفة العامة: د. سرور طالبي المل
المؤسسة ورئيسة التحرير: د. هادية يحيايوي



ISSN 2410-3926

التعريف:

مجلة علمية دولية محكمة تصدر دورياً عن مركز جيل البحث العلمي تعني بالأبحاث العلمية في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بإشراف هيئة تحرير مشكّلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية تتألف من نخبة من الباحثين وهيئة تحكيم تتشكل دورياً في كل عدد.

تتناول المجلة إسهامات مختلف الباحثين والمهتمين بمجال العلوم السياسية سواء ما تعلق بالرصيد النظري أو بقضايا الساعة أو بترجمة الأعمال ذات الأهمية العلمية المعترف بها.

تعد هذه الدورية العلمية تكريسا لحرص المركز على تشجيع الأبحاث والمجهود العلمي، وعلى الإسهام في إثراء الرصيد النظري لمختلف العلوم بنشر الدراسات الجادة والراقية، استناداً إلى معايير علمية موضوعية ودقيقة.

أسرة التحرير:

أ.د. حاجي دوران

أستاذ العلوم الاجتماعية والإدارة جامعة أديامان - تركيا-

أ.د. زواقري الطاهر

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة خنشلة الجزائر

أ.د. قادري حسين

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة الجزائر

د. زرارة عواطف

أستاذة القانون بجامعة الشارقة-الإمارات العربية المتحدة-

د. عدنان خلف حميد البدراني

رئيس فرع العلاقات الدولية، جامعة الموصل، العراق

د. ناجي الهتاش

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة تكريت-العراق

الهيئة العلمية التحكيمية للعدد:

د. محمد بوبوش / جامعة وجدة (المغرب).

د. آدم حسن / جامعة نيالا (السودان).

د. هشام جميل / جامعة تكريت (العراق).

التدقيق اللغوي:

أ.د. حازم ذنون إسماعيل جامعة الموصل -العراق-

قواعد النشر



ISSN 2410-3926

تقبل المجلة الأبحاث والمقالات التي تلتزم الموضوعية والمنهجية، وتتوافر فيها الأصالة العلمية والدقة والجدية وتحترم قواعد النشر التالية:
بالنسبة للمقالات:

- تنشر المجلة المقالات التي تستوفي الشروط الآتية:
- الالتزام بالمعايير العلمية والموضوعية المعمول بها دولياً في الدوريات المحكمة، والتي تستجيب لشروط البحث العلمي.
- تعتمد هيئة التحكيم مبدأ الحياد والموضوعية في تحكيم المواد العلمية المرشحة للنشر مع الحرص على خلو الأعمال من التطرف الفكري أو مساسها بمبادئ بالأشخاص أو الأنظمة.
- يراعى في المقالات المقترحة للنشر في المجلة أن تتسم بالجدية وألا تكون محل نشر سابق أو مقتطف من مذكرة أو أعمال، ملتمقى.
- أن تكون المواضيع المقدمة ضمن اختصاص المجلة.
- أن تلتزم المقالات الدقة وقواعد السلامة اللغوية، وألا يتعدى حجم العمل 15 صفحة مع احتساب هوامش، مصادر وملاحق البحث.
- ترسل المادة العلمية في ملف مرفق بملخص بلغة البحث وآخر بإحدى اللغات: العربية، الفرنسية أو الانجليزية (حسب لغة البحث).

بالنسبة للأعمال المترجمة:

- تقبل من الأعمال المترجمة تلك التي تتصل باختصاص المجلة.
- تقبل الأعمال المترجمة من وإلى: العربية، الفرنسية، الانجليزية أو الألمانية.
- تخضع المقالات لاستشارة ترجمانيين مختصين في اللغات المذكورة أعلاه.

سياسة التحكيم:

- تحول الأعمال المقدمة المقالات إلى أساتذة من ذوي الخبرة العلمية حسب اختصاص المقالة.
- يبلغ الباحث المرسل بتلقي مادته في غضون 5 دقائق من تسلمها.
- تراعي السرية في التحكيم.
- تلتزم هيئة التحكيم بإبداء الرأي واتخاذ القرار في غضون شهر من تمكينها من المادة المقترحة للنشر.
- يحق لهيئة التحكيم أن ارتأت ضرورة إقرار تعديلات على المواد المقدمة للنشر.
- يعلم الباحث المرسل بقبول مادته للنشر على أن يعلم بتاريخ نشرها حسب رزنامة المجلة.

شروط النشر:

- شكل الكتابة: باللغة العربية شكل Traditional Arabic حجم 14.
- بالنسبة للغات الأجنبية شكل Times New Roman حجم 12.
- يرفق الباحث الباحث مادته بسيرة ذاتية علمية مفصلة.
- تهمش معلومات البحث حسب طريقة شيكاغو الأمريكية بترتيب تسلسلي يتبع متن البحث.
- ترتب هوامش المعلومات في نهاية كل صفحة.

نموذج التيمش:

1. الكتب باللغة العربية أو الأجنبية: لقب واسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، رقم الطبعة.
2. النصوص التشريعية: البلد، نوع النص، مضمون النص، سنة الصدور.
3. المجلات والدوريات: عنوان المجلة أو الدورية، لقب واسم الكاتب، عنوان المقالة، عدد المجلة، تاريخ الصدور، صفحة الاقتباس.
4. الرسائل الجامعية: لقب واسم الطالب، عنوان المذكرة، درجة المذكرة، مؤسسة تسجيل المذكرة، كلية التخصص، السنة الجامعية، صفحة الاقتباس.
5. التقارير الرسمية: جهة إصدار التقرير، موضوع التقرير، مكان نشر التقرير، سنة إصدار التقرير، صفحة الاقتباس.
6. المراجع الالكترونية:
يوثق المرجع المنقول عن شبكة "الإنترنت" بذكر معلومات الرابط الإلكتروني كاملاً مع ذكر صاحب المادة المنشورة، وتاريخ زيارة الموقع.

ترسل المساهمات بصيغة الكترونية حصراً على عنوان المجلة:

politic@jjlrc-magazines.com

الفهرس

الصفحة

- 9 • الافتتاحية
- 11 • مفهوم سيادة الدولة عند جماعات الإسلام السياسي، عبد العظيم أحمد عبد العظيم (جامعة دمنهور / مصر).
- 29 • من أشكال العلاقة بين الدّعوة والسياسة في التجارب السياسيّة الإسلاميّة المبكّرة، أ. ربيع رحومة (جامعة القيروان/ تونس).
- 49 • الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا: بين تحديات الاستمرار ومخاوف التفكك، د. ابرادشة فريد (جامعة المسيلة / الجزائر).
- 67 • واقع الدور التركي الراهن ضمن أدوار الفواعل الإقليمية والدولية تجاه النزاع السوري، حسين لعريض (جامعة قسنطينة 03 / الجزائر).
- 87 • السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة: دراسة في المنطلقات الفكرية والنظرية، أ. فهيم رملي جامعة البليدة 2 و أ. خولة بوناب جامعة باتنة 1 (الجزائر).
- 107 • L'indépendance de la Cour Pénale Internationale (CPI) : mythe ou réalité ?
Hicham BERJAOUI (Université Hassan II , Casablanca – Maroc).

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

لا تعبر الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي إدارة المركز

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

الإفتتاحية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وقت عصيب تمر به الأمة الإسلامية العربية وهي تشهد تراجع رهيبا في مكانتها في الساحة الدولية في ظل ما تعيشه الروهينغا في بورما وما ينكب القدس في فلسطين، ونحن نفتقر لمقومات الصمود المادي التنافسي يبقى الصمود السيكولوجي المتنفس الوحيد وسندستمر في دعم معنوياتنا بتحليلات قوامها أن القصد من انتهاك حقوق الإنسان ومقدسات العالم الإسلامي وتأجيج الفتن في دولنا الدينية هو صناعة أزمات تلهي الرأي العام الداخلي للدول الكبرى عن شأنها المحلي وتفريغ احتقان مواطنيها.

تملي الأزمة الراهنة على الباحثين المسلمين دورا رياديا لاسيما فيما يتعلق ببناء وعي قومي نوعي لمواجهة تفشي الفتن والتصدعات وتقديم حلول ناجعة لإعادة التفاف الفكر الإسلامي العربي حول قضاياها الجوهرية وأهمها استعادة الوجه الحقيقي للإسلام ومبادئه الكونية.

والحمد لله رب العالمين الذي بفضلته تتم الصالحات

رئيسة التحرير / الدكتورة هادية يحيائي

مفهوم سيادة الدولة عند جماعات الإسلام السياسي

الأستاذ الدكتور عبد العظيم أحمد عبد العظيم، أستاذ الجغرافيا السياسية قسم الجغرافيا
كلية الآداب، جامعة دمنهور مصر.

مقدمة

يعد مصطلح السيادة من المصطلحات التي برزت في العصور المتأخرة حين تم وضع الدساتير والقوانين الحديثة على الرغم من أن مفهوم السيادة قد بحث وإن كان بمسميات مختلفة، وقد كان التاريخ سبباً مباشراً في نشوء الصراع حول مفهوم السيادة مما أدى إلى بروز هذا المصطلح، فقد ظهرت الفكرة تاريخياً مع الرومان في بداية عهدهم، لإعطاء الإمبراطور سلطة واسعة بل مطلقة في إدارة شئون الإمبراطورية، وإضفاء قدسية دينية على هذه السلطة، وقد ترسخ هذا المفهوم مع الفكر المسيحي، فبرزت فكرة الحق الإلهي، أو التفويض الإلهي في الحكم، التي جعلت "القيصر" أو الإمبراطور يستعين برجال الدين لفرض هذه الفكرة وتوسيع سيطرته على الإمبراطورية وقد استمر هذا المفهوم لمصطلح السيادة حتى بدايات عصر النهضة الأوروبية.

وقد ساند ذلك فكر سياسي واسع كان من أبرز رجاله "مكيافيلي" في إيطاليا الذي نادى عام 1513م في كتابه "الأمير" بنظريته في أهمية السيادة بالقوة للأمير حتى يستطيع أن يسيطر على الدولة ويحافظ على وحدتها، وفي فرنسا، كان جيهان بودان عام 1576م الذي دافع عن سيادة الدولة، حيث جعلها "تسمو على القانون" بل جعل الديمقراطية أسوأ نظم الحكم والنظام الملكي المطلق أكثر صلاحاً¹.

ثم ظهر الفيلسوف الإنجليزي "هوبز" حيث أسس لفكرة العقد الاجتماعي، ثم جاء بعده "لوك" وختمت هذه المرحلة بظهور نظرية العقد الاجتماعي على يد الفيلسوف الفرنسي، جان جاك روسو، وهكذا انتشرت فكرة السيادة للأمة من خلال تلك النظريات وما أسفرت عنه من ثورات في عدد من الدولة الأوروبية كان في مقدمتها ثورة عام 1688م في إنجلترا، التي نقلت السيادة المطلقة من يد الملك لتكون سلطة مشتركة بينه وبين الشعب ثم جاءت الثورة الفرنسية عام 1789م وأنهت السيادة المطلقة للملك وجعلتها بيد الأمة، وقد أكدت

¹ إمام عبد الفتاح إمام: الطاغية، ص 24

وثيقة الاستقلال الأمريكية على أن السيادة للشعب¹.

أولاً - السيادة لله أم للأمة؟:

إن الصراع بين السلطتين الدينية والمدنية لم ينشأ في التاريخ الإسلامي إلا في العصور المتأخرة حين حاول بعض الباحثين وأساتذة الفكر في البلاد الإسلامية تطبيق مفهوم السيادة . بصورته الغربية . مع البلاد الإسلامية متأثراً بمدارس القانون الدستوري لديهم، ومحاولاً اصطناع صراع على السيادة بين الدين والأمة، وهو منهج يشبه . إلى حد ما . الصراع الذي نشأ في البلاد الإسلامية عبر التاريخ من خلال حول مفهوم "الحاكمية" الذي يمكن أن يشبه مفهوم السيادة في الفكر الغربي، حيث بدأ الخلاف منذ عصر الفتنة حين انتقلت الفكرة من جانبها السياسي لتصبح جزءاً من العقيدة كما هي عند الخوارج، فقالوا قولتهم المشهورة "لا حكم إلا لله"، وقد أدرك الإمام علي ع، ومن معه دلالة الفكرة وأثرها على حياة المسلمين ومستقبلهم، إذ لم يكن الخلاف بينه وبين الخوارج أو مع غيره ممن خالفه خلافاً عقدياً بل خلاف سياسي، لذلك رد عليهم بكلمته المشهورة "كلمة حق يراد بها باطل" فقد قرر مبدأ "الحاكمية" أي المرجعية العليا في كل شأن من شئون الحياة سواء كان من جانب العقيدة أو العبادة أو الأخلاق أو المعاملات أو السياسة أو غيرها، فإن مرجعيته إلى الله، لا كما فهمها الخوارج بأن كل أمر "تفصيلي" مرجعه إلى الله².

ولم تكن مسألة الحاكمية هي المسألة السياسية الوحيدة التي انتقلت إلى العقيدة أن في تلك المرحلة. بل كانت هناك مسائل أخرى مثل "الإمامة" عند الشيعة إذ عدّوها من قضايا العقيدة، وألزموا بوجود الإيمان بها، وعلى الرغم من هذه الخلافات إلا أن مفهوم "الحاكمية" أو "السيادة" كمفهوم سياسي لم تكن تدور حوله خلافاً كثيرة، إذ كانت الشريعة الإسلامية هي السائدة بصفة عامة في حياة المسلمين وخاصة في أحكامهم وأقضيتهم وشئون حياتهم، ولم ينازعها في ذلك قانون أو نظام آخر، ولذلك كان ينظر إلى مفهوم السيادة أو "الحاكمية" نظرة واحدة باعتبار الشريعة الإسلامية هي المصدر الذي تشتق منه الأحكام فمصادر الشريعة الأصلية وهما القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، والمصادر الفرعية أو المختلف منها كالإجماع والقياس والمصالح المرسله أو غيرها من المصادر الفرعية، كانت هي السائدة في التشريعات والأحكام، إذا لا يوجد مصدر آخر تؤخذ منه الأحكام، وما وقع من خلاف بين الفقهاء، إنما كان داخل هذه الدائرة³.

ولهذا كان مصطلح "الحاكمية" ومفهومها . كمرجعية عليا . واضح الدلالة لدى الفقهاء قال الإمام الأمدي . رحمه الله . "أعلم أنه لا حاكم سوى الله ولا حكم إلا ما حكم الله به". وقال الإمام الغزالي "لا حكم ولا أمر إلا الله"، أما النبي ص والسلطان والسيد والأب والزوج فإذا أمروا وأوجبوا لم يجب شيء بإيجابهم بل بإيجاب الله ع طاعتهم، ولولا ذلك لكان لكل مخلوق أوجب على غيره شيئاً كان للموجب عليه أن يقلب عليه الإيجاب إذ

¹ برهان غليون، مفهوم المجتمع المدني وتطوره، ص 92

² أحمد شوقي الفنجرى: الحرية السياسية في الإسلام، ص: 266

³ فهدى هويدي: الإسلام والديمقراطية، ص: 84.

ليس أحدهما أولى من الآخر، فإذا الواجب طاعة الله ﷻ وطاعة من أوجب الله ﷻ طاعته.

وإذ كانت هذه الرؤية واضحة عند الفقهاء قديماً، فإن الصراع حول مفهوم السيادة أو الحاكمية تجدد في العصور المتأخرة، لأسباب تاريخية يرجع بعضها إلى غياب المؤسسة الإسلامية الحاكمة المعبرة عن الشريعة الإسلامية (الخلافة . الإمارة . الدولة . الجمهورية) ونشوء حركات ودعوات تسعى لعودة السيادة للشريعة من خلال نظام إسلامي يجعل الحاكمية أو السيادة للشرع، لكن الخلاف وقع أيضاً في دلالة ومفهوم مصطلح "الحاكمية" فقد تشدد بعض المفكرين، والباحثين، كأبي الأعلى المودودي وسيد قطب رحمهما الله، في مفهوم الحاكمية وفاضت كتاباتهما بدلالات هذا الفهم للحاكمية، بل طوّر سيد قطب . رحمه الله . "مفهوم الحاكمية إلى درجة عالية في فكرة السياسي حتى أصبحت كلمة لا إله إلا الله تعني أن الحاكم الوحيد هو الله جل شأنه وأن السلطة له، وهو رحمه الله لم يميز في هذا بين معنى حاكمية الله في الحكم السياسي، وبين حاكميته جل شأنه للحكم الكوني، أو القضائي، بل فعل كما فعل المودودي حين جعل حاكمية الله في مواجهة حاكمية البشر المتناقضة والمتضاربة والمتعارضة مع عبودية الله جل شأنه وألوهية الله للبشرية، فألغى المودودي أي دور للفرد أو الجماعة في الحاكمية، غير دور التلقي والتطبيق باعتبار أن الله وحده هو الحاكم¹.

وعلى الرغم من الدراسات والردود والإيضاحات التي بينت الرؤية من الحاكمية، إلا أن هذا المفهوم مازال سائداً عند طائفتين إحداهما تجعل من الحاكمية منهجاً لعملها السياسي إذ بنت فكرها وسلوكها وتصرفاتها على فكرة الحاكمية حتى وصلت عند البعض حد التكفير للمجتمع بل ومحاربتة ومقاومته لأنه استولى على "الحاكمية" وصرفها عن مدلولها الحقيقي . كما يفهمونه . ولذا وجبت محاربتهم ومواجهتهم ولو بالقوة، وقد رأينا آثار هذا الفكر ظاهرةً في بعض الأقطار الإسلامية وفي حركات العنف التي اجتاحت أرجاء واسعة من تلك الأقطار.

وعلى الطرف الآخر يقف الرافضون لفكرة النظام السياسي الإسلامي بزعم أن هذا النظام لا يجعل للأمة دور في صياغة شؤونها وأنه نظام أحادي لا وجود للرأي الآخر فيه و يحمل الناس على غير ما يشتهون، وإنه سيفرض العقوبات والحدود على أفراد الشعب حتى ولو كان بينهم مواطنون من غير المسلمين!!، ويستند هؤلاء على دعواهم تلك بالقول إنه لا توجد فكرة لسيادة الأمة في النظام السياسي الإسلامي، وإن "الحاكمية" هي الفكرة المسيطرة على هذا النظام وهي فكرة تقوم على التفويض الإلهي.

ومن هنا فإن هذا الخلل في الفهم للسيادة في النظام الإسلامي والخلط بين سيادة الأمة والحاكمية قد أدى إلى غياب الرؤية الإسلامية الواضحة لطرح النظام السياسي الإسلامي كنظام قابل للتطبيق في البلاد الإسلامية، ولعل في مقدمة ما يجب تحريره هو مفهوم "الحاكمية" كمشروعية عليا في النظام السياسي

¹ إمام عبد الفتاح إمام: الطاغية، ص 188

الإسلامي، حتى يحسم الخلاف حولها، ثم تحديد دور الأمة في التشريع و مدى سيادتها على التشريعات الحاكمة للشأن العام، فقد اتجه الفقهاء المسلمون في العصر المتأخرة في رؤيتهم للسيادة إلى ثلاثة آراء¹:

الأول: أن السيادة لله عز و جل دون أن يكون لأحد غيره من الشعب أو الأمة أي صورة من السيادة، و هذا ما رأيناه عند القائلين بأن الحاكمية لله.

الثاني: السيادة المزدوجة: و يقوم هذا الرأي على أن السيادة لله فيما ورد فيه نص قطعي من الكتاب و السنة، و ما لم يرد فيه نص، أو نص يحتمل التأويل، فإن السيادة تكون لجماعة المسلمين (الأمة).

و الواقع أن هذا الرأي . مع وجاهته . تشوبه بعض العيوب، و منها فكرة أن التقسيم التي ربما أدت إلى إشكالية المساواة بين الطرفين، و هذا يوقع في خلاف عقدي أكثر منه خلاف سياسي، أما الأمر الثاني فإن الأحكام القطعية من الكتاب و السنة لا خلاف عليها، و على وجوب العمل بها، و ليس هناك حاجة للاجتهاد فيها، أما الخلاف محل الاجتهاد فهو في دلالات النصوص و في الحوادث و القضايا المتجددة . و كما أشرنا سابقاً . فإن معظم أحكام النظام السياسي الإسلامي ليست نصوصاً قطعية، بل هي مستنبطة من القواعد العامة التي جاءت بها النصوص و الأعمال فيها يكون من خلال الاجتهاد الذي يتولاه أهل الاختصاص، و الذي يكون معبراً عنه بأهل الحِلِّ و العقد، و التعبير المعاصر من خلال ممثلي الأمة الذين يتم اختيارهم أو انتخابهم لتولي هذه المسألة نيابة عن الأمة و يمارسون السيادة للأمة في ظل الشريعة الإسلامية الحاكمة للجميع.

الثالث: يذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن السيادة للأمة، فهي صاحبة السيادة و منبع السلطات في الدولة الإسلامية، و أصحاب هذا الرأي لا يقولون بإطلاق السيادة للأمة فهي مقيدة بأحكام الشريعة الإسلامية، فإذا خالفت السيادة هذه الأحكام فقدت أساس مشروعيتها، و يتبين من هذا الرأي أن السلطة لا تستند إلى تفويض إلهي، كما أن تصرفات الحاكم و المؤسسات الدستورية الأخرى مقيدة بأحكام الشريعة، و هذا الرأي أقرب إلى النظام الديمقراطي، إلا أنه يختلف عنه بالإطار العام للسلطة و القواعد العامة التي تتيح الاجتهاد ضمنها، أما في النظام الديمقراطي فإنها غير مقيدة بأي إطار، فللأمة مطلق الحق في أن تقر ما تشاء، حتى ولو خالف القواعد الإنسانية القائمة على الفطرة البشرية مثل التشريعات المنظمة للعلاقة بين المحارم أو غيرها من القوانين التي تخالف الفطرة البشرية عدا عن مخالفتها للشرائع الدينية.

إن هذا الخلاف هو الفارق الأساس بين السيادة في الشريعة الإسلامية و النظم الأخرى، و لا نجد خلافاً غير ذلك . يعتدّ به و يمكن أن يكون فارقاً بين النظام السياسي الإسلامي و النظم السياسية القائمة على المشاركة و حرية الرأي و حقوق الإنسان و تحقيق المساواة و العدالة، و كلها مبادئ يقوم النظام الإسلامي على أساسها.

¹ عبد الغني بسيوني عبد الله: النظم السياسية و القانون الدستوري، ص 13 - 23

ولا شك أن وجود مرجعية عليا حاكمة لتصرفات الأفراد والمؤسسات والجماعات داخل الدولة له تأثيرات كثيرة من أبرزها¹:

1. استقرار القواعد العامة للأنظمة والتشريعات والقوانين التي تسن لتحقيق المصلحة العليا للدولة، فهذه المرجعية تحمي هذه النظم من التغيير والتبديل في أهدافها وغاياتها، وتسمح لها بالتطور والتغيير في تفصيلاتها، وهذا ما يتحقق من خلال استقرار المرجعية والتعامل مع المتغيرات وفقاً لتغير البيئات والظروف والأزمنة.

2. تحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين كافة فئات الأمة لوجود أعراق و انتماءات قومية و مذهبية مختلفة، بل في حال وجود أديان أخرى داخل المجتمع الإسلامي، إذ أن الجميع يرجع لمرجعية واحدة تحقق الأهداف العامة لأي نظام سياسي، كما تحدّ من طغيان الأثرية على الأقلية في النظام البرلماني، إذ أن كل القرارات و التصرفات و القوانين و الأنظمة التي يتم إصدارها تتحقق فيها المبادئ العامة لنظم الحكم من الشورى أو المشاركة كما تتحقق فيها الحرية و العدالة و المساواة.

3. الملائمة لكافة النظم السياسية، سواء كانت قائمة على (التاريخية الإسلامية) كالخلافة أو الإمامة، أو كانت معاصرة كالأنظمة الجمهورية البرلمانية أو الرئاسية، أو كانت أنظمة ملكية دستورية، و سواء كانت صورة الدولة ذات نظام اتحادي أم شبه اتحادي أو نظام الدولة الموحدة أو الكيانات المتعددة ضمن نظام عام (الكومنولث) فإن النظام الإسلامي يحقق لها الملائمة، لأنه في ظل النظام الاتحادي مثلاً فإن أقاليم (وحدات) الاتحاد تستقل بجزء من التشريعات خاصة ما يتعلق بشأنها الداخلي، بينما تترك للإدارة الاتحادية تولى الشأن العام، و في مثل هذه الحالة يحدث بعض التنازع على الصلاحيات القانونية لكل طرف، لكن في ظل مرجعية عليا يقل أو ينعدم مثل هذا التنازع لأن كلا الطرفين يرجع إلى مرجعية واحدة.

4. الرقابة الدائمة على أعمال الدولة إذ يعطي النظام السياسي الإسلامي للأمة مجتمعة أو ممثلة بنوابها بل بأفرادها حق الرقابة على تصرفات الدولة بمؤسساتها وأشخاصها، فمن خلال هذه الرقابة يمكن تصحيح مسيرة الدولة و تجاوز العقبات التي تواجهها، و نظراً لأهمية هذا الأمر فإنه لا بد له من أدوات وآليات تعبر عن هذه الرقابة التي يجب أن تكون محكومة بأنظمة و تشريعات تحقق لها أهدافا و تحافظ عليها من الزيغ أو الزلل أو الاستغلال، و في ظل المشروعية أو السيادة العليا للشريعة فإن الجميع .المراقب و المراقب .يلتزم بقواعد هذه المشروعية العليا و لا يكون هناك مجال للصراع على الأدوار التي يمكن أن يقوم بها كل طرف.

لقد كانت فكرة السيادة للأمة واضحاً عند كثير من فقهاء الأمة المتأخرين و المعاصرين حيث أكدوا على ذلك، فهذا الشيخ عبد الوهاب خلاّف يشير إلى أن "التشريع يراد به أحد معنيين: أحدهما إيجاد شرع مبتدأً،

¹ صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، المدخل إلى العلوم السياسية، ص 37

وثانيهما بيان حكم تقتضيه شريعة قائمة، فالتشريع بالمعنى الأول في الإسلام ليس إلا لله، فهو سبحانه ابتداءً شرعاً بما أنزله في قرآنه، وما أقر عليه رسوله ﷺ، وما نصبه من دلائل، وبهذا المعنى لا تشريع إلا لله¹.

أما التشريع بالمعنى الثاني، وهو بيان حكم تقتضيه شريعة قائمة، فهذا هو الذي تولاه بعد رسول الله خلفاؤه من علماء الصحابة، ثم خلفائهم من فقهاء التابعين وتابعيهم من الأمة المجتهدين، فهؤلاء لم يشرعوا أحكاماً مبتدأة، وإنما استمدوا الأحكام من نصوص الكتاب والسنة، وما نصبه الشارع من الأدلة وما قدره من القواعد العامة".

ويقول الدكتور السهوري²: "إن الله الذي هو الرحمن الرحيم القوي القادر لم يتركنا بغير مرشد بعد وفاة الرسول ﷺ، بل استخلفنا في الأرض، ومنحنا شرف خلافته، بأن اعتبر إرادة الأمة مستمدة من إرادة الله وجعل إجماع الأمة شريعة ملزمة، فكأن السيادة الإلهية والحق في التشريع أصبح بعد انقطاع الوحي وديعة في يد مجموع الأمة، لا في يد الطغاة من الحكام أو الملوك، كما كان الشأن في الدول المسيحية التي ادعى ملوكها حقاً. وبذلك يمكن القول بأن السيادة في الإسلام لا يملكها فرد مهما تكن مكانته، سواء كان خليفة أو أميراً أو ملكاً أو حاكماً، أو هيئة من أي نوع، وإنما هي لله القدير الذي فوضها للأمة في مجموعها"³.

ويبين الإمام محمد عبده أن "أهل الحَلِّ والعقد من المؤمنين إذا اجتمعوا على أمر من مصالح الأمة ليس فيه نص عن الشارع مختارين في ذلك غير مكرهين عليه بقوة أحد ولا نفوذه فطاعتهم واجبة، ويصح أن يقال هم معصومون في هذا الإجماع ولذلك أطلق الأمر بطاعتهم بلا شرط"⁴.

ويقول الشيخ يوسف القرضاوي: "والإجماع الذي يصدر عن هذه الأمة الكبيرة (أو ممثلها من المجتهدين والعلماء) هو وحده الذي يعد مصدراً للأحكام الشرعية، ويجب على الشعوب التي تتكون منه هذه الأمة وعلى من يتكلمون باسمها أن يحترموا هذا الإجماع، لأنه يمثل سيادة الأمة"⁵.

وبهذا يتبين أن فكرة السيادة للأمة ليست فكرة غريبة على النظام السياسي الإسلامي، إذا فهمت وفقاً للرؤية الإسلامية الصحيحة وتمّ قياسها وفق مقاييس مناسبة للبيئة التي نشأت فيها و المجتمع الذي تطبق عليه، لا بالمقاييس الأخرى، ولذا فإننا لا نجد مبرراً للتزاع، فالسيادة للأمة في إطار الشريعة.

¹ عبد الوهاب خالف، السياسة الشرعية، ص 33

² الدكتور عبد الرزاق بن أحمد السهوري، (1895 - 1971 م): كبير علماء القانون المدني في عصره. اختبر في بعثة إلى فرنسا فحصل على (الدكتوراه) في القانون والاقتصاد والسياسة (1926) وتولى وزارة المعارف بمصر عدة مرات، ومنح لقب (باشا) واختير عضواً بمجمع اللغة العربية (1946) وعين رئيساً لمجلس الدولة بمصر (1949 - 54). ووضع قوانين مدنية كثيرة لمصر والعراق وسورية وليبيا والكويت. وحصل على جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية. وتوفي بالقاهرة. من كتبه المطبوعة (أصول القانون) و(نظرية العقد في الفقه الإسلامي) ستة أجزاء و (الوسيط) عشرة أجزاء، في التشريع الإسلامي، و(مصادر الحق في الفقه الإسلامي) ستة أجزاء. الأعلام للزركلي (3/350)

³ عبد الرزاق أحمد السهوري، فقه الخلافة وتطورها، ص 77

⁴ محمد عبده، الأعمال الكاملة، 201/1

⁵ يوسف القرضاوي: من فقه الدولة في الإسلام، 38

ثانياً - دار الإسلام ودار الحرب:

لعل قضية تقسيم العالم إلى دارين (دار الإسلام ودار الحرب) من أبرز القضايا التي سيطر فيها التاريخ على الفقه فقد استخدم الفقهاء قديماً مصطلح دار الحرب ودار الإسلام للتفريق بين بلاد المسلمين والبلاد الأخرى حيث كان المسلمون بصفة عامة يعيشون داخل منطقة جغرافية محددة لها صفاتها ومكوناتها القائمة على العقيدة الإسلامية، وقد استخدم هذا المصطلح في سياق السياسة الشرعية، وقد اختلف الفقهاء في تعريف المصطلحين إلى¹:

أولاً: دار الإسلام. قال الجمهور دار الإسلام هي التي نزلها المسلمون وجرت عليها أحكام الإسلام، وما لم تجر عليه أحكام الإسلام لم يكن دار إسلام وإن لاصقها. وقد عرفها الكاساني بقوله "تصير دار إسلام بظهور أحكام الإسلام فيها.

وعلى هذا فدار الإسلام هي الدار التي تسود فيها أحكام الإسلام ويمارس فيها المسلمون شعائرهم الإسلامية دون خوف أو فتنة. وهذه الدار يجب أن يحافظ عليها المسلمون ويدافعوا عنها.

واشترط الفقهاء أن تكون الدار محكومة بالإسلام ولم يشترطوا أن يكون جميع سكانها من المسلمين. بل ذهب بعض الفقهاء إلى أن الدار قد تكون دار إسلام "حتى لو لم يكن فيها مواطن مسلم ما دام حاكمها مسلماً ويطبق أحكام الإسلام، وفي هذا المعنى يقول بعض الشافعية "وليس من شرط دار الإسلام أن يكون فيها مسلمون بل يكفي كونها في يد الإمام وإسلامه" "وتعتبر الدار دار إسلام حتى ولو كان أهلها فاسقين، فما دامت شعائر الإسلام ظاهرة بها، فإنه لا يسليها هذه الصفة أن يفسق أهلها". وبهذا يتبين رأي الجمهور بأن الدار لا تعد دار إسلام إلا بظهور أحكام الإسلام عليها. وذهب أبو حنيفة ومن معه إلى أنها تعتبر دار إسلام إذ كان فيها مسلمون يأمنون على أنفسهم وأعراضهم وكانت هذه الدار متاخمة لدار الإسلام. أما إذا انتفى الأمان ولم تكن الدار ملاصقة لدار الإسلام فتعتبر دار حرب².

والواقع المعاصر يشير إلى أنه لا أهمية للمجاورة والملاصقة فقد تغيرت سبل الاتصال إذ يستطيع الإنسان أن يصل إلى أبعد نقطة في العالم في أقرب وقت كما أن هيبة الأمم والدول لم تعد بمظاهر القوة التي يراها الناس، بل أصبحت القوة العسكرية أحد عناصر القوة، وليست جميعها، فقوة الدول تقاس بقوة اقتصادها ودورها السياسي، وعلاقتها بالدول الأخرى، وقوتها العلمية وتقدمها التقني وغير ذلك من أسباب القوة.

ثانياً: دار الحرب. وهي الدار التي لا تسودها أحكام الإسلام الدينية والسياسية ولا يكون فيها السلطان للحاكم المسلم، بل يكون فيها السلطان والمنعة للكفار وظهرت فيها أحكام الكفر. وذهب المتأخرون إلى اشتراط

¹ عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية، ص 99

² عبد الرزاق أحمد السهري، فقه الخلافة وتطورها، ص 107

أن لا يكون بينها وبين الدولة الإسلامية عهد أو علاقات سلمية، وقد اختلف الفقهاء في تعريف دار الحرب إلى رأيين:

الرأي الأول: يرى أن دار الحرب هي التي تظهر فيها أحكام الكفر ولا يكون السلطان والمنعة فيها للمسلمين ولا تطبق فيها أحكام الإسلام وليس بينها وبين دار الإسلام عهد، وهذا رأي الجمهور:

يقول الكاساني: "تصير دار الكفر بظهور أحكام الكفر فيها".

ويقول ابن القيم: "وما لم تجر عليه أحكام الإسلام لم يكن دار إسلام وإن لاصبها".

وعلى هذا الرأي فإن الاختلاف بين دار الإسلام ودار الحرب يكون بظهور المنعة والسلطان فأیما دولة ظهر للإسلام فيها منعة وسلطان فهي (دار الإسلام) وإن لم تظهر للإسلام قوة أو سلطان فهي (دار الحرب).

الرأي الثاني: وقد ذهب إلى هذا الرأي أبو حنيفة والزيدية ومذهبهم من ذلك أن الدار لا تصير دار حرب إذا كانت المنعة والسلطان لغير المسلمين، بل لا بد أن تتوافر فيها ثلاثة شروط:

أ- أن تظهر فيها أحكام الكفر.

ب- أن تكون متصلة بدار الحرب.

ج- أن لا يبقى فيها مسلم أو ذمي آمناً بالأمان الأول (أي بالأمان الإسلامي الأول).

ولم ينظر أصحاب هذا الرأي إلى المنعة والقوة والسلطان وإنما نظروا إلى الأمان بالنسبة للمسلم وللذمي، ويترتب على هذا الرأي أن هناك نوعاً من الديار لا ينطبق عليهم حكم دار الإسلام ولا دار الحرب وهي:

أ- الدار التي لا يتحقق للمسلمين فيها سلطان أو منعة.

ب- الدار التي تتأخم المسلمين¹.

ثالثاً: دار العهد. ظهرت فكرة دار العهد بعد استقرار الدولة الإسلامية وتنظيم أمورها، وتطورت هذه الفكرة مع طور علاقاتها وبظهور أحكام وظروف جديدة للدولة الإسلامية.. فبعد أن كانت الحروب قائمة ولم يكن للدولة الإسلامية علاقات (غير حربية) مع الدول الأخرى نشأت ظروف جديدة كان من بينها استقرار الدولة الإسلامية واتساع رقعتها واتصالها بدول وشعوب مختلفة، ولذا فقد توجه الفقهاء لبحث هذه الحالة، فهذه "الدار" لم يحكمها المسلمون حتى تطبق فيها شريعتهم، ولكن أهلها دخلوا في عهد المسلمين على شرائط اشترطت وقواعد عينت فتحتفظ بما فيها من شريعة أحكام، وتكون شبيهة بالدول التي لم تتمتع بكامل استقلالها لوجود معاهدة معها.

¹ نفس المرجع، 108

وترتبط دار العهد -أو دور العهود- بالدولة الإسلامية بمواثيق وعهود، كما تنصرف تسمية دار العهد إلى البلاد التي لم تحارب المسلمين أو تعاديتهم بحيث تشمل دور العهد جميع البلاد التي ترتبط بمواثيق تنظم العلاقة بين الدولة الإسلامية وغيرها إلى جانب أنها تشمل البلاد الأخرى التي لا توجد بينها وبين المسلمين عهود أو مواثيق إلا أنها لم تحاربهم أو تساعد محاربتهم.

وإذا كان هذا رأي الفقهاء قديماً، فما هي الرؤية نحو تقسيم العالم إلى دار إسلام ودار حرب؟ نجد من المهم طرح بعض التساؤلات للإجابة عليها حتى تلامس واقع المسلمين بعيداً عن الفهم المحدد للمصطلح دار الحرب ودار الإسلام، ومن ذلك مدى ضرورة الالتزام بهذا التقسيم أي هل إن تقسيم العالم إلى دار حرب ودار إسلام يدخل في أبواب الأحكام الشرعية الثابتة التي لا تجوز مخالفتها؟!

فقد ذهب عدد من الفقهاء إلى أن هذا التقسيم لا دليل عليه من الكتاب والسنة وإنما استمد قوته من الواقع التاريخي الذي عاشه المسلمون الأوائل حيث فرضت عليهم الظروف التي مر بها المسلمون ودولتهم الناشئة وما واجهته من حروب وكذلك سيادة الحرب بصفة عامة بين الدول في تلك الحقيقة التاريخية إلى أن يقسموا العالم إلى دار إسلام ودار حرب.

"إن هذا التقسيم مبني على أساس الواقع، لا على أساس الشرع ومن محض صنيع الفقهاء في القرن الثاني الهجري، وأنه من أجل ترتيب بعض الأحكام الشرعية في المعاملات ونحوها، وأن الحرب هي السبب في هذا التقسيم، فيمكننا أن نقول: إن دار الحرب هي مجرد منطقة حرب ومسرح معركة بالنسبة لدار الإسلام التي فرضت عليها الأوضاع في الماضي أن تتكتل، وأن تعتبر البلاد غير الإسلامية في مركز العدو الذي برهنت الأحداث على نظراته العدائية للمسلمين، فهو تقسيم طارئ بسبب قيام حالة الحرب أو الحرب نفسها، فهو ينتهي بانتهاء الأسباب التي دعت إليه. والحقيقة أن الدنيا بحسب الأصل هي دار واحدة كما هو رأي الشافعي"¹.

فليس المراد من التقسيم أن يجعل العالم تحت حكم دولتين، أو كتلتين سياسيتين: إحداهما: تشمل بلاد الإسلام تحت حكم دولة واحدة، والأخرى: تشمل البلاد الأجنبية في ظل حكم دولة واحدة، وإنما هو تقسيم بحسب توافر الأمن والسلام للمسلمين في دارهم، ووجود الخوف والعداء". ويدل على ذلك أن الفقهاء عدلوا عن التقسيم "الثنائي" للعالم إلى تقسيم "ثلاثي" وهو دار الإسلام ودار الحرب ودار العهد، ولو كان الأمر حكماً لازماً لما تجاوزه الفقهاء، وهنا يأتي السؤال الآخر هل يجب الوقوف عند هذا التقسيم؟ أم يمكن الاجتهاد فيه وإعادة بحث دلالاته، إذ طرح بعض الفقهاء المتأخرين تقسيمات جديدة مثل أمة الدعوة وأمة الإجابة، ونظر إلى العلاقة بين المسلمين وغيرهم باعتبارها علاقة دعوة قائمة على تبليغ الرسالة الإسلامية فالسلام والحرب ليسا

¹ محمد رأفت عثمان: رياسة الدولة في الفقه الإسلامي، ص 77

هما العلاقة الطبيعية بين المسلمين وغيرهم وإنما هما منهجان في العلاقات الدولية قديماً وحديثاً يأخذ بهم المسلمون وفقاً للحاجة في ضوء الضوابط الشرعية الحاكمة لهما¹.

كما طرح آخرون مصطلح [دار الإسلام حكماً وحقيقة] و[دار الإسلام حكماً لا حقيقة]، و[دار الحرب] باعتبارها تقسيماً جديداً في زمن حدثت فيه تحولات كثيرة في العلاقات الدولية المعاصرة تأثر بها المسلمون سواء كانوا في بلدانهم أم في البلدان الأخرى مثل البلاد التي يعيش فيها المسلمون باعتبارهم أقلية فيها على الرغم من كثافتهم وعددهم الذي يتجاوز عدد المسلمين في مجموعة من الدول الإسلامية مثل المسلمين في الهند والصين وروسيا وغيرها من بلدان العالم كما أن هناك حالة من الهجرة والتنقل لأسباب شتى يصبح فيها المسلمون مواطنون في بلدان غير إسلامية، ويقوم هذا التقسيم على المزج بين الرؤية القديمة للعالم والرؤية المعاصرة، إذ نظر إلى العالم بفئات ثلاث، وهي البلاد الإسلامية التي يعيش فيها المسلمون ويتعاملون فيما بينهم معاملات إسلامية وتطبيق أحكاماً إسلامية في معظم أو بعض جوانب الحياة كالإقتصاد والقانون والأسرة وغيرها، فأطلقوا عليها مصطلح (دار الإسلام حقيقة وحكماً) أي أنها دار إسلامية في حقيقتها وحكمها، أما الدار الأخرى، وهي الدار التي لا يكون غالبية سكانها من المسلمين، ولا تطبق فيها أحكام الإسلام السياسية أو الاقتصادية أو القانونية أو الاجتماعية، لكن المسلمين الذين يقيمون فيها يتمتعون بحقوق تمنحهم ممارسة عقائدهم وعباداتهم، ومعاملاتهم الشخصية، كما أن القوانين والأنظمة السائدة في تلك الدار لا تجبرهم على مخالفة دينهم، فنظر الفقهاء إلى هذه الدار باعتبارها (دار إسلام حكماً لا حقيقة) أي أنها ليست دار إسلام حقيقة لكننا نعاملها حكماً معاملة دار الإسلام للوصف السابق لها، وهذا النوع من الدور يمكن أن يطبق على البلدان التي تقيم فيها الأقليات الإسلامية، مثل الدول الغربية التي يعيش فيها مجموعات من المسلمين لا يشكلون أغلبية، وفي هذه الحالة فإن تطبيق هذا التقسيم يلزمهم بالتعامل مع هذه الدول معاملة إسلامية من حيث الالتزام بالقوانين والأنظمة وعدم مخالفتها مع احتفاظهم بشخصيتهم الدينية، إن هذا التقسيم يخرج المسلمين في الغرب والدول الأخرى التي يشكلون فيها أقلية من العزلة التي فرضت عليهم بسبب تقسيم العالم إلى دار إسلام ودار حرب، إذ أنهم بسبب ذلك يعيشون حالة من الاضطراب فهم يعيشون في دول ومجتمعات توصف بأنها مجتمعات غير إسلامية، كما أنها لا تمنعهم من ممارسة حقوقهم سواء كانوا من مواطنيها أو من المهاجرين المقيمين فيها، إن هذا التقسيم دفع ببعض المسلمين إلى استغلال حالة الاضطراب، واختاروا وصف (دار الحرب) على البلدان التي تقيم فيها الأقليات الإسلامية مما يعني ممارسة أحكام دار الحرب، من استخدام للعنف والقتل والتدمير، وهذا ما حدث في بعض البلدان الغربية ودفع بالمسلمين -هناك- إلى ساحة المواجهة مع مجتمعاتهم أو العزلة عنها بل -هذا الفعل- أساء للإسلام والمسلمين بصفة عامة، إن دراسة واقية لهذه المصطلح الجديد (دار الإسلام حكماً لا حقيقة) تشكل بداية لمشروعية الوجود الإسلامي في الغرب، وحل

¹ علال الفاسي: مقاصد الشريعة، ص 202

لمشكلة الانتماء والهوية لدى المسلمين الغربيين الذين تتنازعهم هوية الانتماء الجغرافي لأوطانهم وهوية الانتماء الديني لإسلامهم¹.

وإلى جانب الأقليات يمكن تطبيق هذا التقسيم على البلدان الإسلامية التي وقعت تحت سيطرة القوى الاستعمارية أو الاحتلال المباشر وتكون السيادة فيها لغير المسلمين وهي الأراضي التي يطلق عليها الفقهاء مصطلح (دار الاسترداد) أي أنها تفقد صفة دار الإسلام بصفة مؤقتة ويعمل المسلمون على استردادها فمثل هذه الديار يمكن أن تطبق عليها أحكام (دار الإسلام حكماً لا حقيقة) ومثل ذلك أيضاً المناطق التي تسيطر عليها القوى الخارجة على النظام السياسي أو ما يسميه الفقهاء بـ (البغاة) وما يصطلح عليه حالياً بالقوى الانفصالية التي تفرض سيطرتها على تلك المناطق وتطبق فيها أنظمتها وقوانينها في محاولة للانفصال غير المشروع عن الدولة الأم، إن مثل هذه الحالات يمكن أن يطبق عليها أحكام (دار الإسلام حكماً لا حقيقة)، ولعل سائل يسأل: ما أهمية هذا التقسيم ونحن نعيش في عالم تداخلت فيه الأنظمة والقوى ولم يعد هناك فرق كبير بين أقسام العالم؟ والإجابة على ذلك تعيدنا إلى القول بأن هذا التقسيم تترتب عليه أحكام لدى المسلمين فهمها بعضهم فهماً خاطئاً يتطلب تحديها ووصفها الوصف الشرعي الصحيح حتى لا ينحرف فيها الفهم وتختل الموازين ويبرز من يبرر تطبيق أحكام لم تشرع أصلاً لمثل تلك الحالات، فيطبق أحكام خاصة بوقت الحرب على المجتمعات الإسلامية أو المجتمعات الأخرى التي ليست بدار حرب وليس بينها وبين المسلمين حرب بل يجد فيها المسلمون أمنهم وأمانهم ومثل هذه الدعوات برزت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر حين تم تقسيم العالم إلى (فسطاطين) فسطاط الحق وفسطاط الباطل، وأن على المسلمين أن يختاروا بين الفريقين، وترتب ذلك أحكاماً أباحت دماء الغربيين كافة بزعم أنهم جميعاً (صليبيين) أعداء للإسلام!! وأن قتلهم واجب سواء من حارب منهم أم لم يحارب!! بل تم توجيه المسلمين في الغرب إلى (التمايز) عن (الكفار) في السكن والعمل والعلاقة حتى لا يصيبهم ما يصيب (الكفار) من القتل والجرح والأذى².

مثل هذه الدعوات لقيت صدى عند بعض المسلمين الذين ساءهم ما يلقون من ظلم واضطهاد في أماكن كثيرة، مثل فلسطين وغيرها من البلاد الإسلامية، واستجاب لدعوات العنف والقتل والتدمير.

إن الموقف ناشئ عن فهم خاطئ للأحكام الشرعية، ولا بد من الرجوع إلى مصادر هذه الأحكام والتيقن منها والحرص الشديد على عدم الاستجابة لدعوات تعطي جانباً من الحكم وتغفل جوانب كثيرة.

إن هذا الالتزام نابع من حرص المسلم على أن يعمل بالإسلام وأحكامه كما شرعها الله ﷻ وأن لا يتبع هواه أو أهواء الآخرين، كما أن التزامه ليس ردة فعل، لعمل الآخرين فهو لا ينظر إلى تقسيم العالم إلى (محور

¹ عبد العظيم أحمد عبد العظيم، الجغرافيا السياسية، ص 222

² يوسف القرضاوي: من فقه الدولة في الإسلام، ص 55

الشر) و(محور الخير) ولا يكون موقفه من الآخر قائم على أن (من ليس معنا فهو ضدنا). بل ينطلق موقفه من الحكم الشرعي القائم على الدليل.

إن مثل هذه الآراء وغيرها تدفع بالمسلمين إلى الاجتهاد مرة أخرى في رؤيتهم للعالم وما قام عليه التقسيم القديم (دار الإسلام) و(دار الحرب)، بل تعيد النظر في التقسيم ذاته ومدى ملاءمته للواقع المعاصر للمسلمين ولغيرهم من الشعوب. "إن فاعلية هذا التقسيم (دار الإسلام ودار الحرب) حتى هذا الزمن غير مانعة من مراجعته وإعادة النظر فيه، من غير أن يحسب البعض أن ذلك انتهاكاً لحكم شرعي، فتغير البيئة الدولية وبروز متغيرات في النظام الدولي تتطلب جملة من العناصر الدافعة إلى المراجعة المنهجية، وتشير إلى مبررات حاسمة قد تدفع إلى ضرورة البحث في عناصر قسمة جديدة تستلهم عناصر "الواقع" وأصول الشريعة. لا شك أن بروز الدول القومية والمسألة الشرقية وانهايار الدولة العثمانية والخلافة التي ارتبطت بها، وتبدل عناصر ومفاصل حاسمة تفرض (قسمة جديدة) والتفكير بها تفكيراً منهجياً عميقاً.

إن التقسيم الدولي للمعمورة ليس كما يتصور تقسيم حدود ولكنه أعمق من ذلك وأوسع، فربما تكون فكرة الحدود أحد عناصره، ولكن تظل النقطة الجوهرية فيه هو أنه يشير إلى تصورات (أوصاف) وحالات (علاقات) و(تغيرات)، ومن ثم يجب إعادة النظر في هذه الرؤية ضمن رؤى خاصة بالنظام الاقتصادي الدولي، وعمليات الاعتماد المتبادل، ورؤى التبعية ومسالك الاستعمار الجديد، والمنظمات الدولية غير الحكومية وتغير مفهوم الحدود والدولة القومية والسيادة، وبزوغ مفاهيم مساندة لفكرة الكونية والعالمية، من المواطنة العالمية، والتعليم من أجل السلام، ومؤتمرات دولية النشاط والرؤى: السكان - التنمية الاجتماعية- المدن، والمجتمع المدني- والتدخل الدولي لحقوق الإنسان، وثورة المعلومات وسلطة المعرفة.

إن الفهم الصحيح لمصطلحي دار الإسلام ودار الحرب، وإنزالها منزلتها الحقيقية في الواقع يحقق للمسلمين حضورهم المعاصر ويجنبهم كثيراً من المشكلات.

وبغير هذا سيتم توظيف مصطلحا دار الإسلام ودار الحرب لتطبيق أحكام خاصة بظروف وحالات معينة على جميع الحالات، إذ أن تقسيم العالم إلى دار إسلام ودار حرب يترتب عليه بعض الأحكام التي ذكر الفقهاء كثيراً منها، مثل العقود التي يعقدها المسلمون مع غيرهم في دار الحرب وهي يجب على المسلم الوفاء بها أم لا؟ أو العقود الفاسدة التي يعقدها (الحريين) في دار الإسلام كالتعامل بالربا وغيره.. وكذلك إقامة المسلم في دار الحرب وإقامة غير المسلم في دار الإسلام، ومدى التزام كل طرف بالحقوق الواجبة عليه نحو الآخر كالدين والوكالة والكفالة وغيرها، والعقوبات التي يجب تطبيقها على غير المسلم (الحربي) في دار الإسلام وكذا العقوبات التي يلتزم بها المسلم في دار الحرب وهل يجب على المسلم التنازح في دار الحرب والموقف من أحكام القاضي الذي يوليه غير المسلمين في حالة ضعفهم وخضوعهم لغير المسلمين، وغير ذلك من الأحكام التي بنى

¹ ماجد بن علي: الدولة المدنية بين الاتجاه الإسلامي والاتجاه العلماني، 202

عليها بعض المسلمين اليوم رؤيتهم للآخرين فأفتوا بحل دماء وأموال غير المسلمين واستباحوا سرقة أموالهم وهتك أعراضهم وقتلهم على الرغم من أنهم مواطنون في بلاد المسلمين وهم "أهل ذمة" كما يطلق عليهم في الشريعة الإسلامية، وامتد الأمر إلى البلاد غير الإسلامية التي يعيش فيها مسلمون ويمارسون حياتهم وعقائدهم وعباداتهم دون تدخل من تلك الدول أو قمع فأباحوا التهرب من دفع الضرائب باعتبارها "مكوساً" في دار الحرب، والامتناع عن كل التزام مالي تجاه الدولة أو الخدمات التي توفرها لهم برسوم مالية، كما أباحوا الاستفادة من العقود المحرمة مثل التعامل بالربا وبيع الخمور ولحم الخنزير وغيرها من المعاملات بحجة أنهم في دار حرب، وامتد هذا الفهم إلى طريقة التعامل مع مواطنين تلك الدول فأفتوا لأنفسهم بحل دماءهم لأن حكوماتهم ليست حكومات إسلامية وأن بعضها يحتل بعض بلاد المسلمين أو أن تلك الحكومات تعين "إسرائيل" أو غير ذلك من الأسباب فأفتوا بإباحة دماء سكان تلك البلاد بزعم أنهم شركاء مع حكوماتهم في تلك الجرائم على الرغم من أن كثيراً من مواطني تلك الدول لا يقبل بسياسة حكومته ويعارض مواقفها ضد المسلمين وكثيراً ما خرج مواطنو تلك الدول في مظاهرات ومسيرات وكتبوا وتحدثوا عن معارضتهم لما تقوم به حكوماتهم.. ومع ذلك فقد اعتبرهم بعض المسلمين (حربيين) تنطبق عليهم أحكام الحربيين.

إن اجتهاداً جديداً لطبيعة العلاقة بين المسلمين وغيرهم سيعيد هذه العلاقة إلى أصولها الشرعية وسيحقق رسالة الإسلام في الوصول إلى الناس ودعوتهم إليه بالحكمة والموعظة الحسنة ويجعل للمسلمين حضوراً إنسانياً وعالمياً واضحاً في العلاقات الإنسانية الدولية، إن ذلك لا يعني أن يذوب المسلمون في غيرهم أو يكونوا تبعاً لهم أو يغيروا من معتقداتهم وعباداتهم وأخلاقهم بل يعني أن ينقل المسلمون رسالتهم إلى الناس كافة تنفيذاً لقوله تعالى: "وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ"¹.

ثالثاً- الأمة والدولة:

إن فكرة تقسيم العالم إلى دارين أو ثلاثة فكرة يصعب اعتمادها طريقة وحيدة للتعامل مع العالم، فإن تطبيقها يخالف واقع المسلمين، إذ أن هذا التقسيم قام على وحدة الأمة ووحدة الدولة، أي أن المسلمين كانوا يعيشون في دولة واحدة تمثل أمة واحدة تعبر هذه الأمة أو الدولة عن حالة واحدة يعيشها المسلمون في كافة أرجائها، فحتى في فترات ضعف الدولة (الأمة) وقيام كيانات شبه مستقلة داخل هذه الدولة، لم تكن هذه الكيانات تعبر عن حالة جديدة، أو دولة أو أمة جديدة، بل كانت تعبر عن موقف يتخذه حاكم أو حكام هذه الأقاليم التي اصطلح عليها تاريخياً بالدول لكنها في واقع الحال كانت تعتبر نفسها جزءاً من الدولة (الأمة) وكان يعبر عنها بمواقف عدة أبرزها الدعاء (لخليفة المسلمين) الحاكم العام في تلك المرحلة باعتباره ممثلاً للدولة (الأمة) ولم تكن هذه الأقاليم أو الدول شبه المستقلة داخل الدولة الإسلامية الواحدة تمارس دوراً سيادياً أو تعبر عن حالة منفصلة لدولة ذات شخصية قانونية مستقلة.

¹ سورة سبا: 28

ولعل مما يشير إلى هذا المفهوم (الدولة-الأمة) أن الانتماء إلى الدين (الإسلامي) كان يمثل جنسية الأشخاص المنتسبين لهذه الدولة، فلم يكن هناك جنسية مرتبطة بالإقليم وإنما كانت الجنسية مرتبطة بدين الدولة حتى عند غير المسلمين من رعايا الدولة الإسلامية فإن تسميتهم بـ(أهل الذمة) وهو مصطلح ديني إسلامي كان يعبر عن جنسيتهم أو انتمائهم إلى الدولة الإسلامية لأن غيرهم كانوا يحملون صفة أخرى مثل المستأمنين أو المحاربين أو المعاهدين وكانوا ينسبون إلى أقاليمهم.

لكن نظرة إلى الواقع تشير إلى غياب مفهوم (الدولة-الأمة) إذ انفصل المصطلحان ليغطيا دلالات متعددة؛ فمفهوم الأمة الإسلامية المعاصر لا يدل على وحدة الدولة وإنما هو رباط يقوم على أساس الدين ويجمع دولاً مختلفة ذات سيادة تلتقي في مصالحها أحياناً مع غيرها من الدول الإسلامية وتختلف في مواضع أخرى بل يصل الخلاف أحياناً إلى الحرب والاقْتتال مثلما حدث بين إيران والعراق ما بين 1980 – 1988م، والحرب التي دارت بين باكستان وبنغلاديش (والتي كانت تسمى باكستان الشرقية قديماً) وذلك عام 1971م، وغيرها من الحروب والصراعات التي نشبت بين الدول الإسلامية، ولعل الصورة التي تعبر عن تجمع المسلمين ودولهم تمثلت في قيام منظمة هي منظمة المؤتمر الإسلامي التي تجمع معظم الدول الإسلامية، لكن المنظمة لا تمثل (الأمة) بمفهومها السياسي والسيادي، بل تمثل نقطة التقاء بين المسلمين شأنها شأن المنظمات الدولية الأخرى¹.

والواقع أن الخلاف بين مفهوم وحدة الأمة والدولة أو افتراقها يرتبط بالتاريخ والحياة العملية للمسلمين أكثر من ارتباطه بالنصوص القطعية، إذ أن ورود النصوص الشرعية بوحدة الأمة كقوله تعالى: "إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ"².

والأمة بمعناها الواسع تفيد الانتماء إلى الدين وليس الإقليم، والفيصل في كلا الأمرين هو التطبيق العملي لهذا المفهوم والإسلامي لا يمنع أو ينفي قيام الدولة على أساس مفهوم الأمة الواحدة وإن اختلفت مكوناتها الجغرافية والبشرية، بل يطلب ذلك ويعمل له، و التاريخ المعاصر شاهد على قيام الأمة. الدولة. فهذه الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا والهند والصين وروسيا، وكلها أرض شاسعة مترامية الأطراف متعددة الأجناس والديانات ومختلفة الأقاليم، ومع ذلك فهي دولة واحدة، وإن اختلف تكوينها السياسي بين الدولة الموحدة (الصين. مثلاً)، والدولة الاتحادية (الولايات المتحدة الأمريكية. مثلاً)، أي أن القول بالدولة الأمة، أو الدولة الواسعة أمر واقعي، لكن ذلك أيضاً لا يمنع من قيام الدول المتعددة ذات الانتماء إلى الأمة الواحدة (الاتحاد الأوروبي. نموذجاً) وكما هو الحال بالنسبة للدول الإسلامية اليوم³.

¹ عبد العظيم أحمد عبد العظيم، الجغرافيا السياسية، ص 205

² سورة الأنبياء: 92

³ عبد العظيم أحمد عبد العظيم، الجغرافيا السياسية، ص 209

والقول بوجود وحدة الأمة الإسلامية في دولة واحدة يعني عدم مشروعية الدول الإسلامية القائمة حالياً، وهذا ما لم يقل به أحد من الفقهاء المعاصرين لأن القول بعدم المشروعية يترتب عليه أحكام كثيرة، وهذا ما وقع فيه بعض أبناء الإسلام حين اعتمدوا أساليب العنف والتشدد والتطرف انطلاقاً من عدم مشروعية الواقع القائم؛ وقد أدى هذا الخلل إلى شيوع مصطلحات كثيرة كالتكفير ووجوب الهجرة إلى دار الإسلام.

ولقد بحث عدد من الفقهاء المتقدمين و المتأخرين حالة تعدد الدول الإسلامية مع انتمائها إلى أمة الإسلام، فهذا إمام الحرمين الجويني يقول (والذي عندي فيه أن عقد الإمامة لشخصين في صقيع واحد متضايق الخطط والمخالف (أي متقارب المسافات والحدود) غير جائز، وقد حصل الإجماع عليه، وأما إذا بعد المدى وتخلل بين الإمامين شسوع النوى (أي تباعدت المسافات بين البلدان) فلاحتمال في ذلك مجال، وهو خارج عن القواطع)¹.

يقول الشيخ محمد أبو زهرة: "لا يمكن في هذا العصر أن تتكون حكومة إسلامية واحدة، بل لكل إقليم دولته، وتلتقي جميعها على كلمة من الله تعالى: تنشر التعاون بين الناس، وتربط العلاقات على أسس من الوحدة الإنسانية العامة، ويكون المسلمون فيها دعاة حق يتحد اقتصادهم وتتحد سياستهم وتتحد أو تتقارب جيوشهم، وكل إقليم له رئيسه المختار اختياراً حراً من شعبه من غير أن تكون له موالة لغير المسلمين².

ويقول الأستاذ عبد القادر عوده. رحمه الله: "قد يظن البعض أن هذا يقتضي أن تكون البلاد الإسلامية كلها تحت حكم دولة واحدة، والبلاد الأجنبية كلها تحت حكم دولة واحدة وهو ظن لا أساس له من الواقع، فالنظريات الإسلامية لم توضع على أسس أن تكون البلاد الإسلامية محكومة بحكومة واحدة، وإنما وضعت على أساس ما يقتضيه الإسلام، والإسلام يقتضي أن يكون المسلمون في كل بقاع الأرض يد واحدة، يتجهون اتجاهاً واحدة وتسوسهم سياسة واحدة وأبسط الصور وأكفلها بتحقيق هذه الغاية أن تكون كل بلاد الإسلام تحت حكم دولة واحدة ولكن ليست هذه هي الصورة الوحيدة التي تحقق الإسلام، لأن هذه الأهداف يمكن أن تحقق مع قيام دول متعددة في دار الإسلام ما دامت هذه الدول تتجه اتجاهاً واحداً، وتسير على سياسة واحدة، ولا يتنافى هذا مع النظام القائم الآن في البلاد العربية بعد قيام جامعة الدول العربية التي تعمل على توحيد الاتجاهات والسياسات في الدول العربية المختلفة. ولا يتنافى مع قيام جامعة إسلامية تتكون من كل الدول الإسلامية وتشرف عليها وتعمل على توحيد أغراضها واتجاهاتها، وعلى حل ما يثور فيها من نزاع داخلي، ولا يتنافى الإسلام مع أي نظام آخر ما دام هذا النظام يحقق الأهداف الإسلامية، وأن هذه الأهداف هي أن يكون المسلمون يداً واحدة على من عاداهم، وأن يكون اتجاهاً واحد وسياستهم واحدة"³.

¹ الجويني: الإرشاد إلى قواطع الأدلة، ص 80

² محمد أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد، ص 75

³ عبد القادر عوده: الإسلام وأوضاعنا السياسية، ص 20

ولعل النموذج الأوروبي في التوحد من خلال الاتحاد الأوروبي يمثل صورة يمكن القياس عليها حيث احتفظت الدول بسيادتها وشخصيتها القانونية في ظل سياسة عامة متقاربة أحياناً ومتطابقة أحياناً في القضايا الداخلية والخارجية مع احتفاظ كل دولة بهامش من الحرية في اتخاذ القرارات والأنظمة والقوانين الخاصة بها، ويمكن أن تكون للعرب أو المسلمين تجربتهم الخاصة بهم لتحقيق صورة من صور التوحد في السياسات والمواقف مع احتفاظ كل إقليم بسيادته وشخصيته القانونية، وهنا يأتي دور المؤسسات المشتركة التي تصبح محور رسم السياسة العامة لهذه الصورة من العلاقة بين الدول والمجتمعات الإسلامية، أما أن يتم القفز على الواقع أو تجاهله أو إطلاق الأحكام العامة بعدم مشروعية الواقع باعتباره يخالف ما سار عليه المسلمون خلال مرحلة تاريخية حين كانت الأمة والدولة متحدتان، فإن ذلك لن يعالج واقع المسلمين ولن يحل مشكلاتهم بل يمكن أن نقول أنه يخالف ما قام عليه الإسلام من التعددية والتنوع في ظل الوحدة الدينية والفكرية.

المصادر والمراجع

- أحمد شوقي الفنجري: الحرية السياسية في الإسلام، ط2، دار القلم، الكويت، 1403هـ - 1983 م.
- الجويني: أبو المعالي إمام الحرمين عبد الملك (ت 478هـ)، الإرشاد إلى قواطع الأدلة، تحقيق: محمد يوسف موسى وعلي منعم عبد الحميد، مطبعة الخانجي، القاهرة، 1950.
- الجويني: أبو المعالي إمام الحرمين عبد الملك (ت 478هـ)، غياث الأمم في التياث الظلم، تحقيق: د/مصطفى حلبي، د/ فؤاد عبد المنعم، دار الدعوة، الإسكندرية، 1400هـ.
- إمام عبد الفتاح إمام: الطاغية "دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي"، سلسلة عالم المعرفة، رقم 183، الكويت، مارس 1994.
- برهان غليون، مفهوم المجتمع المدني وتطوره من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية والدولية، ندوة المجتمع المدني والديمقراطية، جامعة قطر، من 14 إلى 17 مايو 2001.
- صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، المدخل إلى العلوم السياسية، مطبعة جي تاون، الخرطوم، ط2، 2003.
- عبد الرزاق أحمد السنهوري، فقه الخلافة وتطورها، ترجمة الدكتورة نادية عبد الرزاق السنهوري، ومراجعة الدكتور توفيق الشاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1993 م.
- عبد العظيم أحمد عبد العظيم، الإسلام والديمقراطية.. شقاق أم وفاق؟، ندوة "الممارسة الديمقراطية في التراث الإفريقي"، مركز أبحاث الكتاب الأخضر، الجماهيرية الليبية، 11.9 سبتمبر (الفتاح) 2006.
- عبد العظيم أحمد عبد العظيم، الجغرافيا السياسية، ط2، مكتبة الإسراء، الإسكندرية، 2010.
- عبد العظيم أحمد عبد العظيم، حقوق غير المسلمين في الإسلام، الإسراء، ط1، الإسكندرية، 2010.
- عبد الغني بسيوني عبد الله: النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1997 م.

- عبد القادر عودة: الإسلام وأوضاعنا السياسية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986.
- عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية، ط 2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1404هـ
- علاء الفاسي: مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993
- فهد هويدي، الإسلام والديمقراطية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993
- ماجد بن علي بن إبراهيم الزميع: الدولة المدنية بين الاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر والاتجاه العلماني، دار الفضيلة للنشر والتوزيع - الرياض، ط 1، 1434هـ / 2013م
- محمد أبو زهرة (ت 1979م): تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد، دار الفكر العربي، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1966.
- محمد رأفت عثمان: رياسة الدولة في الفقه الإسلامي، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1975م.
- محمد عبده، الأعمال الكاملة، جمع ودراسة: أ.د. محمد عمارة، بيروت، 1972 م.
- يوسف القرضاوي: من فقه الدولة في الإسلام، ط 3، دار الشروق القاهرة، 2001 م.

من أشكال العلاقة بين الدعوة والسياسة في التجارب السياسية الإسلامية المبكرة

أ. ربيع رحومة. ماجستير في اللغة العربية وآدابها وحضارتها

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان (جامعة القيروان: تونس).

ملخص:

ساد منذ العصر الحديث، جدل واسع حول طبيعة العلاقة بين الدعوة والسياسة. وقد استدعى هذا الجدل محطات ورهانات تاريخية مهمة، منها محاولات النهوض التي سعت إليها الدولة العثمانية في آخر زمانها، ومنها فترة الاستعمار التي مرت بها المنطقة العربية وما رافقها من مساعٍ نحو التحرر الوطني، وبعدها محاولات بناء الدولة الوطنية، وصولاً إلى المخاضات التي أفرزها ما يُعرف بـ"الربيع العربي".

ولم يخلُ الجدل في مختلف مراحلها من استدعاء النصين الإسلاميين المؤسسين، أي القرآن والسنة، تأصيلاً أو إلى التجارب التاريخية لقراءة العلاقة بين النظامين الدعوي والسياسي. وقد قُدمت أفهام متباينة لطبيعة العلاقة بين الدعوة والسياسة، واختلفت تلك الأفهام حسب مناهج القراءة ومقاصدها، وحسب رهانات القراءة وسياقاتها وجهاتها. ويمكن أن نشير بإيجاز إلى أن الأقوال السابقة في المسألة ثلاثة: قولٌ بالتماهي وقول بالانفصال وقول بالتمايز. و من ثمّ تستهدف هذه المحاولة استقراء أشكال العلاقة بين الدعوة والسياسة من خلال حقب وتجارب تاريخية إسلامية مُنتخبة حسب معيار شكل العلاقة.

ويقوم البحث على محورين أساسيين: محور مفهومي يتتبع مفهومي الدعوة والسياسة في مختلف التصانيف القديمة والحديثة، ومحور استقرائي يحاول استقراء أشكال العلاقة بينهما في تاريخيهما الإسلامي المبكر، ولذا نحا البحث منهجياً منحيين اثنين: تاريخي يتتبع حركة التجارب في التاريخ، واستقرائي يستقرئ تلك التجارب وما جاورها من نصوص ويستخلص منها شكل العلاقة. وقد توصل البحث إلى نتائج أبرزها أنّ شكل العلاقة محكوم أبداً بالسياق التاريخي ومقاصد الممارستين الدعوية والسياسية، وأنّ شكل النزاع هو الشكل الغالب على تاريخ العلاقة بينهما، وأنّ شكل التوافق هو من أثمر الأشكال حضارياً.

وخلص البحث إلى توصيتين اثنتين: ضرورة الاستفادة من مكتسبات المناهج الحديثة لقراءة تاريخنا الدعوي والسياسي وإعادة قراءته، وضرورة الإنصات إلى التجارب التاريخية إلى جانب النصوص باعتبار التاريخ نصًا منظورا في سبيل النهوض بواقع أمة أُخرجت في الأصل لتكون في قمة الإشهاد الحضاري.

الكلمات المفتاحية: الدعوة، السياسة، النزاع، التوافق، الاحتواء، الإسلام.

مقدمة

ساد منذ العصر الحديث، جدل واسع حول طبيعة العلاقة بين الدعوة والسياسة. واستدعى هذا الجدل محطات ورهانات تاريخية مهمة، منها محاولات النهوض التي سعت إليها الدولة العثمانية في آخر زمانها، ومنها فترة الاستعمار التي مرّت بها المنطقة العربية وما رافقها من مساعي نحو التحرر الوطني، وبعدها محاولات بناء الدولة الوطنية، وصولاً إلى المخاضات التي أفرزها ما يُعرف بـ"الربيع العربي".

ولم يخلُ الجدل في مختلف مراحل من استدعاء النصّين الإسلاميين المؤسّسين، أي القرآن والسنة، تأصيلاً أو إلى التجارب التاريخية لقراءة العلاقة بين النظامين الدعوي والسياسي. وقد قدّمت أفهام متباينة لطبيعة العلاقة بين الدعوة والسياسة، واختلفت تلك الأفهام حسب مناهج القراءة ومقاصدها، وحسب رهانات القراءة وسياقاتها وجهاتها. ويمكن أن نشير بإيجاز إلى أنّ الأقوال السابقة في المسألة ثلاثة: قولٌ بالتماهي وقول بالانفصال وقول بالتمايز. و من ثمّ تستهدف هذه المحاولة استقراء أشكال العلاقة بين الدعوة والسياسة من خلال حقب وتجارب تاريخية إسلامية مُنتخبة حسب معيار شكل العلاقة، وهي محاولة في الإجابة عن سؤال رئيس:

- ما هي مختلف أشكال العلاقة بين الممارستين الدعوية والسياسية في التجارب السياسية الإسلامية المبكرة؟

يقتضي بحث أشكال العلاقة بين الدعوة والسياسة في التجارب الإسلامية المبكرة، منهجياً، استجلاءً لمفهوم الدعوة والسياسة نظراً وإجراءً كي تستبين قواعد البحث ومسالكه، ويكون البحث على بصيرة.

1- في مفهومي الدعوة والسياسة:

1-1- مفهوم الدعوة:

قد لا يخلو مصنّف من مصنّفات المسلمين، قديماً وحديثاً، من التطرّق إلى الدّعوة تنظيراً أو تقييماً أو نقداً، وذلك لما لها من دور وقيمة في معطيات الدين الإسلامي بوصفه حركة ثقافية وحضارية. ولهذا فقد كثرت

الاجتهادات لتعريفها وضبط مفهومها بدءاً من النصوص المؤسّسة للإسلام ومعاجم اللغة وانتهاءً إلى التصورات الحديثة والمعاصرة.

اكتسبت مفردة "دعوة" في القرآن وفي المعاجم العربيّة دلالتين متقاربتين. يأتي هذا بالعودة إلى المساحات التي غطّتها مادّة (د.ع.و) من هذه المتون وبالنظر في صيغة التعديّ النحوي لها، فإذا تعدّت المادّة بنفسها اكتسبت دلالة النداء، وإذا تعدّت بوساطة حرف جرّ من قبيل "إلى، على، لـ" دلّت على الطّلب¹.

أمّا في اصطلاح من اهتموا بالشأن الإسلامي في هذا المستوى، أي مستوى الدّعوة، فقد تعدّدت محاولاتهم تعريف الدّعوة. ولا ريب أنّ أمر التعدّد عائد إلى اختلاف المواقف منها ووجهات النظر إليها ودوافع التحرير والكتابة فيها.

أنّتجت، إذن، هذه المحاولات ركاباً من التعريفات للدّعوة تتأبى على الحصر، إلّا أنّ قراءة في عيّنة منها كفيلة بالكشف عن اتّخاذ الدّعوة معنيين اثنين. أمّا الأول فهو مرتبط كلياً بمستوى اسميّ ونظريّ، يأتي هذا من القول إنّ الدّعوة "دين الله الذي بعث به الأنبياء جميعاً"²، أو "العلم الذي تعرف به كافة المحاولات الفنيّة المتعدّدة الرّامية إلى تبليغ النّاس الإسلام"³، أو "فنا يبحث في الكيفيات المناسبة التي نجذب بها الآخرين إلى الإسلام"⁴. إنّ الثّابت في هذه التعريفات أنّ كلّ واحد منها يمنح الدعوة اسماً من قبيل (دين، علم، فنّ...)، وأنّه يتعامل مع الدّعوة من جهة النظر والعلم والمعرفة.

وأما المعنى الثاني فهو معنى فعليّ وإجرائيّ، يحصر الدعوة في أفعال مثل "إنقاذ النّاس من ضلالة"⁵ و "تطبيق الإسلام في واقع الحياة"⁶ و "بناء المجتمع المسلم"⁷ و "نقل الأمتّة من محيط إلى محيط"⁸. وهذا المعنى يتتبع آثار الدّعوة على مستويي الإجراء والممارسة في الأفراد أو الجماعات أو الأمم أو الحضارات.

إنّ ما يستقرّ عندنا من فهمنا الدّعوة هو كونها نشاطاً اجتماعيّاً من لدن جهة داعية سواء كانت فرداً أو مجموعة أو هيئة تهض على الأساس بعملية نقل للمعتقدات أو الشرائع أو المقالات أو الأفكار الإسلاميّة من مصدرها إلى مدعويين، قصد استمالتهم أو تحويلهم من حالهم الراهنة إلى حال أخرى يُدعى إليها.

¹- انظر: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، ج 14، ص 257 _ 262.

²- محمّد الراوي، الدعوة الإسلاميّة "دعوة عالمية"، مكتبة الرشد، الرياض، ط3، 1411هـ/1991م، ص 39.

³- أحمد غلوش، الدعوة الإسلاميّة: أصولها ووسائلها، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1987، ص 10.

⁴- عبد الله الشاذلي، الدعوة والإنسان، المكتبة القوميّة الحديثة، مصر، ط 1، دت، ص 39.

⁵- محمد الخضر حسين، الدعوة إلى الإصلاح، المطبعة السلفيّة، القاهرة، 1346هـ، ص 17.

⁶- محمد أبو الفتح البيانوني، المدخل إلى علم الدعوة، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط 3، 1995، ص 19.

⁷- فتحي يكن، الإسلام فكرة وحركة وانقلاب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 11، 1411هـ/1991م، ص 39.

⁸- البهي الخولي، تذكرة الدعاة، دار العلم، دمشق، ط 5، 1397هـ/1977م، ص 35.

فالدعوة بهذا المعنى هي عملية نقل في اتجاهين، اتجاه أول من داعية إلى مدعوي المنقول فيه أفكار أو مقالات أو معتقدات، واتجاه ثان من حال راهنة إلى أخرى مدعو إليها المنقول فيه مدعويين، فهي أشبه ما يكون بحركة المدّ والجزر.

وبناء على ما تقدّم، فإنّ ما نعيه بالدعوة في هذا البحث هو ذلك النّظام من الممارسات الاجتماعيّة المختلفة الواقعة في سياق معيّن بين جهة داعية وأخرى مدعوّة، وفي نيّة الأولى التأثير في الثانية واستمالها في الغالب نحوها بأساليب ووسائل مناسبة.

يقيم هذا المفهوم اعتباراً رئيساً للمعطى الإجرائي والطبيعة الاجتماعيّة للنشاط الدعويّ، إذ ينظر لهذا النشاط بوصفه ممارسة وباعتباره خاضعاً لقوانين دراسة الظواهر الاجتماعيّة، كما يركّز على جهتيّ هذا النشاط وعلاقة التفاعل بينهما: جهة داعية وأخرى مدعوّة تربطها علاقة فاعل ومنفعل أي مؤثّر ومتأثّر، ويستحضر أيضاً آليات ذلك ووسائله المختلفة التي تكون في الغالب متأثرة بسياق الخطاب ومقصده.

ولعلّ معنى كهذا يشير إلى ما للنشاط الدعوي من أبعاد مختلفة بين اجتماعيّة وثقافيّة وأخلاقيّة، وأيضاً سياسيّة، وهذه الأخيرة هي مدار بحثنا.

2-1- مفهوم السياسة:

يتعيّن لتحديد أوجه العلاقة بين الدّعوة والسياسة استجلاء مفهوم السياسة كما صيغ في نصوص الحضارات المختلفة، وهذا الإجراء في الواقع تملّيه الضرورة المنهجية، إذ يحصل بهذا التحديد، أولاً وضوح أوجه العلاقة أكثر، وثانياً توضيح ما نعيه بالأبعاد السياسيّة في هذا البحث، وأخيراً أن يأخذ البحث منحاه إلى التحليل.

قد لا يبدو هيّنا وفي المتناول تحديد مفهوم للسياسة، فمصطلح "سياسة" يشوبه قدر من الرّخاوة الاصطلاحيّة يحول دون بلوغ حدّه ومعناه بيسر. وهذا لا يعود إلى اتّساع نطاق استعماله وتداوله فحسب، بل وإلى تشتّت معناه في إطار الجدليّة الواقعة بين النظر والممارسة السياسيّين والقائمة إلى الآن. ولهذا السّبب أيضاً اختلف معناه بين التراث الإسلاميّ والأدبيّات الحديثة والمعاصرة.

إنّ أوّل المعاني التي اكتسبها لفظ "سياسة" في التراث الإسلاميّ هو ذلك المعنى اللّغويّ المحايث لمعنى "فعل السائس الذي يسوس الدوابّ سياسة، يقوم عليها ويروضها. والوالي يسوس الرعيّة أمرهم"¹. ويمكن القول إنّ المعنى الاصطلاحيّ للسياسة قد بدأ في التشكّل في عصر الدّولة الأمويّة، حين كان "للقاضي فعل السياسة"² من خلال تقدير العقوبات التي كانت تزيد عن الحدّ الشرعيّ وتنقص، مكتسباً بذلك دلالة قضائيّة

¹- أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، 41 - 47، وزارة الثقافة والإعلام، دار الحرّيّة، بغداد، 1982، ج7، ص 335.

²- محمّد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر، بيروت، ط1، 2000، ج4، ص 259.

تعزيرية. لاحقا، أستعملت السياسة بمعنى تدبير شؤون الناس وإدارة شؤون الحكم وممارسة السلطة، مكتسبة بذلك دلالة أكثر شمولاً. ومن هنا يمكن القول إنّ مفهوم السياسة في التراث الإسلامي يبدو مشتملا لكل ممارسة متصلة بأصول الحكم وتدبير شؤون الناس، سواء بالاستناد إلى الشريعة أم بدونه، وتدور القضايا السياسية الكبرى في معظمها حول طرق انتقال السلطة وممارستها.

أما الأدبيات الحديثة، فهي محملة بتعاريف متنوّعة للسياسة، فقد ورد في موسوعة السياسة مجموعة من التعريفات تبدو متأثرة إلى حدّ كبير بالأفكار السياسية التي زخر بها تاريخ الأفكار، وبالممارسات السياسية المتعاقبة عبر التاريخ، وبالجملة، يمكن ردّ مجموع التعريفات والمفاهيم التي صيغت للسياسة إلى أربعة رئيسة، فبينما تركّز بعض التعريفات على الفاعلين السياسيين المتأثرين في صناعة الفعل السياسي كالأحزاب والجماعات ومختلف التنظيمات السياسيّة، تركّز تعريفات أخرى على ماهيّة الفعل السياسي بوصفه فعلا للحكم في الحياة العامّة، وفي حين يركّز صنف ثالث من التعريفات على ظاهرة الدولة وطبيعتها وميدان نشاطها، يركّز صنف رابع على الأبعاد الاجتماعيّة، باعتبار أنّ الفعل السياسي هو ممارسة اجتماعيّة في إطار اجتماعي¹، وهذا ما نميل إليه.

وبالرغم من تعدّد تعريفات السياسة واختلافها في هذه الأدبيات، هنالك معنى جامع بينها يمكن تعريف السياسة وفقه على أنّها ممارسة السلطة في المجتمع مهما كان شكلها وملامح المجتمع، بكلّ ما تقتضي من أفكار وإجراءات تجتمع حول الحفاظ على الوحدة الاجتماعيّة والسلم الداخلي والخارجي والنهوض بواقع حياة الفرد والجماعات، بحيث يشتمل هذا المفهوم، من ناحية، على مسائل النظر من آراء وتصورات ورؤى سياسية، وعلى ما يتّصل بالإجراء والممارسة من أجهزة الفعل السياسيّ وحكومة وأنظمة ومؤسسات وأحزاب من ناحية أخرى.

إنّ المتأمل في المعاني التي تحملها الدعوة من ناحية ونظائرها التي حملتها السياسة يلحظ بيسر القدر الكبير من التوافق بينهما. فكلاهما، أي الدعوة والسياسة نشاط اجتماعيّ محيطه المجتمع، فلا غنى للداعية عن المجتمع في تبليغ دعوته وليس في وسع السياسي الاستغناء عن المجتمع لترجمة سياسته، فالمجتمع يوفّر لكليهما أصنافا عديدة من المتقبّلين، مدعويين ومواطنين، وفضاءات متنوّعة تسمح لكليهما بتبليغ صوته وممارسة نشاطه وعقد العلاقات مع مختلف الأطراف.

وهذا النشاط الاجتماعيّ يقتضي وجود طرفين اثنين، فاعل ومنفعل أو باثّ ومتقبّل، ففي مجال الدعوة نجد داعية ومدعويين، وفي مجال السياسة سائس ومسوسين. وفي كلا المجالين تربط الطرفين علاقات تواصل متنوّعة يمارس في إطارها الفاعل منهما فعله وتأثيره، أي يمارس سلطته.

¹ - انظر: عبد الوهاب الكيالي (إشراف)، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ودار الهدى للنشر والتوزيع، بيروت، د.ت، ص 362_372.

وكلا النشاطين، الدّعوي والسياسي، يأخذ نفس الأشكال تقريبا، يأخذ النشاط الدعوي شكل الخطبة مثلا ويأخذ النشاط السياسي شكل الخطاب. ويعوّل الداعية على التواصل المباشر أحيانا بالمدعويين، والشكل نفسه يعوّل عليه رجل السياسة في التواصل مع الشعب. والمواسم الدينية إطار يأخذ فيها النشاط الدعوي شكل المحاضرات تلقى على مسامع المئات والآلاف من المدعويين أتباعه، والمناسبات الوطنية فرصة السياسي لعقد الاجتماعات الشعبية يلقي فيها كلمته أمام جمع غفير من المواطنين والمواطنات أنصاره.

ويزعم الداعية أن الغرض من نشاطه ودعوته "إنقاذ الناس من ضلالة، أو شرّ واقع بهم، وتحذيرهم من أمر يُخشى عليهم الوقوع في بأسه"¹، أي الحرص على تحقيق ما يصلح بالمدعويين في العاجل والأجل. ويدّعي السياسي أنه يطمح إلى "إقامة النظام والعدل وتغليب الصالح العام والمصلحة الاجتماعية المشتركة"². وفي هذا تطابق واضح على مستوى الغاية من النشاط.

وهذه الغاية لا يتم بلوغها وتحقيقها إلاّ بوسائل تناسبها، فإذا كان صاحب الدعوة يتوسّل بالمنبر وحلقات الدرس والكتابة وغيرها لتبليغ دعوته العباد، فإنّ هذه الوسائل نفسها وزد عليها يعوّل عليها رجل السياسة في إيصال فكرته وتقريبها من أفهام الناس.

تتطابق الدعوة والسياسة، إذن، وكما هو واضح، في مستويات عديدة اقتصرنا على خمسة منها أكّدت على أنّ الحدود بين الدعوة والسياسة تكاد، على مستوى النظر، أن تكون معدومة، والجدير بالملاحظة في هذا التطابق، وهو أخطر ما في الأمر، التماهي التام في الأدوار والغايات بين الداعية ورجل السياسة من ناحية، واشتراكهما في محيط الفعل وممارسة السلطة من ناحية أخرى. إلاّ أنّ التماهي والاشتراك أفرزا تاريخيا، وعلى مستوى الممارسة التاريخية للدعوة والسياسة في سياق اجتماعي واحد في الحضارة العربية والإسلامية، أشكالاً متنوّعة في العلاقة بينهما.

2- من أشكال العلاقة بين الدعوة والسياسة:

1-2 – النزاع (Conflict):

يبدو هذا الشكل من العلاقة بين الدعوة والسياسة هو الأغلب على مختلف أشكال العلاقة بينهما تاريخيا. وقد أخذ بدوره أشكالاً متعدّدة منذ أول لحظاته بداية الدعوة المحمدية بين النبي صلى الله عليه وسلّم داعية الدين الجديد وأعيان قريش وساداتها.

وتعود أسباب هذا النزاع إلى الأخطار التي قدم بها الدين الجديد على الصالح العام القرشي، فهذه الدعوة الجديدة تهدّد الوحدة الاجتماعية والسياسية القرشية، والخطر هنا هو تفكيك الاجتماع القرشي وإعادة تركيبه وترتيبه بشكل يحطّ من مكانة السيّد ويرفع من درجة العبد والمرأة في السلم الاجتماعي القرشي.

¹ - محمد الخضر حسين، مرجع سابق، ص 17.

² - عبد الوهاب كيالي، مرجع سابق، ج3، ص 362-363.

وتهدّد هذه الدعوة الجديدة كذلك المصالح الاقتصادية لأعيان المنطقة من خلال تركيزها على أصحاب رؤوس الأموال ونجاحها في استقطاب البعض منهم مثل أبي بكر الصديق، "فأصحاب الجاه لهم أثر كبير في كسب أنصار للدعوة، ولهذا كان أثر أبي بكر رضي الله عنه في الإسلام أكثر من غيره¹. وكلّ هذه التهديدات التي تستهدف الخاصرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمنطقة القرشية تمثّل خطراً حقيقياً على الأمن القومي القرشي.

أخذ هذا النزاع بين النبيّ صلى الله عليه وسلّم وأنصار دعوته من ناحية وأعيان قريش وسادتها من ناحية أخرى أشكالاً تطورت مع مرور الزمن وتصاعد وتيرة الأحداث، فكان أول هذه الأشكال رفض قريش لهذه الدعوة الجديدة بكلّ تفاصيلها ومعارضتها. وأمام إصرار النبيّ صلى الله عليه وسلّم وأصحابه ومضيمهم في الدعوة الجديدة تقدّم قادة قريش خطوة في طريق المعارضة والصدّ وتغيير الناس من هذه الدعوة فشتموا هجمة إعلامية قادها المغيرة بن شعبة لتشويه النبيّ صلى الله عليه وسلّم ودعوته، "فأغروا برسول الله صلى الله عليه وسلّم سفهاءهم فكذبوه وأذوه، ورموه بالشعر والسحر والكهانة والجنون"². ثمّ تحولت، من بعد، اللهجة القرشية من الصيغة الإعلامية إلى صيغة التهديد والوعيد بكلّ أذى وسوء.

ولمّا لم يستجب النبيّ صلى الله عليه وسلّم وجماعته لتهديدات قريش أخذت العلاقة بين الطرفين، دعاء الدعوة الجديدة وساسة قريش، شكلاً أكثر حدّة مثل طورا جديدا من أطوار معارضة الدعوة المحمدية وهي التعذيب، إذ سجّل كتب السيرة إقدام قريش على إيذاء النبيّ صلى الله عليه وسلّم وتعذيب أصحابه معنوياً ومادياً "فجعلوا يحبسونهم ويعذبونهم بالضرب والجوع والعطش، وبرمضاء مكة إذا اشتد الحرّ، من استضعفوا منهم يفتنونهم عن دينهم، فمنهم من يُفتن من شدة البلاء الذي يصيبه، ومنهم من يصبّ لهم ويعصمه الله منهم"³.

وصعد أشراف قريش في معارضتهم، فعملوا على الضغط أكثر على الدعوة الجديدة وأصحابها، فرأوا، بعد أن امتنعت عشيرة النبيّ صلى الله عليه وسلّم على تسليمه للقتل، أن يضيقوا على محمّد وجماعته ومن يتعاطف معه في نوع من الحصار الاجتماعي والاقتصادي، وكان هذا الحصار يقضي، كما تبين الصحف والمواثيق والعقود التي أبرموها في الغرض، بقطع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ببني هاشم التي منعت النبيّ صلى الله عليه وسلّم من القتل، "فلا ينحكوا إليهم، ولا ينكحوهم، ولا يبيعوهم شيئاً، ولا يبتاعوا منهم، ولا يدعوا سبباً من أسباب الرزق يصل إليهم، ولا يقبلوا منهم صلحاً، ولا تأخذهم بهم رافة، ولا يخالطوهم، ولا

¹ علي محمد الصلابي، السيرة النبوية: عرض وقائع وتحليل أحداث، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط7، 1429هـ/2008م، ص90.

² عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: 213هـ)، السيرة النبوية لابن هشام، علّق عليها وخرّج أحاديثها وصنع فهرسها د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1410هـ/1990م، ج1، ص391.

³ نفسه، ص344.

يجالسوهم، ولا يدخلوا بيوتهم... ثم تعاهدوا وتوثقوا على ذلك، ثم علقوا الصحيفة في جوف الكعبة توكيدا على أنفسهم"¹.

ولم تنته أشكال النزاع بين صاحب الدين الجديد والدعوة الجديدة وأصحابه من جهة، ومناوئيه من جهة أخرى، عند هذا المستوى، أي الحصار، وإنما تعقدت الأمور أكثر واشتدّ النزاع أكثر إلى درجة أخذ فيها أعيان قريش قرار الإبعاد من مكة في حقّ النبيّ صلى الله عليه وسلّم وأتباعه، وذلك بالضغط أكثر لإرغامه على الرّحيل أمام امتناعه عنهم لمكانته من عمّه أبي طالب. وأمام الوضع الصّعب الذي وضعت فيه قريش الدعوة الجديدة وأتباعها و"لما رأى رسول الله -صلى الله عليه وسلّم- ما يصيب أصحابه من البلاء، وما هو فيه من العافية... قال لهم: لو خرجتم إلى أرض الحبشة فإنّ بها ملكاً لا يظلم عنده أحد"². وكان لقريش ما أرادت، "فخرج عند ذلك المسلمون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلّم إلى أرض الحبشة"³، وكان هذا هو الإبعاد الأوّل قبل إبعاده مرّة ثانية إلى المدينة فيما أصبح يعرف في التاريخ الإسلامي ب"الهجرة"⁴.

ولما انتهى الإبعاد بالنبيّ صلى الله عليه وسلّم ودعوته إلى الاستقرار بالمدينة، وتمكّنه من تشكيل "الأمة" وبسط الأمن الاجتماعيّ دخلت العلاقة بين الدعوة المحمّدية والسياسة القرشيّة طوراً جديداً من النزاع، وهو ما بات يعرف ب"الغزوات"، أي طور من النزاع المسلّح لكسب مكة من جهة المعسكر المحمّدي ولنعمها من النبيّ صلى الله عليه وسلّم من جهة المعسكر القرشي. فبعد حيازة المدينة، اتّجه تفكير النبيّ صلى الله عليه وسلّم نحو حيازة مكة لما لها من قيمة سياسيّة باعتبارها تأوي قبائل السيادة وأعراقها وأهميّة اقتصاديّة بوصفها سوقاً مركزيّة مفتوحة تتقاطع فيها كلّ الحركات التجاريّة الكبرى باتجاه الشام شمالاً وباتجاه اليمن جنوباً، ولموقعها الجغرافيّ الآمن من الغارات الرومانيّة بحراً والفرسيّة برّاً، إذ تبعد مكة عن البحر الأحمر اثنين وسبعين كيلومتراً، ويفصلها عن التراب الفارسي وقتند بحر فارس والرّبع الخالي. وهو أيضاً موقع يربط كلّ أمصار المنطقة وقبائلها.

وقد شهدت فترات أخرى من تاريخ الإسلام شكل النزاع في العلاقة بين الممارستين الدعويّة والسياسيّة، فبعد فترة الخلافة الرّاشدة، أي مع صعود بني أميّة سدّة الحكم واستقرار الحكم بحوزتهم ملكاً عضوضاً ردحا من الزمن، نشبت نزاعات متفاوتة الحدّة بين الدعاة ممثّلين في أشخاص أئمة الصلاة والفقهاء والعلماء وبين سلاطين بني أميّة وولّاتهم، ومن أشكال ذلك "رفض ابن المسيّب ولاية العهد للوليد وسليمان ابني عبد الملك إلّا بعد وفاة والدهما، مستدلاً على موقفه بالنهي عن البيعتين في الإسلام، وضرب ضرباً مبرحاً"⁵.

¹- نفسه، ص 350.

²- نفسه، ص 350.

³- نفسه، ص 350.

⁴- يُنظر تحت عنوان: هجرة أم تهجير؟ هشام جعيط، تاريخيّة الدعوة المحمّدية في مكة، دار الطليعة، بيروت، ط4، 2016، ص 291 وما بعدها.

⁵- محمد العبد الكريم، صحوة التوحيد: دراسة في أزمة الخطاب السياسي الإسلامي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2012،

ولم ينته الأمر عند الرّفْض، بل تجاوزه إلى ما يسمّى بالمتاركة، أي ترك توكّي الوظائف الدينية في أجهزة الدولة، وهي أشبه ما يكون بالعصيان المدني وهو صورة من صور الاحتجاج آنذاك من الدعاة على سياسات بني أمية. "فلقد حاول الحجّاج أن يوّلّي أبا قلابة الجرمي البصري القضاء ففرّ إلى الشّام، وأراد الوليد بن عبد الملك أن يوّلّي يزيد بن مرثد الهمداني الدمشقي القضاء فرفض، ورفض أبو حازم بن دينار أن يكون من خاصّة سليمان بن عبد الملك وأهل مشورته... وعندما طلب إليه سليمان أن يزوره، قال له أبو حازم: "إنّا عهدنا الملوك يأتون العلماء، ولم يكن العلماء يأتون الملوك، فصار في ذلك صلاح الفريقين، ثمّ صرنا في زمان صار العلماء يأتون الملوك، والملوك تقعد عن العلماء، فصار في ذلك فساد الفريقين جميعاً"¹.

إنّ شكلاً آخر من أشكال النزاع كان له حضور بارز أيام حكم بني أمية، وهو التحريض على القتال، فمن قول سعيد بن جبير يوم دير الجماجم يحرض على سلاطين بني أمية "قاتلوهم على جورهم في الحكم، وخروجهم من الدين وتجبرهم على عباد الله، وإماتتهم الصلاة، واستذلالهم المسلمين"²، وكذلك قول الشعبي: "يا أهل الإسلام، قاتلوهم ولا يأخذكم حرج من قتالهم، فوالله ما أعلم قوماً على بسيط الأرض أعمل بظلم ولا أجور منهم في الحكم، فليكن بهم البدار، وقال سعيد بن جبير: قاتلوهم ولا تأتموا من قتالهم بنية ويقين وعلى أثمهم، قاتلوهم على جورهم في الحكم، وتجبرهم في الدين، واستذلالهم الضعفاء، وإماتتهم الصلاة"³.

وانتقل شكل النزاع بين الدعاة والساسة في نفس الفترة من التحريض على القتال إلى الثورات المسلحة كتعبير عن رفض السياسات الأموية ودليل على الوعي بخطورة الملك العضوض. ومن هذه الثورات تلك التي شارك فيها فريق من القراء والفقهاء والعبّاد والزهاد، وهي ثورة أهل المدينة وأهل مكّة مع عبد الله بن الزبير من سنة ثلاث وستين إلى سنة ثلاث وسبعين، انتهت بمقتل عبد الله بن الزبير على يدي الحجّاج بن يوسف الثقفي، وذهب ضحيتها خلق كثير⁴. ومنها أيضاً الثورة التي انضمّ إليها جميع من في البصرة "من الفقهاء والقراء والشيوخ والشباب، وهي ثورة أهل البصرة وأهل الكوفة على عبد الملك بن مروان ونائبه الحجّاج بن يوسف مع عبد الرحمن بن محمّد بن الأشعث الكندي، من سنة إحدى وثمانين إلى سنة ثلاث وثمانين"⁵.

¹- محمد طاهر الكردي المكي، التاريخ القويم لمكة وبيت الله الكريم، دار خضر للطباعة، بيروت، ط1، 1420هـ/2000م، ج4، ص 525.

²- أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت230هـ)، الطبقات الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410هـ/1990م، ج6، ص 275.

³- محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (ت310هـ)، تاريخ الأمم والملوك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1407هـ، ج3، ص 635.

⁴- انظر: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت774هـ)، البداية والنهاية، تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1408هـ/1988م، ج8، ص 362 وما بعدها.

⁵- ابن كثير، مرجع سابق، ج9، ص 46.

انتهى العصر الأموي، إذن، بثورتين مسلّحتين شارك فيهما جمع من الدعاة والفقهاء والعلماء، سيطر على مشاهدهما عنف دموي كبير وفتن عديدة كان لها أثر كبير في تعامل الدعاة مع التقلّبات السياسيّة وعلاقتهم بالحكّام في العصر الموالي.

لم يخل العصر العبّاسي هو الآخر من مشاهد التّزاع بين رجال الدعوة ورجال الحكم بدرجات متفاوتة، ولعلّ فتنة خلق القرآن من أبرز الشواهد على توتّر العلاقة بين المنظومتين الدعوية والسياسيّة، حيث طغى على مشاهدها صور التعذيب والتنكيل، ولعلّ قطع الأرزاق شكل من أشكال التعذيب في هذه الفتنة. إنّ أولّ داعية "امتحن في خلق القرآن عفان بن مسلم، فقال له إسحاق بن إبراهيم: يا أبا عثمان. قال له: ما تريد؟ قال: كتب إليّ أمير المؤمنين أن أمتحنك. قال: في أي شيء؟ قال: تزعم أن القرآن مخلوق. قال: ما أقول، ثم قرأ {قل هو الله أحد} حتى ختمها. إذا لا أقول قال الله عز وجل {وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله} {وكلّم الله موسى تكليماً} إذا لا أقول، هذا الكفر بالله، فقال له إذا تقطع أرزاقك، قال عفان قال الله تبارك وتعالى {وفي السماء رزقكم وما توعدون} أما لك باب لا وقفت عليك أبدا ... فما أقام إلا أياما حتى مات"¹.

ومن أشكال التعذيب والتنكيل أيضا التهديد الذي تعرّض له أحمد بن حنبل في مرحلة أولى، فقد "كتب المأمون إلى عامله بطرسوس ووجّه إليه بكتاب، فقال اقرأه عليه، فإن أقر بما فيه وإلا اقطع يديه ورجليه"²، ثمّ في مرحلة ثانية التعليق والضرب الذي تلقّاهما أيّام المعتصم الذي "أحضر أحمد، وأمر الجلادين فعلقوه بين السماء والأرض، ووقف له ستين جلادا، ثلاثين ناحية وثلاثين ناحية، فقام إليه المعتصم فقال: ويحك يا أحمد إني أسأل الله أن لا يبتليني بك، ما تقول في القرآن؟ فقال له: يا أمير المؤمنين ما أعرف الكلام إنما طلبت أمر ديني وصلاتي وأعلم الناس، فقال له: ما تقول في القرآن؟ قال: القرآن كلام الله وكلام الله غير مخلوق، فأمر به فضرب، ثم سأله فأعاد قوله الأول كلام الله، فأمر فأعادوا عليه الضرب..."³.

شهد، إذن، تاريخ العلاقة بين الدعوة والسياسة فصولا طويلة من النزاع متفاوتة الحدّة ومتنوعة الأشكال لعلّ أدناها درجة من جانب الدعاة الرفض والمشاركة وأقصاها الخروج على الحاكم في ثورات، ولعلّ التهديد من أخفّ درجات النزاع من جهة الحكّام والقتل من أقصاها، وهذا ممّا كان له أثر جليّ في عدول العلاقة بين الداعية والسياسي عن شكل النزاع إلى الشكل النقيض له.

¹ محمد بن أحمد بن تميم التميمي المغربي الإفريقي، أبو العرب (ت 333هـ)، كتاب المحن، تحقيق د. يعي وهيب الجبّوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2006، ص 339 _ 340.

² نفسه، ص 340.

³ نفسه، ص 341.

2-2 - التوافق (compatibilité)

التوافق بين الداعية والسياسي، كما ذكرنا، هو في الأصل عدول عن النزاع الذي يرهق الطرفين، وقد عرفت محطات عديدة وبارزة في تاريخ العلاقة بين الدعاة والساسة توافقات عديدة لأسباب متنوعة وبأشكال متباينة.

ففي سنوات الإسلام الأولى، وبعد إبعاد قريش النبي صلى الله عليه وسلم بدعوته وجماعته من مكة، لم يجد الأخير بداً من التوافق مع أعيان المدينة بمختلف ملهم ونحلهم وإلا تكرر مشهد مكة، أذناها المعارضة والصدّ وأقصاها الترحيل والتهجير والإبعاد.

إنّ مسوّغات التوافق الذي أبرم بين النبي صلى الله عليه وسلم وأعيان المدينة كثيرة، منها ما له صلة بالداعية الجديد ومنها ما يرتبط بمصالح أعيان الحاضرة الجديدة، أي المدينة. فالنبي صلى الله عليه وسلم مدفوع بالحاجة إلى مكان استقرار لدعوته وجماعته يضمن له مزيداً من المناصرين، وبطلب دعائم ماديّة تدعم دعوته وربما تمويلها وتوفّر لها حاجاتها المختلفة، وأكثر من هذا بالبحث عن الحصانة والحماية، أي عن غطاء أمني يضمن منعه من أعدائه وقابل للاستثمار في طلب الأنصار والأمصار لفائدته ولفائدة دعوته، ألم يمكن النبي صلى الله عليه وسلم "عشر سنين يتبع الناس في منازلهم بعكاظ ومجنة، وفي الموسم بمنى يقول: من يؤويني من ينصرني حتى أبلغ رسالة ربي وله الجنة؟"¹ وأعيان المدينة بدورهم لا يرغبون في تفويت فرصة استثمار الدين الجديد بأشكال مختلفة، فدين جديد في ذلك الزمان من المعطيات المهمة في عمليتي التعبئة والانتماء خاصة أمام انعدامهما في اليهودية وتهرؤ المسيحية وعجزها عن ضمانهما في ظلّ بعدها آنذاك وفي منطقة الحجاز عن معقلها المائل في الامبراطورية الرومانية. فسرعة استجابة أعيان المدينة للدعوة المحمدية لم تكن على أساس عقدي بقدر ما كانت بدوافع سياسيّة واجتماعيّة واقتصاديّة واضحة. فلو كان للعقيدة وأعمال القلوب اعتبار في الاستجابة لاستغرق الأمر عقوداً من الزمن، ولكنّ الاعتبار الرئيس في المسألة كان لأعمال العقول وإعمالها.

إنّ ما يؤكد اعتبار الصالح السياسي والاجتماعي والاقتصادي في التوافق الحاصل بين النبي محمّد وسادة المدينة هو فصول الاتفاقيتين اللتين أُصطلح على تسميتهما بـ"بيعتنا العقبة". أما البيعة الأولى التي اشتهرت باسم بيعة النساء، فيتحدّث أحد من شهداء، وهو عبادة بن الصامت، عن بنودها، فيقول: "كنت فيمن حضر العقبة الأولى، وكنا اثني عشر رجلاً، فبايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على بيعة النساء، وذلك قبل أن تفترض الحرب، على أن لا نشرك بالله شيئاً، ولا نسرق، ولا ننزي، ولا نقتل أولادنا، ولا نأتي بهتان نفتريه من بين أيدينا وأرجلنا، ولا نعصيه في معروف"².

¹ - نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت 807هـ)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الفكر، بيروت، 1412هـ، ج 6، ص 54.

² - ابن هشام، مرجع سابق، ج 1، ص 433.

يبدو واضحاً أنّ بنود هذه البيعة تستهدف تنظيم الاجتماع المدني بالدرجة الأولى، فضبطت شكل العلاقات والمعاملات الاجتماعية وحدودها، وهذا إجراء يسدّ المنافذ أمام انتهاك الحرمات التي كان احترامها أمّاناً وانتهاكها حرباً في ذلك العصر وهي المال (لا نسرق) والعرض (لا نزني، لا نأتي بهتان) والدم، وهذا أيضاً إجراء يطلب النموّ الديمغرافي لتكوين المجال الاجتماعي سريعاً (لا نقتل أولادنا) ويطلب كذلك شيئاً من الولاء والطاعة السياسيين (لا نعصيه في معروف).

وأما بيعة العقبة الثانية، فقد كانت بنودها أكثر وضوحاً وصراحة من سابقتها. تقضي بنودها بأن يضمن أهل المدينة الطاعة السياسيّة لصاحب الدعوة الجديدة كما يظهر في قوله، الذي نقله أحد الحاضرين وهو جابر بن عبد الله، "بايعوني على السمع والطاعة في النشاط والكسل"¹، وبضمنان النفقة اقتصادياً كما في تصريحه "وعلى النفقة في العسر واليسر"²، وتقضي كذلك بنصرتها وتوفير الحماية الأمنيّة كما استأنف قائلاً "وعلى أن تنصروني إذا قدمت عليكم يثرب تمنعوني مما تمنعون منه أنفسكم وأزواجكم وأبنائكم"³. وهذا البند هو الذي سوّغ تسمية هذه البيعة بـ"بيعة الحرب".

يتّضح من بنود البيعتين حرص النبيّ صلى الله عليه وسلّم على ضمان مناخ آمن ومستقرّ يوفّر له الولاء والطاعة، واجتماع يضمن حشد الأنصار لدعوته وعدّة حربيّة تتكفّل بنشرها في الأمصار المجاورة، وهذا عدوّ صريح عن شكل النزاع الذي كانت عليه علاقته بساسة قريش إلى شكل التوافق مع أعيان المدينة. وعن خطاب المصادمة في مكّة إلى خطاب المشاركة في المدينة، وهذه استفادة كبيرة من التجربة المكّيّة التي لم تجلب له ولدعوته ولمن تبعه سوى المصائب والويلات.

إنّ مشهداً آخر من مشاهد أيام الدعوة المحمّديّة يكرّس شكل التوافق بين صاحب هذه الدعوة وقريش في شهر ذي القعدة من السنة الهجريّة السادسة وهو صلح الحديبيّة الذي كان يقضي بـ"وضع الحرب عن الناس عشر سنين يأمن فيمن الناس ويكف بعضهم عن بعض، على أنه من أتى محمّداً من قريش بغير إذن وليّه ردّه عليهم، ومن جاء قريشاً ممن مع محمّد لم يردوه عليه وأنّ (بين الفريقين) عيبة مكفوفة، وأنه لا إسلال ولا إغلال، وأنه من أحبّ أن يدخل في عقد محمّد وعهده دخل فيه، ومن أحبّ أن يدخل في عقد قريش وعهدهم دخل فيه"⁴.

إنّ هذه البنود أشبه ما تكون بالهدنة بين الفريقين، وهي أدخل في باب سياسة النبيّ محمّد الخارجية التي توخّأها مع قريش المعارض الأوّل لدعوته، وهي تأجيل لصدام ليس في صالح الفريقين على السواء وإن كان

1- أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جردى الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت 458هـ)، دلائل النبوة، وثق أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد المعطى قلعي، دار الكتب العلميّة - ودار الريان للتراث، ط 1، 1408هـ/1988م، ج 2، ص 443.

2- نفسه.

3- نفسه.

4- ابن هشام، مرجع سابق، ج 3، ص 264.

لا بدّ منه في مثل هذه الظروف من الصراع على النفوذ السياسي والجغرافي، وهي أيضا شكل من أشكال التوافق المؤقت الذي لن يصمد طويلا أمام معطيات تنذر بالتزاع في أية لحظة.

ليس التوافق في التحقيق سوى شكل من أشكال العلاقة بين الدعوي والسياسي ولحظة من لحظات التقاءهما أو التقاء مصالح بين الطرفين إمّا طوعا واختيارا (بيعتا العقبة) أو كرها واضطرارا (صلح الحديبية)، وهو كما يبدو شكل مثمر من أشكال العلاقة بينهما، فالملاحظ أنّ مراحل التوافق بين الدعوي والسياسي جرت في محطات تاريخية مثمرة سواء على مستوى عمل الفرد أو على مستوى عمل الجماعة. وليس التوافق الشكل الوحيد أو اللحظة الأخيرة، فقد عرف تاريخ العلاقة بين الداعية والسياسي شكلا مغايرا ولحظة مختلفة لا هي نزاع ولا هي توافق.

3-2 – الاحتواء: (Endiguement)

الاحتواء علاقة بين فاعل ومنفعل في العلاقة بين الدعوة والسياسة، وقد عرف تاريخ هذه العلاقة تبادلا للدورين بين قطبي الدعوة والسياسة، فتارة يُنسب الفعل لأحدهما وتارة يُسلط عليه.

3-2-1- احتواء الدعوي للسياسي:

احتوى الدعوي السياسي في تاريخ العلاقة بينهما في فترات ومحطات مختلفة، لأسباب عديدة، وبأشكال متنوعة. ولعلّ المرحلة المدنية من مراحل تكوين الدعوة المحمدية وتمكّنها من اللحظات التي تجلّت فيها هذه العلاقة بوضوح.

إنّ من أسباب احتواء النبي صلى الله عليه وسلّم الشأن السياسي في المدينة هو عزمه الجهر بدعوته والدخول في الطور الرسمي منها، وهو ما دفعه نحو السعي إلى امتلاك أسباب القوّة والمناعة والسلطة بمختلف أشكالها، وكانّ الرجل ما زال يعيش تحت تأثير المشاهد التي عاشها في مكّة والتي انتهت بإبعاده، وما عامله به ثقيف وبنو عمرو من رفض وضرب وإهانة حين سعى إلى الطائف داعيا إلى دعوته. فدعوته لم تعد تحتلّ الإخفاقات تارة أخرى، والإخفاق في المدينة هذه المرّة قد يعقد عليه الأمور أكثر، وقد يعسر عليه المضي في دعوته، وربّما ينتهي به الأمر ودعوته نحو طريق مسدود. لذلك كان في تلك المرحلة الدقيقة حريصا كلّ الحرص على ألاّ يُفوّت فرصة منحته إيّاها المدينة والمهاجرين والأنصار.

أتجه تفكير النبي صلى الله عليه وسلّم في بداية المهمة في المدينة، بعد أن ضمّن أسباب الاستقرار فيها، نحو توفير أسباب التمكين، فكانت أولى خطواته أن بنى المسجد الذي كان من أهمّ الركائز في بناء المجتمع المدني، والذي كان بمثابة مركز القيادة وعقد الاجتماعات، " وملتقى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأصحابه والوافدين عليه، طلباً للهداية ورغبة في الإيمان بدعوته... ومدرسة يتدارس فيها المؤمنون أفكارهم وثمرات عقولهم، ومعهدا يؤمّه طلاب العلم من كل صوب... وقلعة لاجتماع المجاهدين إذا استنفروا، تعقد فيه ألوية الجهاد، والدعوة إلى الله، وتخفق فيه فوق رؤوس القادة الرايات للتوجه إلى مواقع الأحداث... منه تصدر

الأخبار، ويبرد البريد، وتصدر الرسائل، وفيه تتلقى الأنباء السياسية سلماً أو حرباً وفيه تتلقى وتقرأ رسائل البشائر بالنصر، ورسائل طلب المدد... ويتعرف منه على حركات العدو المريبة"¹.

ثم آخى بين المهاجرين والأنصار، وكانت هذه الخطوة من أقوى الدعائم في بناء هيكل الأمة في المدينة، باعتبارها تكريساً حقيقياً لمبدأ المواطنة، يضمن تماسك البناء الاجتماعي المدني المكوّن من ملل مختلفة ونحل عديدة وأعراق متنوعة من ناحية، ومن أخرى حلّ مشاكل الاقتصاد المستحدثة والمتمثلة في الفقر والجوع والتعب والعزلة والغربة التي ترتبت على الهجرة من مكّة.

ثم أصدر ما يعرف بـ"وثيقة أو صحيفة المدينة"، والتي أطلقت عليها بعض الأبحاث الحديثة لفظ "دستور"، وفصلتها إلى سبعة وأربعين فصلاً أو مادة² تجتمع حول تنظيم العلاقات الاجتماعية، وتتضمن مبادئ عامة كما هو شأن الدساتير الحديثة، وفي طليعة هذه المبادئ تحديد مفهوم الأمة، فالأمة -حسب وثيقة المدينة أو صحيفةها أو دستورها- تضمّ المسلمين جميعاً مهاجرينهم وأنصارهم ومن تبعهم، ممن لحق بهم وجاهد معهم، وهذا عدول صريح عن العقد القبلي الذي كان ينظم العلاقات صلب المجتمعات العربية القديمة، وسعي واضح لوسم المجتمع المدني بطابع خاص يميزه عن المجتمعات المجاورة³.

وتكفّلت فصول هذا النص الدستوري أيضاً بضبط المرجعية العليا في سائر التشريعات، "فالفصل في كل الأمور بالمدينة يعود إلى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، فقد نصت على مرجع فض الخلاف في المادة الثالثة والعشرين التي جاء فيها: "وأنكم مهما اختلفتم فيه من شيء، فإن مرده إلى الله وإلى محمد صلى الله عليه وسلم"⁴، والمغزى من هذا واضح كما صرح محمد رشيد رضا في تفسير المنار "وهو تأكيد سلطة عليا دينية تهيمن على المدينة وتفصل في الخلافات منعاً لقيام اضطرابات في الداخل من جراء تعدد السلطات، وفي نفس الوقت تأكيد ضمني برئاسة الرسول صلى الله عليه وسلم على الدولة"⁵، وبالتالي منحت الصحيفة السلطات الثلاث؛ التشريعية، والقضائية، والتنفيذية للنبي صلى الله عليه وسلم، وهذا كلّ إجراء مستحدث في تاريخ الحياة السياسية والاجتماعية في الجزيرة العربية آنذاك.

وكخطوة أخيرة، كوّن النبي صلى الله عليه وسلم جيشه الذي منه انبثقت سرايا الحرب والمقاومة، واكتسب المنعة من أعدائه في الداخل والخارج، وهذا إجراء عسكري بالغ الأهمية في مسيرة الدعوة المحمدية، فقد سجلت محطات مهمة من تاريخ هذه الدعوة أنّ هذا العتاد العسكري يسبق في أحيان النبي صلى الله عليه وسلم أو دعائه إلى دعوته، وأحياناً يكون محمّلاً بالدعوة ذاتها إمّا في شكل رسالة مكتوبة أو رسالة شفوية منه

¹ - علي محمد الصلابي، مرجع سابق، ص 306 _ 308.

² - محمد حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، دار النفاثس، بيروت، ط 1405، 5/1985م، ص 41 _ 47.

³ - الأذان والقبلة والتحايا هي الأخرى من السمات التي وسم بها النبي صلى الله عليه وسلم مجتمع المدينة الجديد.

⁴ - علي محمد الصلابي، مرجع سابق، ص 329.

⁵ - محمد رشيد رضا، تفسير المنار، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 1947، ج 12، ص 309.

إلى رؤساء الأمصار المجاورة، وأحياناً يكون لاحقاً لها أو يكون مرحلة ثانية بعد إرسال الرسل والدعاة داعين إلى دعوته، وكان هذا العناد ينتظم في شكل سرايا اعتراضية مثل سرية حمزة بن عبد المطلب إلى سيف البحر وسرية عبدة بن الحارث إلى رابع وسرية عبد الله بن جحش إلى نخلة، أو في شكل سرايا تعقبية مثل سرية سعد بن أبي وقاص إلى خزار وسرية كرز بن جابر لمطاردة المفسدين من الأعراب، أو في شكل بعثات تعليمية ودعوية مثل بعث الرجيع وبعث بئر معونة وغيرهما، أو سرايا ذات مهمات خاصة مثل سرية عبد الله بن غالب الليثي إلى بني الملوخ، أو سرايا تحطيم الأوثان مثل بعث خالد بن الوليد إلى العزى، وسرية سعد بن زيد الأشهلي إلى مناة¹.

تمكّن النبي صلى الله عليه وسلّم، إذن، عبر هذه الخطوات الأربع من احتواء الشأن السياسي المدني بكلّ تفاصيله ومن بسط نفوذه عليه سالكا في هذا الإجراء نهج التدرّج بمخاطبة الوجدان واستنفار حماسة العامة، إلى جانب سياسة الوعد والوعيد، فكان يتنقل بين العامة ويُدعى من قبلهم ويرسل رسالاته بصفته نبياً وداعية، والحال أنّه الحاكم والمشرع والقاضي والمنقذ، ينظّم الاجتماع المدني، ويضبط اقتصاده، ويفصل في النزاعات، ويعقد الصفقات، ويبرم المعاهدات والمواثيق، ويعلن الحرب والهدنة، وعلى سياسة الاحتواء نفسها سار خلفاء النبي صلى الله عليه وسلّم من بعده إلى حين وقوع الأزمة السياسية في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان لتكسر هذا الاحتواء ولتجعله عكسياً في مراحل لاحقة.

2-3-2- احتواء السياسي للدعويّ:

كان لهذا الاحتواء حضور في تاريخ العلاقة بين الشائنين الدعويّ والسياسيّ، ومثّلت الدولتين العباسية والفاطمية صورتين جليّتين لهذا الاحتواء، لأسباب مختلفة وبأشكال متنوّعة.

كان للأزمات السياسية المتتالية التي مرّ بها المسلمون بعد مقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان وعلى امتداد حكم بني أمية أثراً واضحاً على الدعاة والساسة على السواء أيام الدولة العباسية، فمشاهد الفتن التي عصفت بالأمة ومزّقت أشلاءها لازالت لم تفارق ذاكرة الدعاة والانقلابات المتتالية على حكام بني أمية لازالت حاضرة في أذهان حكام بني العباس.

حاول الدعاة والعلماء والفقهاء تجنّب الانخراط في كلّ ما يمكن أن يبعث الفتنة من جديد في الأمة، وكان لممارسات حكام بني أمية وولاتهم تجاههم الأثر السلبي على مشاركتهم في الحياة السياسية. وأدرك الحكام العباسيون من جهتهم أنّ فسح المجال أمام هذه الشريحة يمارسون نشاطاتهم بحريّة سيمنحها صدارة المجتمع والتصرّف السيادي داخل الدولة.

لهذا المعطى، اتّجه تفكير بني العباس نحو تجميد الشقّ المتعلّق بالسياسة في نشاطات هذه الفئة وافتكاكها من العامة وكسبها لدولتهم والاستفادة من باقي نشاطاتها في تركيز حكمهم وتقوية شوكتهم والدعاية

¹ - انظر سرايا النبي على سبيل المثال في: بريك بن محمد بريك أبو مائلة العمري، السرايا والبعوث النبوية حول المدينة ومكة، إشراف: أكرم ضياء العمري، دار ابن الجوزي، الرياض، ط1، 1417هـ/1996م. وسيد الجميلي، غزوات النبي صلى الله عليه وسلّم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1416هـ.

له، وذلك إمّا بالسيف سحفاً وقمعا، أو بالمال فتنة وإغراءً. فانصرفوا بذلك نحو هيكلة الدعاة والفقهاء والعلماء ضمن مؤسسات الدولة، وبذلك يكون هؤلاء تحت عين الرقيب السياسي، وتسحب من الأمة إرادتها لتختزل في إرادة هؤلاء وبمسوّغهم بوصفهم "أهل الحلّ والعقد".

ليس إحداث خطة "أهل الحلّ والعقد" ضمن مؤسسات الدولة العباسية سوى شكل من أشكال احتواء الحكام العباسيين المنشط الدعوي الذي يضمن لسلطانهم الطاعة المطلقة. وقد كانت هذه الأفكار الجديدة من بنات رؤوس كتّاب الدواوين، لعلّ أبرزهم عبد الله بن المقفّع وعبد الحميد الكاتب، اللذين نالا حضوة داخل البلاط الملكي، فرّجوا للمفاهيم السلطوية، وقتلوا طموح الدعاة والفقهاء وذوّبهم في جزئيات الدولة الجديدة وصرّفوهم عن شأن الحكم وما يتعلّق به. وهذا أمر جعل من الدعاة على اختلاف مذاهبهم يدركون "عجزهم التام عن مواجهة سلطة الدولة، فرضوا بمواقعهم تحت سلطة التفرّد، وتفرّغوا للأعمال العلمية والجدل العقدي والفقهي"¹.

نتج عن هذا الإجراء السياسي الساعي إلى احتواء المنشط الدعويّ أن صار للسلطان العباسي ومذهبه دعاة وعلماء خاصة في العصر العباسي الأول كأحمد بن أبي دؤاد أيام المأمون والمعتصم، وصار أن حادت رسالة الداعية عن استقلاليتها، ونشط الكلام في فترة حكم العباسيين وازدهرت مدارسها وخاصة المعتزلة، وذاع صيت المتكلمين كواصل بن عطاء، وأبو الهذيل العلاف، وإبراهيم النخّام، وعمرو بن بحر الجاحظ، وبشر بن غياث، وثمامة بن أشرس، وكثرت المناظرات في قصور الخلفاء والمساجد وبيوت الحكمة حول قضايا كلامية مشهورة كقضية خلق القرآن وأفعال العباد وغيرها.

وبنفس الإجراء الهيكلي، سعى الفاطميون إلى احتواء الدعاة وإن بشكل هيكلي مغاير، فلما استقر الفاطميون بمصر شعرت الخلافة الفاطمية بالحاجة إلى مضاعفة جهودها لتثبيت نفوذها خاصة وأنّ التحديّات في مصر أعسر من تلك التي كانت في بلاد المغرب من قبل، فالمجتمع المصريّ مجتمع متمدّن خبر الأحداث الدينية والسياسية والفكرية.

لقد كانت الدعاية السرية أهمّ دعائم الخلافة الفاطمية في بثّ دعوتها وغزو الأذهان بطريقة منظمة، لأنّ الدعاية المنظمة هي خير الوسائل لغزو الأذهان وحشد الأنصار لتأييد الدعوة المنشودة. ولذلك كان لهم دعاة في سائر الأقطار الإسلامية؛ وكانت مصر منبر هذه الدعوة ومركزها ومجمعها، تنطلق منه نحو باقي أمصار الإمبراطورية الفاطمية الشاسعة وإلى سائر الأقطار الإسلامية الأخرى.

أخذت دعوة الفاطميين في البداية شكل الدعوة إلى قراءة علوم آل البيت (علوم الشيعة) والتفقه فيها، وكان يقوم بإلقاء هذه الدروس قاضي القضاة وغيره من أكابر العلماء المتضلّعين في فقه الشيعة، وكانت تلقى أحياناً في القصر وأحياناً في الجامع الأزهر، بيد أن هذه الدعاية المذهبية الظاهرة التي بدأت في صورة الدروس

¹ - محمد العبد الكريم، مرجع سابق، ص 41.

الفقهية المذهبية سرعان ما اتجه الفاطميون نحو هيكلتها وإكسابها طابعاً مؤسسياً، فتمّ إحداث "خطة دينية تضارع في المرتبة والأهمية خطة الوزارة ذاتها؛ وكان هذا المنصب الخطير من أغرب الخطط الدينية التي أنشأتها الدولة الفاطمية وانفردت بها؛ وكان الذي يشغل هذا المنصب يُنعت بداعي الدعاة وهو أيضاً من أغرب الشخصيات الرسمية التي خلقتها الدولة الفاطمية، وكان داعي الدعاة يلي قاضي القضاة في الرتبة ويتزياً بزيه ويتمتع بمثل امتيازاته، ويُنتخب من بين أكابر فقهاء الشيعة المتضلعين في العلوم الدينية وفي أسرار الدعوة ويعاونه في مهمته اثنا عشر نقيباً وعدة كبيرة من النواب يمثلون في سائر النواحي"¹.

تتمثل مهمة داعي الدعاة على الأساس في عقد المجالس لتلقيين الدعوة الفاطمية وأخذ العهد على الراغبين في الدخول فيها، و كان يؤدي له النجوى من استطاع، وكان يستهدف بهذا كلّ الشرائح الاجتماعية عاقمتها وخاصتها، رجالها ونساءها، وقد تعددت المجالس وتنوعت بتنوع الشريحة الملقنة، فمنها ما كان يُعقد بالقصر لبعض الهيئات والطبقات الممتازة من أولياء المذهب - ورجال الدولة والقصر - ونساء الحرم والخاص، ويسودها التحفظ والتكتم، ويُحظر شهودها على الكافة، وتُعرض فيها الدعوة الفاطمية على يد دعاة تفقهوا في درسها وعرضها؛ وكان تلقيين هذه الدعوة، هو أخطر مهمة يقوم بها الدعاة"²، وكان "للكافة أيضاً نصيب من تلك المجالس الشهيرة، فيُعقد للرجال مجلس بالقصر، ويُعقد للنساء مجلس بالجامع الأزهر ويُعقد مجلس للأجانب الراغبين في تلقي الدعوة؛ وكان الداعي يشرف على هذه المجالس جميعاً إما بنفسه أو بواسطة نقبائه ونوابه، وكانت الدعوة تُنظم وتُرتب طبقاً لمستوى الطبقات والأذهان فلا يتلقى الكافة منها سوى مبادئها وأصولها العامة، ويرتفع الدعاة بالخاصة والمستنيرين إلى مراتبها وأسرارها العليا"³.

إنّ هذا الإجراء الإداري الفاطمي الذي استحدث خطة داعي الدعاة في الأصل احتواء صريح للدعوي من قبل السياسة الفاطمية، وليس الغاية من هذا سوى تدعيم أركان الحكم الفاطمي وإلباسه حلية دينية، وسلب الرعية إرادتها وعقلها ووجدانها، وكسب أسباب انتشار الدعوة وتوسيع رقعة نفوذها، وبالتالي الاستحواذ على كلّ أسباب السلطان والتفرد بها ومنعها ممن سوى الحاكم.

يبدو الاحتواء، إذن، من الأشكال التي عرفت العلاقة بين الدعوة والسياسة في فترات زمنية مختلفة، تدفع نحوه أسباب معينة، إلا أنّ اللآفت للانتباه عند دراسة هذا النمط من العلاقة أنّ احتواء الدعوي للسياسة لا ينجر عنه كبير عنف أو صراع كما مرّ معنا مع تجربة الاحتواء المحمّدية، وأنّ الاحتواء المعاكس لا يكون إلاّ بالتسلط وتكميم الأفواه والإقصاء والتعنيف والتهديد كما هو الحال مع التجريبتين العبّاسية والفاطمية. وإنّ ما يلفت الانتباه أكثر هو أنّ هذا الاحتواء، وفي الاتجاهين، كان ملغوماً غير قادر على صمود، وإن كانت المساحات التي غطّاها من تاريخ المسلمين مشرقة فإنّها كانت إلى حين، إذا لم يقب احتواءً إلاّ ثورةً.

¹- محمد عبد الله عنان، داعي الدعاة ونظم الدعوة عند الفاطميين، مجلة الرسالة، عدد 192، مصر، 1937، ص22.

²- نفسه.

³- نفسه.

خاتمة:

بين الدعوة والسياسة، إذن، علاقات مختلفة سواء على مستوى النظر والمبادئ أو على مستوى الإجراء والممارسة التاريخيين، ومهما اختلفت هذه العلاقات وتباينت أنماطها ومستوياتها، فإن نقاط الالتقاء بين الدعوة والسياسة عديدة ومتنوعة بتعدد استحقاقات سياق الالتقاء ورهاناته وتنوعها. فللسياق دور كبير وأثار واضحة على مستوى العلاقة بين الدعوة والسياسة. وتتجلى انعكاسات ذلك بوضوح على الدعوة خطاباً. فالخطاب الدعوي في تفاعل مستمر مع سياقاته المختلفة القريبة والبعيدة، المباشرة وغير المباشرة يرسم بذلك أوجه مختلفة من العلاقات معها.

ويمكن الاستفادة، نظرياً، من مكتسبات المناهج المعاصرة لدراسة التفاعلات المختلفة بين النشاطين الدعوي والسياسي، من ذلك المقاربة السياقية "Approche contextuelle"، كما يرجى إعادة التفكير في ضبط العلاقة بين الدعوة والسياسة في عصرنا بأن لا يقتصر الجدل على استدعاء النصوص استدعاءً عسفاً للانتصار للرأي في إطار التصامم الإيديولوجي، وإنما باستدعاء التجارب التاريخية وتحليلها وتخيار ما ينفعنا منها من مبادئ عامة لا تستنسخ التجارب استنساخاً وإنما تؤسس لبناء تجارب فريدة تقصد إعادة الاعتبار لأمة جعل الدين في أصل تأسيسها وأخرجت في الأصل لتشهد على الناس.

قائمة المراجع:

1. أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسرو جردى الخراساني، أبو بكر البيهقي، (ت 458هـ)، دلائل النبوة، وثق أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه : د. عبد المعطى قلعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1408هـ/1988م.
2. أحمد غلوش، الدعوة الإسلامية: أصولها ووسائلها، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1987.
3. إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، أبو الفداء، (ت 774هـ)، البداية والنهاية، تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1408هـ/1988م.
4. بريك بن محمد بريك أبو مايلة العمري، السرايا والبعوث النبوية حول المدينة ومكة، إشراف: أكرم ضياء العمري، دار ابن الجوزي، الرياض، ط1، 1417هـ/1996م.
5. البهي الخولي، تذكرة الدعاة، دار العلم، دمشق، ط5، 1397هـ/1977م.
6. الخليل بن أحمد الفراهيدي، أبو عبد الرحمن، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، 41 _ 47، وزارة الثقافة والإعلام، دار الحرية، بغداد، 1982.
7. سيّد الجميلي، غزوات النبي صلى الله عليه وسلم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1416هـ.

8. عبد الله الشاذلي، الدعوة والإنسان، المكتبة القومية الحديثة، مصر، ط 1، د.ت.
9. عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: 213هـ)، السيرة النبوية لابن هشام، علق عليها وخرّج أحاديثها وصنع فهرسها د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1410هـ/1990م.
10. عبد الوهاب الكيالي (إشراف)، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ودار الهدى للنشر والتوزيع، بيروت، د.ت.
11. علي محمد الصلابي، السيرة النبوية: عرض وقائع وتحليل أحداث، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط7، 1429هـ/2008م.
12. محمد أبو الفتح البيانوني، المدخل إلى علم الدعوة، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط3، 1995.
13. محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر، بيروت، ط1، 2000.
14. محمد بن أحمد بن تميم التميمي المغربي الإفريقي، أبو العرب، (ت 333هـ)، كتاب المحن، تحقيق د. يحيى وهيب الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2006.
15. محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (ت 310هـ)، تاريخ الأمم والملوك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1407هـ.
16. محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت 230هـ)، الطبقات الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410هـ/1990م.
17. محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1414، 3هـ.
18. محمد حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، دار النفائس، بيروت، ط1405، 5هـ/1985م.
19. محمد الخضر حسين، الدعوة إلى الإصلاح، المطبعة السلفية، القاهرة، 1346هـ.
20. محمد الراوي، الدعوة الإسلامية "دعوة عالمية"، مكتبة الرشد، الرياض، ط3، 1411هـ/1991م.
21. محمد رشيد رضا، تفسير المنار، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 1947.
22. محمد طاهر الكردي المكي، التاريخ القويم لمكة وبيت الله الكريم، دار خضر للطباعة، بيروت، ط1، 1420هـ/2000م.

23. محمد العبد الكريم، صحوة التوحيد: دراسة في أزمة الخطاب السياسي الإسلامي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2012.
24. محمد عبد الله عنان، داعي الدعوة ونظم الدعوة عند الفاطميين، مجلة الرسالة، عدد 192، مصر، 1937.
25. نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت 807هـ)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الفكر، بيروت، 1412هـ.
26. فتحي يكن، الإسلام فكرة وحركة وانقلاب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 11، 1411هـ/1991م.
27. هشام جعيط، تاريخية الدعوة المحمدية في مكة، دار الطليعة، بيروت، ط4، 2016.

الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا: بين تحديات الاستمرار ومخاوف التفكك

د. ابرادشة فريد أستاذ محاضر. أ. كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة المسيلة. الجزائر.

ملخص:

تتناول هذه الدراسة مشكلة في غاية من التعقيد، و التي تتمثل في قضية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، هذا الإجراء الذي كان مفاجئا لكل الأوربيين، وسنعمل من خلال هذا المقال على تحليل مجموعة من الاسباب التي دفعت بريطانيا الى هذا القرار، وكذلك الإجراءات المتخذة من طرف باقي دول الاتحاد لاسيما في حال تفعيل المادة 50 من اتفاقية لشبونة، بالإضافة الى توضيح أهم السيناريوهات المستقبلية للعديد من الأطراف الفاعلة والتي لها مصالح على الساحة الاوربية وفي مقدمتهم أمريكا وروسيا، طبعاً و من دون إهمال الدور الألماني. الفرنسي المرتقب في غياب بريطانيا عن الساحة الأوروبية أو القارة العجوز.

مقدمة:

لم يشهد العالم عبر تاريخه الطويل تجربة اتحادية أنجح ولا أفضل من مبادرة الاتحاد الأوروبي، ذلك التكتل الاقتصادي الضخم الذي عرفته القارة الاوربية بعد أكثر من ثلاثين سنة من المفاوضات العسيرة، بهدف رسم خارطة حقيقية للوحدة والاندماج (1957. 1992) وبالتالي بعد جهود متتالية أصبح هذا المسار واقعاً مؤسساً للوحدة الاقتصادية ونقدية عملاقة غير مسبوقه في تاريخ الأمم.¹ استمرت هذه الوحدة من بداية التسعينيات من القرن العشرين إلى غاية شهر جوان من سنة 2016، أين قررت بريطانيا ومن جانب واحد إجراء استفتاء شعبي ديمقراطي حول التصويت على إجراءات الخروج من الاتحاد الأوروبي في إطار ما صار يُعرف فيما بعد بـ عملية البريكست Brexit، أو بريطانيا خارج الاتحاد الأوروبي، وذلك لأسباب يبدو أنها اقتصادية في الأساس، ولكن الأيام والاشهر القادمة هي الكفيلة وحدها بالإجابة الدقيقة على هذا السؤال الضخم، الذي تتفرع عنه الكثير من علامات الاستفهام، لكن حتما سيتبادر إلى ذهن أي واحد منا أو من المتابعين للشأن الأوروبي، تساؤلاً عميقاً مفاده لماذا سلكت بريطانيا هذا المسلك دون غيره؟ وما هي الاستراتيجية البريطانية من

¹ شوقي عطا الله الجمل و عبد الله عبد الرازق ابراهيم، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، (القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات،

تفعيل هكذا قرار؟ ولماذا فهذا التوقيت بالتحديد؟. هذا الاستفتاء الذي ظهرت نتائجه مخيبة لآمال معظم الأوروبيين، وكذلك بالنسبة للملايين من البريطانيين، الذين لم يرغبوا بدورهم في فك حلقة الارتباط مع نظرائهم من دول القارة العجوز، لاسيما إذا علمنا أنهم يعادلون نصف تعداد المجتمع البريطاني، خاص إذا أخذنا بقواعد اللعبة الديمقراطية في التصويت، التي لا تلتفت الى عدد الممتنعين عن التصويت والذين في الحقيقة يمثلون نسبا لا يستهان بها على الاطلاق، ولعل نسب التصويت النهائية أكبر دليل على ذلك 52 % في مقابل 48 %، بمعنى لا فارق بين الفريقين.

إذن لقد صوت ما يقارب 52 % من البريطانيين على إجراءات الخروج في حين لم يصوت إلا 48 % على البقاء، فكان الفريق الأول غامر السعادة، في حين أصيب الفريق الثاني بخيبة أمل لا مثيل لها، طبعاً وفي مقدمة هؤلاء حكومة جيمس كامرون، التي كانت متفائلة بشأن الاستفتاء (*) و في ظل غياب المعلومات الكافية لدى الطرفين الراض والمؤيد بخصوص العديد من الإجراءات المعقدة للخروج من الاتحاد، لا يزال السجال قائماً الى اليوم بين أعضاء الاتحاد والحكومة البريطانية الجديدة برئاسة رئيسة الوزراء تيريزا ماي من حزب المحافظين، ولهذا وفي انتظار الوصول إلى ذلك الوقت الذي قد يحدث فيه الانفصال بين الطرفين، هناك مجموعة من التساؤلات العميقة التي تطرح نفسها و بإلحاح والتي ستمثل محاور لدراستنا هذه، كما يجب أن نير الى أنه قد لا يوجد لبعض هذه التساؤلات إجابات آنية وواقعية إلا بعد سنوات، وهي كالاتي:

هل سيتفكك الاتحاد الأوروبي تباعاً بعد خروج بريطانيا؟ أمأنه سوف يكون دافعاً للاتحاد والترابط أكثر؟

هل ستستفيد بريطانيا من سياسة الخروج أمأنها ستكون أكبر الخاسرين؟ القرن

ما هو موقع برلين بعد خروج بريطانيا من اتحاد أوروبي ضعيف دون بريطانيا؟

ما موقف روسيا من عملية خروج بريطانيا من الاتحاد؟ وكيف ستتعامل مع الموقف الجديد؟

ما موقف الولايات المتحدة من الوضع الجديد في أوروبا؟ وما هي الإجراءات التي ستخذها لمواجهة أي سيناريو محتمل؟

أولاً. ماهية عملية بريكسيت Brexit

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والمملكة البريطانية المتحدة تحاول أن تُكيف مع تعاملاتها الاقتصادية والتجارية مع دول الاتحاد الأوروبي، خاصة في مسألة إقامة العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات التي بدورها كانت ممهداً لقيام منظمة أو مجموعة الاتحاد الأوروبي، ومن بين هذه الاتحادات؛ اتحاد غرب أوروبا والذي تعود

* قبل بداية إجراءات الاستفتاء كانت حكومة جيمس كامرون الوزير الأول البريطاني سابقاً تعتقد بأن الشعب البريطاني سوف يصوت لصالح البقاء في الاتحاد، ولكن عندما ظهرت نتائج الاستفتاء الشعبي الضخم، ولأن الديمقراطية والشفافية والأخلاق السياسية تجري في عروق السياسة البريطانية فقد انسحب كامرون وطاقمه من الحكومة فاسحين المجال أمام الذين فازوا بالاستحقاق وفي مقدمتهم رئيسة الوزراء الجديدة تيريزا ماي، لأن عدم ثقة الشعب البريطاني في الطرح الذي قدمه كامرون اعتبره الأخير سحبا للثقة وفشلاً في سياسته لإقناع الشعب البريطاني.

نشأته إلى ميثاق الاتحاد الغربي (معاهدة بروكسل في 17 مارس 1948، ثم الاتحاد الأوروبي للتبادل الحر في 20 نوفمبر 1959، لتأتي بعدها السوق الأوروبية المشتركة، ومجلس التعاون الاقتصادي المتبادل، وطبعاً كل هذه الاتفاقيات كانت بريطانيا العضو الفاعل فيها، ليس هذا بالكلام فقط وإنما واقعياً من خلال ما وصل إليه الاقتصاد البريطاني من تطور وقوة، والذي يعتبر بحق أول اقتصاد في أوروبا من حيث التفوق.¹

إلى غاية ميلاد الاتحاد الأوروبي الذي تمخض من رحم معاهدة ماستريخت 1992، هذه المعاهدة التي أسست لبناء اتحاد اقتصادي أوروبي قوي، هذا الاتحاد الذي كان ممثلاً في بداية المطاف بستة دول هي الدول المؤسسة، ثم انضمت إليه كل من الدانمارك وإيرلندا والمملكة المتحدة عام 1973، وبعدها اليونان عام 1981، ثم البرتغال وإسبانيا عام 1986، ليصل بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك دوله خاصة من شرق أوروبا عام 1990 ليصبح عدد دول الاتحاد 27 دولة.² لكن رغم اكتمال قيام أركان هذا الاتحاد فقد بقيت بريطانيا متخوفة من احتمالات الأضرار التي قد تلحق بها، فبدأت تفكر بين الفينة والأخرى في إجراءات أكثر عملياتية Opérationnels من أجل الدفع الجيد بالاقتصاد اللندني نحو مستويات أعلى وأكبر مما هي عليه اليوم في كنف الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فبريطانيا منذ بداية تأسيس فكرة الاتحاد وهي تعمل انفرادياً في العديد من القضايا، ولا أدل على ذلك من بقائها من حيث التعاملات المالية تتعامل بالجنيه الإسترليني حتى تبقى قيمته أعلى من العملة الجديدة اليورو، وبذلك سوف تكون متميزة عن باقي دول الاتحاد.

أما بالنسبة للبريكسيت فإننا نأول ما ظهر الجدل حولها في بريطانيا كان في أروقة حزب العمال البريطاني، وهو التيار الذي تزعم الترويج لعملية الطلاق من الاتحاد الأوروبي، وقد استطاع التيار المحافظ أن يحشد ثم يستحوذ على تفكير الكثير من البريطانيين خاصة من كبار السن الذين لطالما شعروا بحاجة ملحة للعيش باستقلالية عن باقي دول الاتحاد الأوروبي، ورغم الانتقادات التي قُدمت من طرف بعض الخبراء في الاتحاد فيما يتعلق بإجراءات الخروج، والتي لم تكن في إطارها القانوني مضبوطة بالشكل الكافي، بحيث رأوا بأن عملية الاستفتاء كانت يمكن أن تكون أفضل وأكثر ديمقراطية لو تم تحديد نسبة أكثر من 65% من المصوتين للخروج (*) أما أن يتم الأمر بفارق 1% أو 2%، فهذا الأمر هو ما جعل عملية الاستفتاء الأخيرة في بريطانيا لا تبدوا

1. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء 1، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، د س ن، ص ص 28، 29. pdf.

2. مارتين غريفيتش و تيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج، الإمارات العربية، ط 1، 2008، ص ص 30. pdf.31

* هناك إشكال كبير في قواعد اللعبة الديمقراطية، خاصة ما تعلق بالنسبة التي تحدد الفائز من الخاسر، لأن غالباً ما يكون الفارق بضعة أصوات أو حتى بفارق 1 بالمائة ثم يقول الفائز بالانتخابات أنا رئيس كل الذين انتخبوا وفي الواقع عندما ندقق في الأرقام نجد بأن 49 بالمائة هم ضده ولم يصوتوا عليه ولا على سياساته، في حين 51 بالمائة فقط هم الذين صوتوا عليه، ولذلك الأحسن أن يطلق على هذا النظام أو على الأقل هذه النسب؛ 51 بالمائة في مقابل 49 بالمائة، النظام التنافسي وهو الأنسب، لأن الديمقراطية في تعريفها تعني حكم الشعب، ولكن النتائج تقول أن 49 بالمائة لم يصوتوا لصالح هذا الفائز.

ملائمة للتعامل مع هذا الظرف الطارئ بالشكل المناسب، خاصة في مثل هذه الحالات التي هي حالة استفتاء وليست انتخاب برلمان أو حكومة، أين يمكن الحكم بهذه النسب ولو كانت بسيطة.¹

فالاستفتاء Referendum باعتباره أهم صورة من صور العودة أو الرجوع إلى الإرادة الشعبية المباشرة، وبالتحديد في القضايا المصيرية التي تهمة، كأمن الوطن وتعديل الدستور... الخ، والتي تكون عادة بنعم أو لا، موافق أو غير موافق، فهو يعتبر رابطة وثيقة بتقرير الحالات المصيرية التي تواجه الدولة أو أحد قضاياها.² وهو نفس ما وقعت فيه بريطانيا مع دول الاتحاد الأوروبى حينما أرادت هذه الأخيرة فرض منطوق لم يكن مقبولاً لدى البريطانيين، ليس كحكومة فقط ولكن لدى عموم الجماهير البريطانية، ونقصد هنا مسألة استقبال اللاجئين وتمويل بعض الصناديق الأوروبية لدعم سياسات معينة، والتي تعتبرها بريطانيا إهداراً غير مبرر للمال أو على الأقل هي سياسة غير متوافقة مع سياستها وتوجهاتها العامة.

إنّ هذا الاستفتاء قد أبان على درجة كبيرة من النضج الانتخابي لدى الجماهير البريطانية، حيث جعلتهم يدركون بأنّ أي مسألة رئيسية في أي انتخاب تعني مصير الحكومة المقبلة هل هي عمالية أم محافظة، وما يدعم هذا الرأي هو ما قاله أستاذ القانون الدستوري أنفوري جينينكز: "إنّ الناخب لا يصوت لمرشح، ولا حتى لحزب، بل لحكومة."³ ولذلك فإنّه بمجرد ظهور نتائج الاستفتاء على سياسة Brexit بدأت حكومة جيمس كاميرون التي كانت رافضة لسياسة الخروج، تشد حقائقها مغادرة نحو احتلال موقع حكومة الظل، و بالتالي فسح المجال أمام أعضاء الحزب الآخر الذي فاز بالاستفتاء ليكمل وينفذ استراتيجيات الاستفتاء على أرض الواقع.

ثانياً: الاتحاد الأوروبي وبريطانيا: أسباب ومقدمات الانفصال

لعل الكثير من المتشائمين من مسألة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يتخوفون من مسألة تفكك وتشردم دول الاتحاد الأوروبي، خاصة في حال عودة الأمور إلى ما كانت عليه إبان مرحلة الحرب الباردة، بل والخشية الكبرى أن يتصدر المشهد الأوروبي الصراع التقليدي بين القطبيين النوويين العالميين، أمريكا وروسيا، ويستند هذا الفريق على مجموعة من الحجج التي يساند بعضها بعضاً، وفي مقدمتها أنّ السياسات المحلية في دول الاتحاد هي التي تحتل الأولوية على حساب السياسات الكلية للمجموعة الأوروبية، مما قد يدق ناقوس الخطر نحو إعادة فتح باب الانسحاب على مصراعيه، وذلك من خلال تسجيل حالات خروج جديدة لبعض الدول تباعاً، فيكون هذا الوضع أشبه بتتابع تساقط خرزات العقد عند تمزق الخيط الذي يربطها.

1. مها صالح، ماذا بعد صدمة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، حصة كوادريغا، يوم 01 جويلية 2016 على قناة DW الساعة 14.30 بتوقيت غرينيتش، 15.30 بتوقيت الجزائر.

2. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة، موقع الكتروني كتب عربية، د س ن، د ب ن، ص 46.pdf

3. صالح جواد الكاظم و على غالب العاني، الأنظمة السياسية، بغداد: جامعة بغداد كلية القانون، 1990، 1991، ص 34، 35.pdf

كذلك ومن ناحية واقعية تعتبر المصالح الاقتصادية الرابط الوحيد الأكثر منطقية للربط بين دول الاتحاد إلى غاية اليوم، بينما تبقى المجالات الأخرى وفي مقدمتها السياسية والأمنية تمثل نقطة الاختلاف والخلاف فيما بينها، وعلى سبيل المثال فقد ظهرت إلى الواجهة معضلة دفع المستحقات المالية لكل عضو من أعضاء الاتحاد، لتغطية المصاريف المتعلقة بالعديد من القضايا التي تهم الشأن الأوروبي، ولذلك تقوم ألمانيا عادة بدفع وتغطية تلك المخصصات خاصة بالنسبة للدول التي تعاني من ضائقة مالية على غرار دول شرق أوروبا الضعيفة، أما بريطانيا فهي تتعامل مع هذه الملفات بحساسية زائدة، وتعتبرها شأنا خارجيا لا يعنها.

في حقيقة الأمر فإن بريطانيا في مسألة ادعائها كثرة النفقات على المهاجرين النازحين من مختلف بقع التوتر في العالم وزحفهم نحو أوروبا ومعارضتها على فكرة الكوتا في اقتسام أعباء المهاجرين، فإن قرارها هذا يعتبر غير منطقي و غير مؤسس على مستندات واقعية. وهو الأمر الذي صار يشكل عاملا مؤرقا بالنسبة للحكومة البريطانية، ولعله النقطة الأساسية والحساسة التي اعتبرت القطرة التي أفاضت الكأس بشأن الخلاف الظاهريين الطرفين، ولهذا فقد كان رد الفعل البريطاني وقائيا ضد هذه الظاهرة، بمعنى حماية نفسها وشعبها وعدم تحمل كل تبعات وتكاليف تلك الهجرة غير المدروسة مستقبلا، ليس ماديا وحسب وإنما هناك الكثير من الآفات الاجتماعية التي ستهدد الأمن القومي، و بالتالي هذا ما يمكن أن نسميه بالمرحلة المبكرة لاستشعار الخطر عند صانع القرار البريطاني.¹

هناك من يرى بأن التهديدات الأمنية التي مست العديد من الدول الأوروبية، إنما دلت على غياب أي تنسيق أممي بين دول الاتحاد، وبالتالي غياب فكرة العمل الجماعي وفق نظرة مشتركة للأمن الأوروبي، وهو الأمر الذي سوف يكون عاملا مساعدا على زرع عقلية عدم الثقة بين دول الاتحاد.² وقد ظهر هذا جليا في قضية كوسوفو التي لم تستطع المجموعة الأوروبية حلها، إلا بعد تدخل من حلف الناتو الذي تزعمه أمريكا، إذن فهو سبب آخر للطلاق البريطاني. الأوروبي.

أيضا هناك نقطة أساسية قد لا يتنبه لها الكثير، ولكنها عنصر هام في معرفة بعض حيثيات الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي، وهو ما تعلق بالعملة الجديدة اليورو، حيث أنّ هناك رفض شعبي أوروبي ومن غالبية دوله من مسألة العملة الموحدة، وذلك نتيجة لتدهور مستوى عملاتهم الأساسية، في مقابل اليورو الجديد، ولقد أكدت المقارنات التي عقدت بين النظام القديم والجديد، أنّ تلك الشعوب كانت أحسن حالا في نظام عملاتها القديمة من نظام اليورو الجديد، وبالتالي فقد تدهورت أحوالهم أكثر في ظل نظام الصرف الجديد، الذي لا تماثل فيه اقتصاديات دول الاتحاد مع بعضها البعض فمنها المتطورة جدا ومنها الضعيفة،

1. أحمد ياسين، قناة فرانس 24 France يوم المشاهدة: 29 مارس 2017 الساعة 15.15 بتوقيت لندن.

2. حصة كوادريغا السالفة الذكر، من قناة DW الألمانية الناطقة بالعربية.

وبالتالي كيف تتساوى إمكانيات القوي مع الضعيف، وهو ما يعتبر حجة لبريطانيا لإكمال إجراءات الخروج عند مقارنتها بباقي دول الاتحاد.¹

ثالثاً: موقعا لاتحاد الأوربي بعد خروج بريطانيا: بين سياسة فك الارتباط وإعادة البناء الاستراتيجي

للإجابة على هذا السؤال فإنّه في اعتقادنا يحتمل طريقتين؛ الطريق الاول وهو طريق إعادة بناء اتحاد أوربي قوي وذو استراتيجية بعيدة المدى تكون فيها بريطانيا رغم خروجها من هياكل الاتحاد إلاّ أنها ستبقى شريكا فاعلا في الكثير من القضايا الأساسية، وفي اعتقادنا يعتبر هذا الطرح الاكثر ترجيحاً، بينما الطريق الثاني وهو طريق التفكك مرحليا بعد بداية ظهور النزعة الاستقلالية لبعض الأطراف الجديدة الراغبة في فك الارتباط، من خلال عدم التفاهم على التقسيمات الاقتصادية وكذلك حول مسألة الهيمنة الألمانية . الفرنسية على الاتحاد التي ستدفع بباقي الأعضاء في حال تضررهم الى اتخاذ مواقف مشابهة للموقف البريطاني، ولكن هذا الخيار يبقى مستبعدا على الاقل في المدى المتوسط أي العشر سنوات القادمة.

الطريق الأول: طريق بقاء الاتحاد بصلافة أكثر من ذي قبل

يرى فريق من الباحثين والمختصين في الشؤون السياسية والاقتصادية وحتى الأمنية أنّ مسألة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي لا تعني بالضرورة بداية تفكك الاتحاد في حد ذاته، واستمرار خروج أعضاء آخرين تباعا، بحكم أنّ هذا الخروج هو خروج اقتصادي بالدرجة الأولى ولا علاقة له بالنواحي الأمنية مثلا، وباعتبار أنّه خضع لإجراءات ديمقراطية، فإنه بالإمكان أن ترجع بريطانيا من جديد و عبر استفتاء جديد كالذي أخرجها منه، إلى أحضان الاتحاد. (*) طبعا سيبقى هذا حسب رغبة الشعب البريطاني، ومعلوم بالضرورة أنّ هذه الدول وخاصة بريطانيا من أكبر الدول التي تمارس و تطبق الديمقراطية النيابية، والتي بدورها تتيح للشعب هامشا كبيرا من الحرية في حق ممارسة خصائص السيادة بواسطة الشعب مباشرة أو بتفويض لنوابه المنتخبين ديمقراطيا.²

ولهذا فنفس المصوتون الذين صوتوا بنعم للانفصال والخروج قد يصوتون غدا أو فيما بعد بالرجوع والانضمام، ولا نستغرب هذا الإجراء في دول تعتبر الإرادة الشعبية شيئا مقدسا في كل أمورها، وهذه الديمقراطية التي يعني فيها قرار الشعب أنّ الإرادة الشعبية فوق كل اعتبار، وفيما يلي سوف نسوق مجموعة من المبررات التي تتوقع قوة أكبر للاتحاد حتى بعد خروج بريطانيا.

¹.عشر سنوات بعد انطلاق العملة الأوروبية "اليورو" أنظر موقع انترنت: <http://www.france24.com/ar/20111226> - يوم 7 أوت 2017

*تنص الفقرة الخامسة من المادة 50 من اتفاقية لشبونة على أنه يمكن عودة الدولة التي قررت الخروج من الاتحاد الأوربي الى عضوية الاتحاد، أنظر موقع انترنت: <http://www.bbc.com/arabic/world-39328654> تاريخ النصفح/ يوم 7 أوت 2017 .

².حافظ علوان حمادي الديلمي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2001،

. بالنسبة للقضايا الأمنية مازالت بريطانيا وحلفائها الأوروبيون متمسكون بفكرة الدفاع الجماعي المشترك ضد مختلف التهديدات، ولهذا فإنّ مسألة الأمن في اعتقادنا تعتبر الحافز الأول على عدم فك الارتباط بين الطرفين، على الأقل في المدى المتوسط وهو ما نلاحظه على عضوية بريطانيا في الحلف الأطلسي ومختلف قوات التدخل السريع في أوروبا التي لم يأتي بشأنها أي قرار ولا تحرك، فالأمن شيء والاقتصاد شيء آخر. وكما قال الدكتور صلاح جرار أن سر قوة الغرب وتماسكهم هو تناسي كل خلافاتهم القديمة فيما بينهم من خلال نبش ذاكرة التاريخ عن كل الخلافات بينه وبين الآخر خاصة العرب والمسلمين، ولذلك سوف يستمر التحالف بين دول الغرب طالما أنّ المسوغ لذلك موجود.¹

كما أنّ الغرب يدرك بأنّ خروج بريطانيا سوف يفتح الباب واسعاً أمام أعضاء الاتحاد للانسحاب تبعاً، ولكن الأقوياء في الاتحاد كفرنسا وألمانيا سوف يمنعان فكرة حدوث هذا، طبعاً حتى وإن تطلب الأمر التكفل بكل المصاريف، فزوال الاتحاد معناه ضعف الغرب وأوروبا بالتحديد في ظل بروز قوى جديدة زاحفة كالصين والإسلام وغيرهما كثير مما تروج له وسائل إعلام الغرب بالتحديد، وفي المقابل هناك طرف آخر له من التأثير على السياسة الأوروبية، تأثير الأب على أبنائه، ونقصد هنا الولايات المتحدة الأمريكية التي تتخوف دوماً من عودة الدب الروسي وسياساته التاريخية في أوروبا قاطبة، مما سيدفعها إلى تدعيم امكانية استمرارية الاتحاد في مواجهة الخطر القادم من روسيا.

ويبقى الأمر غير المفهوم تماماً والمثير للجدل في السياسة العامة للاتحاد الأوروبي اتجاه أمريكا، وكذلك من مسألة قوة الهيمنة الأمريكية السياسية والعسكرية عليها، لأنه على الرغم مما تبذله دول الاتحاد من مجهودات جبارة، إلا أنّ التعثر كان دائماً مصير تلك الجهود، وأمريكا طبعاً تخشى مستقبلاً من مسألة بروز أوروبا الموحدة والمستقلة عنها، ولذلك و من هذا المنطلق فمن مصلحتها تفكك الاتحاد وضعفه، ولكن من جهة أخرى هناك تخوف أمريكي شديد من عودة الخطر الشيوعي من جديد وما سوف يوظفه من سياسة استقطاب أيديولوجي، وبالتالي عودة الحرب الباردة من جديد، وهو الأمر الذي تخشاه أمريكا طبعاً.²

ولذلك من المرجح أن تميل أمريكا إلى تدعيم بقاء الاتحاد مع الإبقاء على نوع من الخلافات بين دوله، حتى تكون هي الحكم دائماً، ولكن رغم كل هذا ففي كلتا الحالتين التفكك أو الاتحاد سوف تدفع أمريكا فاتورة ضخمة سواء للإبقاء على الاتحاد أم لمواجهة أي خطر محتمل من روسيا وريثة الاتحاد السوفياتي، ولا يختلف اثنان على أنّ أمريكا سوف تنتهج النهج الأول ولو تطلب منها ذلك دفع ميزانية ضخمة، في مقابل عدم السماح بعودة النفوذ الروسي في أوروبا .

¹ اسماعيل سراج الدين واخرين، أسس التحديث والتنمية العربية في زمن العولمة، ط1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009، ص 206.

² سميح عبد الفتاح، انهيار الإمبراطورية السوفياتية، ط1، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1996)، ص ص 218. 219.pdf

الطريق الثاني: طريق فك الارتباط بين دول الاتحاد واحتمال عودة الحرب الباردة

فعلا لقد بدأت عديد العضلات وتبعات الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي تظهر إلى العلن، بحيث أنه بمجرد أن أعلنت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي قرار البدء في إجراءات الخروج يوم 29 مارس 2017، حتى قامت اسكتلندا بمطالبة بريطانيا بإجراء استفتاء لاستقلال بلادها عن التاج البريطاني و تفضيلها خيار البقاء ضمن الاتحاد الأوروبي، وهو طبعاً ما جعل رئيسة الوزراء البريطانية تلتقي نظيرتها الأسكتلندية: "نيكولا جيبيرسون" على جناح السرعة لإصلاح ما يمكن إصلاحه، ولتدارك ما يمكن تداركه، لكن الأخيرة حددت لبريطانيا أن يتم هذا الاستفتاء في غضون 2018. 2019 على أقصى حد، لعدم اقتناعها بمبررات بريطانيا في انتهاج سياسة البريكسيت، وربما هو نفس المصير الذي قد يحدث مع أيرلندا التي تواجه بدورها مشاكل كبيرة بين شمالها وجنوبها خاصة إذا لم تسارع الحكومة البريطانية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة والملائمة.¹

و على العموم فإنّ هناك مجموعة من المؤشرات التي على أساسها ستؤدي عملية البريكسيت ليس فقط إلى خروج بريطانيا من الاتحاد، وإنما قد تؤدي (في حال عدم علاجها) إلى تبعات ومعضلات جمة على أوروبا قاطبة ومنها: برنامج خروج بريطانيا ليس إلزامياً، وبالتالي فإنّ باب العودة سيبقى مفتوح بنص الفقرة الأخيرة من المادة 50 من اتفاقية لشبونة، وهذا الأمر قد يثير حفيظة المجتمعات الأوروبية قبل الدول، باعتبار القضية ليست مجالاً للتجارب، أو بمعنى آخر إذا لم تحقق بريطانيا من خروجها ما كانت تتمتع به في ظل الاتحاد سوف تعود مجدداً وكأنّ الأمر لم يكن، وهذا الإجراء قد يعتبر لعباً واستخفافاً بعقول البريطانيين والأوروبيين معاً، نظراً لحساسية الموقف ولتبعاته المالية والاقتصادية وحتى الاجتماعية.

اسكتلندا التي عارضت فكرة البريكسيت Brexit وأبدت رغبتها الكاملة في البقاء ضمن الاتحاد، يبدو أنها أجبرت على تبني هذا الخيار، مما سيخلق أو ينمي مجالاً واسعاً للاستقلالية والانفصال الاسكتلندي عن العرش البريطاني، وهو ما لا تريده بريطانيا أن يحصل طبعاً، وبالتالي كيف ستواجه بريطانيا هذا الإشكال في حال معارضة اسكتلندا لإجراءات الخروج، وشروعها في تنظيم الاستفتاء للانفصال، فهذه القضية لم تحسم بعد. بريطانيا تعتقد حسب بعض المحللين السياسيين بأنّ مسألة خروجها من الاتحاد سوف يعيد لها مجد الإمبراطورية البريطانية القديمة المزعوم، ولكن زمن الإمبراطوريات قد ولى دون رجعة، والذي حل محله هو عالم يتجه نحو التكتلات، الذي لا مكان فيه للانفراد والتشردم، ولذلك يقال في بعض البلاد العربية الشاة الشاردة عن القطيع هي الأكثر عرضة للذئب المفترس.²

¹ قناة فرانس 24، الاخبار، تاريخ المشاهدة: يوم 28 مارس 2017 الساعة 12.30 بتوقيت الجزائر.

² قال النائب البرلماني البريطاني جورج غالوي أنّ كل ما يهم الغرب هو عدم توحيد العرب وعدم اتفاقهم على كلمة واحدة، ولهذا فإنّ كثرة المفرقات سوف تحول دون إتمام مشروع الوحدة، وهذا ما يعني تدفقاً كبيراً للنفط على الغرب وبأسعار منخفضة، ويضيف غالوي بأنّ الاتحاد الأوروبي يتحدث شعبه 150 لغة عكس العالم العربي يتحدث لغة واحدة وهي في ذات الوقت لغة دينهم القرآن الكريم، كل هذه المميزات حقاً لتبعث على الخيبة حينما لا تجد لها تطبيقاً على أرض الواقع. أنظر الرابط على اليوتيوب: <https://www.youtube.com/watch?v=VKL7X71uTV0>

وعلى سبيل المثال لا الحصر فإنّ أمريكا كأعظم دولة في العالم فهي لم تصل الى هذه المرحلة من التقدم والتطور لولا العديد من التحالفات التي تقيمها هنا وهناك، سواء في الشرق أو الغرب، في الشمال أو الجنوب، المهم أنّها في النهاية تُبقي سيطرتها وعيونها مفتوحة على كل شيء، ولعل حجم الأساطيل والقواعد العسكرية للأمريكان في العالم هو أكبر دليل على أنّ العمل منفردا في عصر العولمة هو أكبر خطأ استراتيجي يمكن أن ترتكبه الدولة المعاصرة.

كذلك هناك العديد من المتغيرات التي قد تكون عوامل حساسة دافعة نحو التفكك مثل قضية طلب بولونيا في شهر مارس 2017 الانسحاب من قوات التدخل الأوروبية يوروكوربس، بالإضافة الى الأزمة الأوكرانية في شبه جزيرة القرم وانفصالها والتحاقها بالمعسكر الروسي مهما كانت الأسباب، طبعا كل هذه المؤشرات لن تكون مجرد أحداث عابرة، ولهذا فقد بدأت الدول الأوروبية المشكلة للاتحاد تستشعر الأخطار المحتملة، ولهذا فقد قامت أمريكا بعقد قمة للحلف الأطلسي في بروكسل شهر مارس 2017 لدراسة الكثير من الملفات وفي مقدمتها هذا الملف الحساس.¹

رابعا: خروج بريطانيا من الاتحاد: بينميزان الربح الاقتصادي وخسارة الحليف الاستراتيجي

إنّ هذا الموضوع في الحقيقة يكتسي الكثير من الإشكالات خاصة وأنّ قضية خروج بريطانيا من الاتحاد فيها الكثير من الايجابيات على الاقتصاد البريطاني، ولكن لا ننسى أنّ هناك تبعات غير محسوبة قد تواجه الاقتصاد البريطاني خاصة إذا لم يتم التعامل معها بطريقة ملائمة ومتجانسة، هذا من جهة ومن جهة أخرى قد تظهر ظروف جديدة وطارئة يمكن أن تهدد بدورها الاقتصاد البريطاني وهذه التهديدات قد لا تكون في حسابات أي طرف، بالإضافة الى كونها قد تكون خفية وغير بارزة.

الاقتصاد البريطاني في حال نموه وازدهاره، أليا سوف يحتاج إلى سوق خارجية لتصريف ذلك الفائض، وهو ما سيشكل عبئا في ظل الإجراءات الجمركية الجديدة التي سيفرضها الاتحاد الاوربي على جميع المنتجات والسلع البريطانية تحديدا، هذا طبعا في حال قبول باقي دول الاتحاد الأخرى التعامل مع بريطانيا، لأنهم قد يتخذون إجراءات عكسية عبر مقاطعة منتجات نظرائهم البريطانيين، وهو أمر محتمل، ومن ثمة سوف يكون الاقتصاد البريطاني أكبر الخاسرين، والغريب في المعادلة التجارية بين الطرفين أن حجم التبادلات التجارية كبيرة جدا، وهي لصالح بريطانيا كما تشير جميع الأرقام والإحصائيات² في هذا الصدد يرى أحد محللي قناة DW الألمانية الناطقة بالعربية أنّ المعاملات المختلفة بين بريطانيا والاتحاد الأوربي كانت دائما لصالح بريطانيا، ولذلك فإنّ مسألة خروجها من الاتحاد هي أشبه بالمغامرة التي لا يتوقع أحد مخرجاتها، وطبعا لا يعتقد أحد أن بريطانيا

¹ قناة المنار، موعيري: خلاف في الاتحاد الأوروبي حول تمويل عملية محتملة لقوات الرد السريع، موقع انترنت: <http://manartv.net/2080307>

² قناة فرانس 24 الاخبار بالعربية، يوم المشاهدة: 31 مارس 2017 الساعة 15.00 بتوقيت الجزائر.

تريد لعب هذا الدور مع أعضاء الاتحاد الأوروبي، لولا وجود استراتيجية بريطانية خاصة لا تريد الكشف عنها لكونها مصلحة قومية لبريطانيا دون سواها.¹

كذلك ما تغفله بريطانيا وهو ليس بالأمر البسيط، هو أنّ ما يقارب 2 مليون بريطاني يعملون في مختلف دول الاتحاد الأوروبي، و3 ملايين أوروبي يعملون في بريطانيا، طبعاً وفي حال رجوع البريطانيين الى بريطانيا سيشكلون عبئاً ثقيلاً وخطراً مالياً على صناديق التأمين والتقاعد، وقد ينضمون لقائمة البطالة التي تعتبر عبءاً غير محتمل لأي دولة، وليس بريطانيا فحسب، وفي مقابل هذا فإنّ هناك سعياً ألمانيا فرنسياً مدروساً للتكفل بالثلاثة ملايين أوروبي من اللذين يحتمل رجوعهم من بريطانيا، لاسيما وأنّ العديد من الشركات الألمانية العملاقة وغيرها هي تشغلاً بالأحرى لديها استثمارات ضخمة على الأراضي البريطانية.²

بالإضافة الى ما تقدم، هناك الكثير من الشركات العالمية التي تشغل في مختلف الصناعات، من خلال مصانع ومعامل ومخابر وبنوك... الخ فهي تتخذ من بريطانيا مركزاً رئيسياً للإنتاج والتسويق، هذه المصانع والشركات أو المؤسسات بحكم سياسة البريكسيت، سوف تسعى أو بمعنى أدق ستكون مجبرة تدريجياً على الخروج باستثماراتها من بريطانيا وإعادة توزيعها على باقي دول الاتحاد، طبعاً بالنظر الى الضرر الذي سيلحق بها نتيجة عودة فكرة ارتفاع الضرائب و صعوبة الحواجز الجمركية التي عادة ما تعيق من حرية التجارة والمنافسة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ستنعكس تبعات هذا التحول سلباً على تسريح الآلاف وربما الملايين من العمال البريطانيين مما سيضعف من حجم البطالة، وبالتالي قد يؤدي هذا الأمر إذا لم تتخذ بشأنه الاجراءات المناسبة الى العديد من الأزمات؛ الاجتماعية والاقتصادية ومخلفات كارثية كبيرة حتى على الأسر والعائلات.³ وهو ما لا نعتقد أنّ الحكومة البريطانية قد لا تضع له ألف حساب.

كذلك ومن منطلق ديمقراطي فإنّ الذين صوتوا لخروج بريطانيا من الاتحاد سوف يسعون الى طرد الملايين من الأوربيين الذين يعملون في بريطانيا، وذلك لإعادة استيعاب العمالة البريطانية المسرححة من باقي دول الاتحاد، وبالتالي سيُفعل البريطانيون بذلك مبدأ مونرو الشهير أميركا للأمريكيين؛ عبر شعار بريطانيا للبريطانيين، ومنه قد تقوم دول الاتحاد الأخرى بالتعامل بالمثل مع البريطانيين أي عبر تفعيل نفس المبدأ للاتحاديين، وهو ما قد يكون بدوره مدخلاً لإعادة النظرة القطرية الضيقة عند الدول الأوروبية في إشارة واضحة الى عودة النزعة القومية من جديد.

خامساً: كيفية تفعيل المادة 50 من اتفاقية لشبونة

رغم السجال الكبير الذي جرى بين كبار المسؤولين في الاتحاد الأوروبي وبريطانيا حول فكرة تراجع بريطانيا عن سياسة الخروج من الاتحاد، إلا أنّها في نهاية المطاف قررت وبحزم وعلى لسان رئيسة وزرائها: تيريز ماي،

¹ حصة كوادريغا السالفة الذكر.

² قناة فرانس 24، الاخبار، يوم المشاهدة: 29 مارس 2017، الساعة 15.00 بتوقيت لندن.

³ قناة BBC بالعربية، الاخبار، يوم المشاهدة: 28 مارس 2017 الساعة 12.00 بتوقيت الجزائر.

وأمام البرلمان البريطاني بأن تُفعل رسمياً المادة 50 من اتفاقية لشبونة التي سوف تتيح لها المفاوضات على إجراءات الخروج وكل تفاصيله، وعلى هذا الأساس فقد أعلنت رسمياً يوم 29 مارس 2017 بدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، اتفاقية Lisbonne التي تتيح لأي عضو في الاتحاد الأوروبي وعبر قرار أحادي إجراءات الخروج من الاتحاد، ولكن مع ضرورة المرور عبر مجموعة من الآليات والشروط والخطوات حتى لا تؤدي إلى حدوث أي خلل أو حتى أضرار وتبعات اقتصادية من إجراءات هذا الانسحاب.¹

وفحوى المادة 50 من الاتفاقية تنص على أنه على أي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي تبدي رغبة في الخروج من الاتحاد أن تحيط المجلس الأوروبي علماً بذلك وأن تتفاوض على ذلك على أن لا تتجاوز مدة المفاوضات سنتين إلا في حالة موافقة جميع الدول الأعضاء الأخرى على قبول قرار تمديد هذه الفترة. بالإضافة إلى أن الدولة التي تريد الخروج لا يحق لها المشاركة في المشاورات داخل الاتحاد الأوروبي بخصوص هذا الموضوع. لأنه صار موضوعاً لا يعنىها، وبعد ذلك يشترط أو يجب أن تحظى عملية الخروج "بأغلبية مشروطة" (أي 72 بالمئة من الدول الأعضاء الـ 27 المتبقين في الاتحاد الأوروبي مما يمثل 65 بالمئة من سكان دول الاتحاد) وكذلك بتأييد نواب البرلمان الأوروبي وذلك لأنها دول ديمقراطية ولا يمكنها تمرير أي قرار دون علم أو موافقة القاعدة الشعبية.²

أما رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي فقد طمئننت نظرائها الأوروبيين بأن بريطانيا ستبقى أوربية رغم خروجها من الاتحاد ولذلك صرحتهائلة بأن قرار البدء الرسمي في عملية الخروج والمفاوضات بعد تسعة أشهر من الاستفتاء لا يعني بأي حال من الأحوال انعزال بريطانيا عن دول الاتحاد، بل على العكس من ذلك سوف تبقى أوروبا أكبر شريك وحليف بالنسبة لبريطانيا، وذلك من خلال استمرار التعاملات التجارية والاقتصادية بين الطرفين وفك الرابطة بسلاسة.³

وبما أنّ الأرقام التي أوردها الاقتصاديون والمختصون في التجارة تدل على أنّ الميزان التجاري والتبادل الاقتصادي بين الطرفين هو لصالح بريطانيا، ولذلك فمن الخطأ طبعاً أن لا تحسب بريطانيا لهذا العامل الحسابات الدقيقة، ولذلك فقد علق الرئيس الفرنسي: فرانسوا هولاند مباشرة بعد إعلان بريطانيا عن بدأ مفاوضات الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي بأنه لا اتفاقيات تجارية مع بريطانيا حتى تستكمل فكرة البريكسيت مسارها، وبالتحديد عند الخروج نهائياً، حينها فقط سوف تكون هناك اتفاقيات جديدة على أساس الوضع الجديد.⁴

1. قناة BBC بالعربية، الأخبار، يوم المشاهدة: 29 مارس 2017 الساعة 8.00 بتوقيت الجزائر.

2. قناة بي بي سي بالعربية، موقع انترنت: <http://www.bbc.com/arabic/world-39328654> تاريخ التصفح 7 أوت 2017

3. قناة فرانس 24، الأخبار بالعربية، يوم المشاهدة: 29 مارس 2017، الساعة 14.00 بتوقيت غرينتش.

4. قناة فرانس 24 الأخبار بالعربية، يوم المشاهدة: 31 مارس 2017 الساعة 15.00 بتوقيت الجزائر.

سادسا: موقع برلين بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

إنّ بعض المحللين الاقتصاديين قبل السياسيين قد رجحوا فكرة أن تكون ألمانيا وفرنسا أكبر دولتين أوروبيتين ستستفيدان من سياسة خروج بريطانيا الانفرادية من الاتحاد، لأنّ هناك محاولات وتجاذبات بين ألمانيا وفرنسا بصفتهم الدولتان المسيطرتان في أوروبا، وذلك بهدف تقاسم مختلف الاستثمارات الاقتصادية والمالية التي سوف تخلفها بريطانيا في مختلف دول الاتحاد بعد قرارها الحاسم من الانسحاب، ولذلك فكلما تأخر البريطانيون في حسم قضية الخروج قانونيا سوف يكون هناك خسارة كبيرة على الاقتصاد البريطاني، إذن فمن مصلحة بريطانيا إكمال الإجراءات وإلا فإنّ التبعات سوف تكون مكلفة أكثر.¹

وللمعلومة فإنّ علاقة بريطانيا بكامل أوروبا هي علاقة يحكمها عالم الاقتصاد والمال، وليس هذا وليد ميلاد الاتحاد الأوروبي بل يعود بالتحديد إلى أيام الحرب العالمية الأولى خاصة في العلاقة الخاصة بين بريطانيا وألمانيا، أين لعبت بريطانيا دورا محوريا في الضغط على الحلفاء في تخليص ألمانيا من معضلة التعويضات التي كانت تدفعها منذ العام 1919، والتي كانت تشكل حاجزا كبيرا أمام مصالحها الاقتصادية، ولم تتصرف بريطانيا هذا التصرف حبا في ألمانيا وإنما بهدف تحقيق مصالح اقتصادية، فمن خلال الكساد الذي عرفه الاقتصاد البريطاني جراء عدم قدرتها على تصريف منتجاتها في أوروبا ونتيجة لغياب ألمانيا عن هذا الفضاء بسبب الحرب والعقوبات المشددة التي فرضت عليها، وهو ما شكل خسارة للاقتصاد البريطاني، ولهذا تصرفت ألمانيا على هذا النحو.²

يؤكد بعض المتابعون للشأن الأوروبي بأنّ ألمانيا بقدراتها الاقتصادية والمالية الضخمة، هي من سيلعب دور القيادة leadership التي ستقود الاتحاد مستقبلا، وهذا الأمر واضح جدا لأنّ الواقع يؤكد بأنه في حال رفع الدعم الألماني للاتحاد سوف ينهار حتما، ولذلك فليس من الغريب أن تهيمن ألمانيا وتفرض سياستها على كامل أوروبا، خاصة في قضية الهجرة ودعم الاقتصاد اليوناني وغيرها من القضايا التي لا يستسيغها البعض ولا يطبقها البعض الآخر لتكلفتها الكبيرة. إذن فإنّ هناك إجماعا كبيرا بشأن زعامة ألمانيا مستقبلا للاتحاد الأوروبي خاصة من الناحية الاقتصادية، أما فرنسا فسوف تلعب دور الحليف الذي مازال يحتاج إلى المزيد من الخبرة والتجربة التقنية والاقتصادية التي تتمتع بهما ألمانيا في سبيل تطوير اقتصاداتها وفي شتى المجالات، وهو نفس الرأي الذي دعا إليه الرئيس الفرنسي الجديد إيمانويل ماكرون في أول لقاء له بالمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل.

إذن بهذه الصفة ستقوم ألمانيا وفرنسا وحلفائها من الاتحاد بسحب جميع استثماراتهم ومشاريعهم الاقتصادية من بريطانيا وإعادة توزيعها على باقي دول الاتحاد وفقا لدفتر شروط ملائم لكل مجال، وكما هو معلوم فإنّ هذا الإجراء هو في صالح دول الاتحاد الأخرى، لأنّ الاستثمار في بريطانيا مكلف جدا مما سيقلل من فاتورة التكلفة في حال نقلها إلى دول أوروبا الوسطى؛ كالنمسا والمجر وتشيك وبلغاريا ورومانيا وغيرها، طبعاً بهذا

¹ حصة كوادريغا السالفة الذكر.

² عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء 5، الدار العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص 506.pdf

الإجراء ستريح ألمانيا أكثر مما كان عليه الحال في بريطانيا، ومعروف أنّ أجر العامل البريطاني مرتفع جدا مقارنة بنظرائه الأوروبيين وهو أمر بديهي.

سابعا: موقف روسيا من عملية البريكسيت وسيناريوهات التعامل مع الوضع الجديد

معروف تاريخيا أنّ سياسة روسيا اتجاه الغرب كانت في الغالب متوترة، خاصة العداء الشديد بينها وبين بولندا والسويد وكذلك الإمبراطورية العثمانية، وذلك لعدة أسباب سياسية واقتصادية وكذلك دينية، كلها أمور برزت في سياسة روسيا اتجاه هذه المنطقة الحساسة من العالم، ولذلك فقد كانت هذه الدول في الحقيقة طوقا عازلا لروسيا عن باقي دول أوروبا الغربية إلى غاية مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية أين تغير الوضع لصالح روسيا.¹

ولما كانت السويد أكبر خطر داهم على روسيا فقد تحالف الروس مع الألمان (بروسيا)، وهزموا كل من بولندا والسويد وقضوا على نفوذهما، وبهذا أصبحت روسيا القيصرية قوة لا يستهان بها في المنطقة. هذا الأمر كذلك جعل بروسيا الألمانية تخشى من القوة الروسية، فبدأت ألمانيا بعمل مخطط محكم لإضعافها اقتصاديا، فاضطر الروس الى التحالف مع كل من فرنسا وبريطانيا على التوالي في 1893 و 1907، في إطار تبادل المصالح ولتقويض النفوذ الألماني المتزايد خاصة بعدما نجح ملك بروسيا بسمارك في توحيد ولايات ألمانيا التي كانت مقسمة ومتنافرة، ولهذا فقد زاد طمعه في احتلال المزيد من الأراضي في القارة الأوروبية وفقا لنظرية المجال الحيوي التي انتشرت في تلك المرحلة.²

إذن فمنذ زمن بعيد وعين روسيا على سياسات أوروبا والاتحاد الأوروبي، و عندما اندلعت الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، استطاعت روسيا أن تفرض مخططا لتقسيم أوروبا بينها وبين دول الغرب بقيادة أمريكا، وعلى هذا الأساس فإنّ روسيا ستكون أكبر المستفيدين من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إذا تم توظيف ورقة القومية والأعراق وإضفاء النزعة القطرية لدى أعضاء الاتحاد الباقين، والسيناريو الأكثر صعوبة على الغربلو انتشرت بذور الخلاف بين الأوروبيين على من يتولى الزعامة خاصة بين فرنسا وألمانيا، مما قد يعني سهولة عودة وإحياء خلافات الماضي، التي ستسهل المهمة أمام الدب الروسي ليستقطب من جديد دول أوروبا الشرقية، وليس بالضرورة على نفس النهج الشيوعي الماضي (سيناريو دول الستار الحديدي)، بل وفق متطلبات استراتيجية معاصرة.

لقد قال آخر رؤساء الاتحاد السوفياتي: غورباتشوف: ³ " أنه من حق الشعب أن يختار الرأسمالية أو الاشتراكية، وهو سيد هذا الحق، ولا يمكن للشعوب، بل لا ينبغي لها أن تتبع لا مشيئة الولايات المتحدة ولا

¹ عبد العزيز سليمان نوار و محمود محمد جمال الدين، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، القاهرة: دار الفكر العربي، 1999، صص 227. 229.pdf

² شوقي عطا الله الجمل و عبد الله عبد الرازق ابراهيم، مرجع سابق، صص 224. 226.

³ سمح عبد الفتاح، انهيار الإمبراطورية السوفياتية، ط1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1996، صص 109. 112.Pdf

مشيئة الاتحاد السوفياتي". ولقد اتضح من هذا المقال الذي جاء على لسان غورباتشوف أنه مجرد تصريح إعلامي للاستهلاك، وأن الحقيقة غير ذلك تماما فالحرب الباردة صحيح انتهت، ولكن الحرب الأيديولوجية لم تنتهي، والحقيقة الأكيدة أن التطور التاريخي للعلاقات بين الدول والواقعية السياسية تفرض على كل نظام في العالم أن يتكيف ويدافع عن طروحاته ولو بتغيير المواقف، ولذلك تسمى السياسة الجديدة التي تتبعها روسيا وريثة الاتحاد السوفياتي ب: التفكير السياسي الجديد القائم على الانفتاح على العالم الخارجي.

لكن العلاقات الدولية تؤكد بأن روسيا اليوم عاجزة على لعب مثل هذا الدور، نظرا للأزمات الاقتصادية والحدودية التي تعاني منها، وبالتالي فالدور الروسي لن يكون بهذا الشكل الذي تتوقعه بعض العناصر المبالغة في تضخيمها، ولا يجب أن ننسى أن هناك أقطابا عالمية جديدة توصف أيضا بالعملاقة قد فرضت منطقتها النووي والاقتصادي على العالم كالصين والهند ودول النمر الآسيوية، و أيضا كوريا الشمالية وإيران، والأكثر من هذا وذلك أن أمريكا لن تقف مكتوفة اليدين، متخذة وضع المتفرج على ما ستفعله روسيا، بل ستكون أول المعارضين لأي دور روسي في المنطقة وهو ما يظهر من التحركات المتتالية للحلف الأطلسي على جبهة أوروبا الشرقية خاصة بعد اندلاع أزمة جزيرة القرم، وكذلك من خلال تأزم العلاقة بينهما بخصوص ما يجري في العراق وسوريا وحتى بخصوص أزمة الخليج بين الرباعي العربي وقطر بعد زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للسعودية في ربيع 2017.

ثامنا: موقف الولايات المتحدة من الاتحاد الأوروبي دون بريطانيا وسيناريوهات المواجهة

تعتبر تجربة الحرب العالمية الثانية وكذلك الحرب الباردة خير مثالين على عدم رغبة أمريكا في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وذلك تخوفا من ثلاثة سيناريوهات أساسية يمكن تصورهما:

السيناريو الأول:

الخشية من انفصال باقي أعضاء الاتحاد الأوروبي تباعا، وعودة سياسة التحالفات التي كانت في أيام الحرب الباردة وهو طبعا ما تخشى أمريكا حدوثه، بل ستكون أمريكا مستعدة لدفع كل التكاليف وتغطية كامل الخسائر في مقابل عدم عودة الحرب الباردة، التي ستكون نتائجها حتما جد مكلفة، ولذلك فمن المحتمل عند بداية المفاوضات بين بريطانيا ودول الاتحاد أن تكون أمريكا لاعبا أساسيا فاعلا فيها، أو على الأقل سوف تعمل على توجيهها الوجهة التي تخدم مصالحها ومصالح حلفائها.

السيناريو الثاني:

التخوف من سيطرة ألمانيا على دول الاتحاد وجميع سياساته، وبالتالي عودة قوة وهيبة ألمانيا تدريجيا، واحتمال ظهور سياسة المجال الحيوي التي هي ثقافة وفلسفة ألمانية بحثة منذ عهد نيتشه و فيخته وصولا إلى هتلر، مما قد يعني عودة الحروب الأوروبية. الأوروبية من جديد. وفي حال رفض بريطانيا لكل للتوجهات الأمريكية سوف تقوم أمريكا بعزل بريطانيا عن دول الاتحاد، وفي مقابل هذا سوف تدعم الاقتصاد الاتحادي لأوروبا وتعطيه

دفعه تنموية قوية ليتخلص من مختلف المشاكل والأزمات التي كانت تعترضه، أو بمعنى آخر سوف تلعب أمريكا دور بريطانيا التقليدي مما يعني تقويض النفوذ البريطاني في كامل القارة العجوز.

السيناريو الثالث:

الخشية الأمريكيو. أوربية من تقرب روسيا من بعض دول الاتحاد خاصة (دول شرق أوروبا) وزرع ثقافة القطرية وإحياء سياسات القومية، التي قد تؤدي إلى إعادة ترتيب خارطة البيت الأوربي بشكل جديد، مغاير لكل التوقعات الغربية، خاصة وأنّ بعض الظروف قد توفرت، ومعلوم أنّ الصراع يحرك العلاقات الدولية ويصنع أوضاعا جديدة كما تصوره نظرية القوة في العلاقات الدولية، كما أنّ قضية ضعف العملات المحلية في مقابل العملة الأوربية الموحدة اليورو، و أنّ الكثير من الدول والشعوب في أوروبا صارت غير موافقة على السياسة المالية والنقدية في أوروبا. ولهذا فمن مصلحة أمريكا أن لا تخرج بريطانيا من الاتحاد، وحتى في حال خروجها وانفصالها نهائيا، سوف تقوم أمريكا بإعادة مختلف التعاملات بين بريطانيا والاتحاد الأوربي كما كانت وأكثر، وربما قد تتحمل جزء كبيرا من التكاليف والمصاريف التي قد تهدد بعض دول الاتحاد الأوربي، وذلك بهدف الإبقاء على التكتاف الأوربي في مواجهة أي تهديد خاصة التهديد الذي تمثله روسيا، التي بدورها تبحث عن مصالحها، وهو أمر بديهي ومعروف في العلاقات الدولية.

إذن مما تقدم فإنّ أمريكا كانت ومازالت ضد سياسة البريكسيت Brexit التي انتهجتها بريطانيا، حتى وغن لم تصرح بذلك بشكل رسمي، ولهذا فاستراتيجية أمريكا يحتمل أن تصنع وضعا جديدا في أوروبا بين بريطانيا و باقي دول الاتحاد الأوربي، فحتى إذا لم تبقى بريطانيا كعضو كامل في الاتحاد، فإنها سوف تتخذ وضعا جديدا قريبا من وصف شراكة أو برنامج من البرامج الأمريكية للشراكة والتعاون، التي تقوم بها مع العديد من دول العالم، (مثل برنامج الشراكة من أجل السلام PFP الذي قدمه الحلف الأطلسي لدول أوروبا الشرقية التي كانت أعضاء في حلف وارسو السوفياتي سابقا، وذلك بهدف إعادة تأهيلها في انتظار مرحلة قبولها كأعضاء كاملة العضوية) ومن هذا المنطلق فليس غريبا أن نرى عودة بريطانيا مجددا إلى الاتحاد، أو كما أسلفنا سابقا عن طريق استفتاء كالذي ساهم في خروجها منه.

إنّ هذا الواقع المحتمل قد تفرضه الديمقراطية كما قد تلغيه، والديمقراطية التي أخرجت بريطانيا من الاتحاد، هي التي قد تعيدها مرة أخرى، وبالتالي لا مكان للعواطف أو الحسابات الضيقة، وربما هذا ما لاحظته جميع المتابعون في قضية البريكسيت وكيف أنّ حكومة جيمس كامبرون قد رحلت مباشرة بعد ظهور نتائج الاستفتاء، وباعتبار أمريكا منذ عهد الرئيس مونرو الذي أصدر في 2 ديسمبر 1823 وتصريحه الشهير الذي أعلن فيه أنّ أي تدخل من طرف الأوروبيون في القارة الأمريكية سوف تعتبره أمريكا عملا عدائيا سترد عليه بالقوة، وهو نفس ما ذهب إليه الرئيس الأمريكي روزفلت في تمجيد مبدأ مونرو حين أكد بأنّ مبدأ مونرو قد يضطر الو م أ الى لعب دور الشرطي في القارة الأمريكية، خاصة في ظل الأطماع الأوربية إزاء دول المنطقة المفككة كالنزاع

الحدودي بين بريطانيا وفرنزا، هذا النزاع الذي تدخلت فيه الولايات المتحدة وفرضت على بريطانيا القبول بها كحكم في النزاع، وفي الأخير ربحت فرنسا ذلك النزاع بعد الضغط الأمريكي على بريطانيا.¹

مما تقدم يجب أن نؤكد على أن الواقع الدولي وما يجري فيه من تفاعلات ليدل بكل وضوح على وجود قوة عالمية واحدة تسيطر على كل تلك التفاعلات، سواء السياسية أو الاقتصادية أو التجارية أو العسكرية... الخ، بحيث تقوم لوحدها بمراقبة جميع دول العالم، وخاصة المناطق التي تمثل مناطق نفوذ أو بؤر توتر محتملة، ولذلك فهي تمتلك من الإمكانيات ما يكفي ويزيد للعب هذا الدور (البوليس العالمي) يقول أحد الباحثين الفرنسيين (أنيا سبورامونيه) مساندا هذا الطرح: " على المستوى الجيو.سياسي تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بوضع موات لفرض الهيمنة، لم تشهده أي دولة من قبل... تعتبر القوة البحرية الأولى في العالم... تعتبر الدولة الوحيدة التي تملك أسطولاً بحرياً في كل المحيطات والبحار الرئيسية...".²

كما أن المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية قد أسست لنظرية براغماتية قائمة على الإشراف والمراقبة لكل فواعل المجتمع الدولي، هذا الإجراء الذي يعتبر تاريخياً سبباً أساسياً في قوة وكذلك في الحالات العكسية ضعف الدولة، ولعلنا بتصفح الأحداث التاريخية نجد أن معظم الحضارات في العالم قد ضعفت أو حتى زالت نتيجة عدم مراقبتها للدول الأخرى التي يحتمل أن تشكل خطراً عليها، سواء بعدم مواكبة التطورات التي قد ترجح ميزان القوة للدول الجديدة وخاصة المجاورة لها.³ أو عن طريق الدخول في مرحلة البذخ والترف والخلود إلى الراحة والدعة والسكون، دون الاهتمام بعناصر البقاء على أقوى حال، وهذه كلها أمور تحدث عنها العلامة ابن خلدون، وعند الوصول إلى تلك المرحلة التي ستكون حتماً إيذاناً بزوال الملك بعد انهيار البنيان الاجتماعي الداخلي للدولة، وتسرب الخوف إلى قلوب قادتها، وصعوبة استرجاع أوضاع القوة الماضية، والتمسك بالماديات لدى سكان الدولة جميعاً حاكمين ومحكومين مما سيكون نذير انهيار حتمي لها.⁴

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة نقول بأنه مهما قيل عن سياسة البريكسيت Brexit التي انتهجتها بريطانيا منذ ما يقارب السنة مع دول الاتحاد الأوروبي، إلا أنه تبقى سياسة المصلحة العليا للدولة فوق كل اعتبار، وأن من المصالح الكبرى لأية دولة أن تعمل لصالح الإرادة الشعبية، وهو ما قامت به بريطانيا بطبيعة الحال تنفيذاً لرغبة مواطنيها الذين قرروا الانفصال في الاستفتاء.

¹ عبد العظيم رمضان، تاريخ أوروبا والعالم الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة، ج2، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د س ن، ص ص 159. 160.pdf

² عبد الفتاح مراد، العولمة والتنظيم الدولي المعاصر، الإسكندرية: دار الكتب والوثائق المصرية، د س ن، ص ص 58. 59.pdf

³ مبروك غضبان، محاضرات في مدخل للعلاقات الدولية، جامعة باتنة الجزائر، أقيمت على طلبه اللسانس والماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2000. 2001.

⁴ عبد الرحمان ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ط1، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص ص 181. 182.

كذلك مهما تكن الاحتمالات والسيناريوهات فيما يتعلق بقضية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إلا أنّ الحكومة البريطانية لها من الخبرة والتجربة ما سيمكنها من الخروج من الاتحاد وبأقل خسائر ممكنة، بل وبأقصى قدر ممكن من الريح، وهو عكس ما كان يتصوره نظرائهم من دول الاتحاد الاوربي، لأنه وبمجرد إعلان رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي يوم 29 مارس 2017 بداية تفعيل المادة 50 من اتفاقية لشبونة، وقّعت بريطانيا مع دولة قطر في الخليج العربي اتفاقا تجاريا ثنائيا بملايير الدولارات، وهو نفس ما حدث في الأزمة القطرية مع الرباعي العربي، ولهذا فالذكاء البريطاني سيستطيع أن يتكيف ويتفاعل مع كل الظروف، وهو طبعا نفس الموقف بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي الباقية التي لن تبكي على هذا الانفصال* بل سوف تعمل جاهدة على إكمال مسيرة الاتحاد ودفعه نحو الأفضل وأحسن مما كانت بريطانيا فيه، وهو الأمر الذي صرحت به كل من فرنسا وألمانيا عقب اتخاذ بريطانيا هذه الخطوة الانفرادية للخروج من المجموعة الأوروبية.

لكن رغم كل هذا التخوف من خروج بريطانيا من الاتحاد، إلا أنّ أمريكا وبصفتها حاملة مشعل الدفاع عن أوروبا، سوف تبذل كل ما في وسعها لمنع أي ضرر قد يصيب الاتحاد الأوروبي، وذلك لسبب بسيط لأنه يعتبر أفضل مضلة للوقوف أمام الأطماع الروسية التوسعية تاريخيا في المنطقة، ولهذا فالأمريكان سيستعملون أو بالأحرى سيبتكرون خططا استراتيجية مستقبلية لإعادة هندسة الخارطة السياسية والاقتصادية والعسكرية في كنف اتحاد أوروبي دون بريطانيا وربما أقوى من ذي قبل.

*قامت إيطاليا بعقد صفقة بقيمة 5 مليار دولار وذلك عبر بيع 7 قطع بحرية، المصدر قناة فرانس 24 شريط الاخبار يومي:4 و 5 أوت 2017.

واقع الدور التركي الراهن ضمن أدوار الفواعل الإقليمية والدولية تجاه النزاع السوري.

The reality of the current Turkish role within the regional and international roles towards
the Syrian conflict

حسين لعريض باحث في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية
جامعة صالح بونيدرقسنطينة 03 – الجزائر-

Abstract

The aim of this article is to shed a light on the most regional and international variables that have an obvious impact on the Turkish foreign policy role during the governance of the justice and development party towards the Middle East. However Turkey has a clear vision since 2002, the period that the Justice and Development Party won the elections in Turkey, which see that Turkey is not only a terminal State as was seen during the cold war, but a State has the ability to be a central State and to play a major role in the middle east.

Since the 2010 the period that the Arab arena knew some political movements started in Tunisia and then to other nearly most Arab countries against their political regimes, what makes that influenced the roles a lot of international and regional actors, so our question is how can these roles of some international and regional actors influence the Turkish role in the middle east during the Syrian conflict?

Keywords: Turkey, The Middle East, the Syrian Conflict, the regional environment, the International environment.

ملخص:

سنتطرق في هذا المقال إلى أهم المتغيرات التي أفرزتها بيئة الشرق الأوسط و البيئة الدولية وما لها من تأثير مباشر و غير مباشر على توجهات و مواقف السياسة الخارجية التركية تجاه النزاع في سوريا ، وذلك من خلال التطرق إلى علاقات تركيا مع بعض الفواعل في الشرق الأوسط، و الدول الكبرى في العلاقات الدولية، التي لها تأثير ودور كبير في الشرق الأوسط، في ظل سياسة خارجية تركية جديدة ترفض نهج السياسة الخارجية الرجعية و التي تطور مواقفها إزاء قضايا بيئتها الإقليمية و الدولية، أخذاً بعين الاعتبار شروطها الخاصة، مع تبني نظرية الدور كمقاربة نظرية منهجية للتقرب من الظاهرة موضوع الدراسة.

الكلمات المفتاحية: تركيا، الشرق الأوسط، النزاع السوري، البيئة الإقليمية، البيئة الدولية

مقدمة:

عرفت بيئة الشرق الأوسط لعقود طويلة، الكثير من التوترات و الصراعات حتى أصبحت تعرف ببؤرة التوتر في العالم، تتداخل و تتقاطع فيها الكثير من المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى و حتى بعض الفواعل الإقليمية على اختلاف توجهاتها و أيديولوجياتها في المنطقة. كانت تركيا متجهة نحو الغرب في ظل كمال أتاتورك مؤسس الدولة التركية العلمانية الحديثة، وحتى الحكومات التي تعاقبت وراءه حملت نفس التوجهات، متشعبة بالثقافة الغربية، منخرطة في تحالفات معها. ومع مجيء حزب العدالة و التنمية ذو التوجهات الإسلامية ، عرفت السياسة الخارجية التركية نقلة نوعية نوعاً ما من خلال المبادئ التي يحملها هذا الحزب خاصة على مستوى السياسة الخارجية، فبعد أن كانت تركيا بمثابة دولة حاجز، أراد هذا الحزب بتوجهاته الجديدة أن يجعل منها دولة محورية (central state) لها إمكانية لعب دور إقليمي في المنطقة من خلال الإمكانيات التي تتمتع بها تركيا من مقومات اقتصادية و وعسكرية و موقع جغرافي. و التوجه نحو محيطها الإقليمي العربي من خلال سياسة تصفير المشاكل مع الجيران من خلال سياسة تصفير المشاكل مع الجيران zero problems و إتباع دبلوماسية متعددة الأبعاد يمكنها من لعب هذا الدور على المستوى الإقليمي و المستوى الدولي. ففي ظل بيئة تتقاطع فيها و تتداخل مصالح و استراتيجيات الدول الكبرى، و التي تضم مختلف الأيديولوجيات و الأعراق، على غرار بعض الفواعل الإقليمية وما تشهده هذه المنطقة من تحولات سياسية و توترات عانت منها المنطقة و لعدة حقب من الزمن، هذا يأخذنا إلى التساؤل التالي: كيف كان تأثير مختلف متغيرات البيئتين الإقليمية و الدولية على دور و توجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى غاية التحولات السياسية التي عرفتها المنطقة في إطار ما يسمى الربيع العربي خاصة النزاع في سوريا؟

أ- تأثير محددات البيئة الإقليمية على السياسة الخارجية التركية:

1- التنافس التركي الإيراني: تعتبر كل من إيران و تركيا دولتان غير عربيتان في الشرق الأوسط. تعود العلاقات التركية الإيرانية إلى سنة 1639 تاريخ توقيع " معاهدة قصر شيرين " و التي وضعت حد للحروب و الخلافات بين العثمانيين و الصفويين، كما وقعا (ميثاق سعد أباد و ميثاق بغداد)، و الذي عرف بمنظمة المعاهدة المركزية (cento).¹ لقد لقيت الثورة في إيران سنة 1979 اعتراف من تركيا بالنظام الجديد، كذلك تبنت تركيا موقف الرفض جراء احتلال الطلبة الإيرانيين للسفارة الأمريكية نفس السنة، و العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على إيران، فبالرغم من مظاهر التوافق و البوادر الإيجابية في العلاقات بين البلدين، إلا أنها لا تكاد تخلو من بعض مظاهر التوتر و الاختلاف و التي تتمحور بالدرجة الأولى في:²

أ- الدعم و المساندة المستمرة للمنظمات الإسلامية التركية المعارضة.

ب- التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية التركية.

ج- الدعم الإيراني لحزب العمال الكردستاني.

د- التباين في المواقف والمصالح تجاه النزاع على السلطة في سوريا.

من خلال هذه النقاط نلمس أن هناك تنافس واضح بين الدولتين يعود بالدرجة الأولى إلى تطوع كل منهما إلى الهيمنة الإقليمية في الشرق الأوسط.

-بعد 11 سبتمبر 2001، تجلت نوايا الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في العراق، ما من شأنه أن يؤثر على تركيا التي تخشى من قيام دولة كردية في شمال العراق، مما أدى بها إلى توثيق تحالفها مع إيران لمحاصرة التهديد الكردي في المنطقة.

-لقي وصول حزب العدالة و التنمية للحكم في تركيا نوفمبر 2002، ترحيب واسع لدى الطرف الإيراني لما للحزب من توجهات إسلامية، حيث ساعد وصول حزب العدالة و التنمية لثلاث مرات على التوالي للحكم في تركيا من تقريب وجهات النظر بين العلاقات التركية الإيرانية وبناء جسور للتواصل و التعاون الاقتصادي و التجاري من خلال تبني سياسة خارجية تركية قائمة على تصفير المشكلات مع الجيران و محاولة تركيا إحداث نوع من التوازن مع الكفة الإيرانية في المنطقة. فهي تؤكد على ضرورة بناء تعاون من خلال المناطق

¹- رضا هلال: السيف والهِلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان، الصراع بين المؤسسة العسكرية و الإسلام السياسي، (دار الشروق، بيروت، لبنان)، الطبعة الأولى، 1999، ص 187.

²- بشير زهري الروسان، السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا (1990-1999)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 2004، ص ص 93-96.

التجارية الحرة ورفع قيود التأثيرات وبناء تكامل تحتي و عرض خدمات وساطة، وبهذا فالعلاقة بينهما تعرف كفرصة وحالة تنافس في نفس الوقت.¹

هناك عدة عوامل ساعدت في التقارب الإيجابي في العلاقات التركية الإيرانية نلخصها فيما يلي:

1- هناك أرضية مشتركة بين الطرفين تتمثل في الهاجس الكردي و الخوف من تنامي نفوذ حزب العمال الكردستاني، مما قد يهدد الأوضاع في كلا البلدين مما أدى إلى تعاون استراتيجي-أمني بين الطرفين.

2- هناك رغبة ملحة من الطرف الإيراني على وجه الخصوص للتقرب من تركيا و التي تراها بمثابة النافذة المحايدة التي تطل بها على المجتمع الدولي دون فقدان مكانتها و هيبتها. هذا ما أدى إلى تنامي اقتصادي عرف أوجه ما بينهما، حيث وصل حجم التبادل الاقتصادي و الأمني إلى درجة رفيعة المستوى، وقد قدر حجم التجارة بين تركيا و إيران سنة 2000 إلى بليون دولار و قد ارتفع سنة 2005 ليصل إلى 4 بلايين دولار، ثم وصل إلى 10 بلايين دولار سنة 2008، وهذا قد أدى إلى جلب نمو حجم تبادل تجاري و تفاؤلاً لكليهما، وهذا ما صرح به أردوغان أن العلاقات الثنائية بين الجانبين ستحقق المزيد ويصل إلى مستوى رفيع السنوات القادمة و هو ما صرح به كذلك الطرف الإيراني.

3- يتفق الموقف الإيراني مع الموقف التركي في ثلاث نقاط هي:²

أ- معارضة الاحتلال الأمريكي للعراق: حيث عبر الطرفان عن قلقهما إزاء انهيار إقليم و العمليات التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني شمال العراق التي تعتبر أكبر تهديد أمني لهما معاً، و قد وقعا اتفاقية أمنية في أبريل سنة 2008 لمكافحة الإرهاب.

ب- تصدير الغاز من إيران إلى تركيا: على إثر توقيع اتفاقية (طهران-أنقرة)، لتصدير الغاز الطبيعي الإيراني لتركيا) التي تعتبر هذه الأخيرة تابعة في هذا المجال من أجل تحقيق مصالحهما الوطنية)، بالرغم من معارضة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت منطقة للتعاون الثنائي مع تركيا.

ت- الاستعمال السلمي للطاقة النووية الإيرانية: ساندت تركيا هذا البرنامج النووي على الرغم من العقوبات المفروضة على إيران، حيث عقدت مع دولة البرازيل على صفقة تبادل الوقود الإيراني وهو ما يعكس كذلك مساندتها للبرنامج.

لم تكن تركيا تخشى من البرنامج النووي الإيراني وهذا ما تجلّى في العديد من التصريحات التي جاءت على لسان طيب رجب أردوغان لأكثر من مرة، خاصة في زيارته سنة 2009، حيث صرح مؤكداً " أن تجربة الطاقة النووية الإيرانية، هي تجربة إنسانية ذات أهداف إنسانية". وقد هاجم أردوغان الولايات المتحدة الأمريكية بعد عودته من إيران قائلاً " أعتقد أن هؤلاء الذين يتخذون هذا الموقف، الذين يريدون هذه العقوبات

¹-رضا هلال، السيف والهلال، مرجع سابق ص 187.

²- حقي أوغور، تركيا وإيران: البعد عن حافة الصدام، في: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى،

2009، ص-ص 229-230.

المتعطسة، يحتاجون هم أولا التخلص منها".¹ وهذا أظهرت تركيا أنها لا ترى في إيران عدوا و خصما بل حليف وجار وصديق، وهذا قد تجلى من خلال العلاقات الاقتصادية و حجم التبادلات التجارية الذي وصل إلى مستوى ايجابي رفيع و كذلك القضايا الأمنية المشتركة كالقضية الكردية بعد احتلال العراق.

لكن مع موجة التحولات السياسة التي طالت المنطقة خاصة العربية و النزاع على السلطة في سوريا على وجه الخصوص، يمكننا القول أن السياسة الخارجية التركية لا تتطابق مع المصالح الإيرانية. فبقاء العديد من المشكلات و القضايا تقيد من حركية و مرونة تركيا و تمنعها من التحرك إقليميا، بالمقابل ترحب إيران بهذه المشكلات، فعلى سبيل المثال فإن أي تقارب سوري إسرائيلي سيبعد سوريا عن إيران استراتيجيا.² فبالنسبة لوحدة الصف العربي نجد أن تركيا تسعى إلى أن يكون متين، في حين نجد أن إيران تساهم بأي طريقة في إيجاد شروخ طائفية ودينية و مذهبية و سياسية في المنطقة، لم تكن كذلك قبل أن تضع استراتيجيتها للارتقاء الإقليمي موضع التنفيذ.

- بالرغم من أن العلاقات التركية الإيرانية كانت تتخللها الكثير من الجوانب الإيجابية للطرفين خاصة في بعض القضايا الأمنية و المجالات الاقتصادية، إلا أن المتتبع لمسارات النموذجين التركي و الإيراني خاصة في ظل بيئة سياسية تشهد تغيرات و تحولات على العديد من المستويات ، سيرى أن هناك إمكانية للتباعد في العلاقات ما بينهما، فتركيا تسحب البساط أمام القضايا التي تتخذها إيران و تستعملها كذريعة للارتقاء إقليميا.

(2)-العلاقات التركية الإسرائيلية: إن المتمعن في تطور العلاقات التركية الإسرائيلية يجد أن لها جذور تعود إلى سنة 1949 وهو تاريخ إعلان قيام دولة إسرائيل، حيث أشار الرئيس التركي آنذاك عصمت إينونو في نوفمبر 1949 للاعتراف بإسرائيل قائلا " لقد تم إنشاء علاقات مع دولة إسرائيل، و نأمل أن تصبح هذه الدولة عنصر سلام و استقرار في الشرق الأوسط".³ وهذا تكون تركيا أول دولة إسلامية تعترف بدولة إسرائيل، و هنا نلاحظ أن عمر العلاقات التركية الإسرائيلية هو عمر دولة إسرائيل نفسها. لقد تطورت العلاقات التركية الإسرائيلية وأخذت عدة منحنيات و أشكال، وتطورت بشكل متصاعد في العديد من المجالات العسكرية و الأمنية و السياسية و الدبلوماسية و حتى المجالات الاقتصادية. و لقد حققت العلاقات بينهما خاصة في الجانب الأمني تقدما ملحوظا و تطور إيجابي حيث كان يسمح لطائرات الدولتين باختراق المجال الجوي بحرية لكلتا الدولتين، كما أن هناك العديد من المناورات العسكرية المشتركة، كما تم

¹-Aaron Stein and PHilipp C. Bleek; "TURKISH-IRANIAN RELATIONS : FROM" friends of benefits " to " it's complicated", insight turkey Vol,/ 14 /No.4/2012, p 139.

² - Gareth.H. Jenkins, Occasional Allies, Enduring Rivals: Turkey's Relations With Iran, Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program, may 2012, p 39.

³ - Rune Slot, TURKEY'S FOREIGN POLICY ;A realist and constructivist assessment of the change in Turkey's foreign policy since the end of the Cold War, global studies, 23 march 2013, p 55.

عقد العديد من الصفقات كبرامج تحديث مقاتلات و طائرات و دبابات و صواريخ تركية بأجهزة و صواريخ إسرائيلية متعددة الاستعمالات تبلغ ملايين الدولارات... الخ.

-بعد فوز حزب العدالة و التنمية بالسلطة في تركيا نوفمبر 2002، استمرت العلاقات التركية الإسرائيلية وإن عرفت توترات فيما سبق، إلا أن الاتفاقيات لم تلغ، حيث تبادل الطرفين الزيارات و استقبل وزير الخارجية الإسرائيلية آنذاك سيلفان شالوم في أنقرة أبريل 2003 من قبل الرئيس التركي آنذاك عبد الله غول . و كانت هذه الزيارة جراء مساعي الوساطة التي قام بها اللوبي اليهودي في أمريكا و قد استقبل أيضا من قبل الرئيس السابق أحمد نجدت سيزر.¹

لقد توالى الزيارات المتبادلة و التي أسس لها الاتفاق الاستراتيجي حيث شهدت هذه الفترة من 1997 إلى سنة 2000 زيارات متبادلة حتى تاريخ اندلاع انتفاضة الأقصى سبتمبر سنة 2000 و التي تبنت جرائها تركيا موقف يدين مشروع استخدام إسرائيل للقوة المفرطة ضد الفلسطينيين، فعلى الرغم من التوتر في العلاقات و على ضوء المواقف العدائية للوبي اليهودي في واشنطن ضد مواقف تركيا من العدوان الأمريكي على العراق سنة 2003، و على الرغم من تصريحات أردوغان الذي وصف إسرائيل بأنها دولة إرهابية ورفضه علنا بعدم رغبته في استقبال شارون، إلا أن التنسيق على المستوى الأمني سرعان ما عرف اتفاق ايجابي من جديد. وهذا على خلفية تفجيرات اسطنبول و التي استهدفت فيها معبد يهوديين، وهنا شكل وفد تركي رفيع المستوى يضم آنذاك مدير أمن اسطنبول جلال الدين جراح و مسئولين في جهاز الاستخبارات و إدارة و مكافحة الإرهاب في 25 فيفري سنة 2004 بزيارة لإسرائيل.²

-قام أردوغان في مطلع ماي 2005 مع كبار الموظفين ورجال الأعمال في الدولية بزيارة إلى إسرائيل، بهدف تحسين العلاقات و المشاركة في جهود السلام (كانت الزيارة تحمل في طياتها بعد اقتصادي أكثر شيء)، و هو ما جعل أحد الكبار المسئولين في الخارجية الإسرائيلية يصحح بقوله: " إن تشكيلة الوفد التركي تدل على أهمية الشق الاقتصادي في اللقاءات الثنائية".³

كما رأى سيلفان شالوم أن هناك إمكانية أن تكون تركيا بمثابة جسر بين إسرائيل و الدول العربية و هو ما أكده من خلال استقباله أردوغان بحفاوة كبيرة و قال: " إن الإسلام المعتدل لديه القدرة على إقامة جوار مع إسرائيل". لقد استمر الطرفان بالالتزام بالاتفاقيات الموقعة و هذا إن كان على حساب سوريا نفسها، ففي سنة 2009 و بعد قيام الطائرات الجوية الإسرائيلية بالهجوم على منطقة دير الزور السورية اعتقادا

¹- علي حسين بكير، التنافس التركي الإيراني على النفوذ في المنطقة العربية، مركز الخليج للأبحاث، (مجلة آراء حول الخليج) الإمارات، العدد 55، أبريل 2009.

²- د.كمال الأسطل و أوثام النجار، العلاقات التركية - الإسرائيلية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي (فترة التسعينات من القرن العشرين)، (الهضبة)، المجلد الثاني عشر، فيفري 2011، ص 137.

³- محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والعلاقات الخارجية، مصدر سابق ص 209.

منها أنها منشأة نووية، و اخترقت بذلك المجال الجوي التركي ذهابا و إيابا، كما اعتذر الطرف الإسرائيلي كذلك على براميل الوقود التي سقطت على الأراضي التركية، وبالرغم من كل هذا، إلا أن الطرف التركي غض الطرف عن هذه المواقف و اعتبرها مسألة منتهية، وهو ما فتح المجال الأمني أمام الدولتين للقيام بمناورات عديدة في الأناضول، وهو ما يؤكد تسهيل المجال الجوي التركي أمام الطيران الإسرائيلي للقيام بأي غارة على سوريا.¹

أما فيما يخص العدوان الإسرائيلي على غزة نهاية عام 2008، فقد كان بمثابة نقطة محورية في العلاقات بين الدولتين، حيث عرفت هذه الفترة توتر و خلاف شديد خاصة من الطرف التركي الذي استهجن العدوان، وهو ما أثار صدمة كبيرة لدى الساسة الإسرائيليين الذين اعتقدوا أن المصلحة الإستراتيجية العسكرية تعلق كل التوترات بين الدولتين، و قد غادر أردوغان مؤتمر دافوس غاضبا و الذي كان بشأن الوضع في غزة، و قد كان الموقف مدين و مستنكر للطرف الإسرائيلي ، حيث علت لهجة الخطاب التركي لتصل إلى حد تهجم أردوغان في تصريحاته على الطرف الإسرائيلي الذي مثله شمعون بيريس.² و قد زادت حدة التوتر خاصة بعد الهجوم الإسرائيلي على قافلة الحرية و نزل قوات خاصة تابعة للبحرية الإسرائيلية على السفينة التركية مرمرة و قتل عشرات الأتراك سنة 2010، و التي اعتبر نقطة تحول كبيرة و مهمة في مواقف تركيا تجاه إسرائيل و تجاه القضية الفلسطينية و منطقة الشرق الأوسط.

- بالمقابل أدرك الطرف الإسرائيلي مجموعة من الرؤى و الأسباب التي ساهمت في تردي العلاقات مع الطرف التركي و التي تعود حسبهم إلى:³

1- اختلاف سياسة النخب الجديدة التي تمارس الحكم في تركيا منذ 2002، واعتمادها على استراتيجية جديدة تجاه دور تركيا في منطقة الشرق الأوسط، و طبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة و إسرائيل.

2- إتباع إسرائيل الحل العسكري في مواجهتها للانتفاضة الفلسطينية، و استخدام العنف و القمع و سياسة التصفية الجسدية ضد كوادر الفصائل الفلسطينية و قادتها، الأمر الذي رفضته الحكومة التركية التي حظيت بقبول شعبي عربي و فلسطيني، و تأييد لمواقفها في أوساط الشعب العربي الفلسطيني و كذلك التركي. أما من وجهة نظر الأتراك أن المواقف السلبية تجاه إسرائيل تجد طريقها من خلال التصريحات الغاضبة الرسمية الصادرة عن حكومة مسلمة محافظة تقوم بإعادة تعريف العلاقات التركية في المنطقة.

- النزاع السوري و التقارب التركي الإسرائيلي: حدث تقارب واضح في وجهات النظر بين تركيا و إسرائيل فيما يخص النزاع السوري منذ 2011 إلى حد الآن، فكلتا الدولتين تؤيد سقوط النظام السوري القائم في

¹- محمد نور الدين، أنقرة: من السلام عليكم إلى شالوم، (السفير)، 15/04/2003، ص 11.

²- وليد رضوان، العلاقات التركية العربية، (شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، بيروت، 2006) الطبعة 1، ص 399.

³- غالبا ليندا شتراوس، فضيات جديدة في سياسة تركيا الخارجية و الأمنية و انعكاسات ذلك على إسرائيل، ترجمة يوسف غنيم، رام الله: هيئة التوجيه السياسي و المعنوي، (2010)، ص 24.

تصريحاتها أو من خلال الدعم والتسليح العلني و السري لفصائل المعارضة السورية (منذ إعلانها رفع واستخدام السلاح ضد بشار الأسد) من أجل تمكين هذه الأخيرة للوصول إلى سدة الحكم مما يخدم مصالحهما الإستراتيجية و القومية في المنطقة ككل.¹

-أخيرا نقول أنه من خلال حسابات عقلانية بحثية، نرى أنه من مصلحة كل من تركيا و إسرائيل زيادة الروابط فيما بينهما، فمع سياسة صفر مشاكل مع الجيران، و رغبة تركيا في أن تصبح وسيط سلام في الشرق الأوسط، تبقى إسرائيل الجار الرئيسي، فحتى في ظل التوترات و الخلافات القائمة بينهما أكدت تركيا على مواصلة تعاونها مع إسرائيل فيما يخص شراء طائرات دون طيار و تطوير دباباتها...الخ. بمعنى أن العلاقات بين البلدين و لو شابها بعض التوتر فإنهما مازالا يحتفظان بعلاقات استراتيجية مشتركة.

3)- الدور الإقليمي لتركيا في ظل التحولات السياسية العربية:-انتهجت السياسة الخارجية التركية مع مجيء حزب العدالة و التنمية مقاربة جديدة، حيث تبنت خلالها تصفير المشكلات مع دول الجوار و تبني دبلوماسية فاعلة و التطلع لدور محوري كبير في الشرق الأوسط و العالم الإسلامي، حيث يمكن الحديث عن ديناميكية جديدة مقارنة بالمراحل السابقة، لمواجهة تركيا العديد من القضايا المتعددة التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط منها:

أ- احتلال العراق 2003: رفضت تركيا الاستجابة للمطالب الأمريكية فيما يخص مبادرتها لاحتلال العراق سنة 2003، و الذي اعتبر بمثابة المشهد الحقيقي الأول و الوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية الجديدة. و اعتبر كذلك بمثابة الامتحان الأول للحزب الحاكم و الذي حظيت جراه الحكومة التركية الجيدة بقاعدة شعبية كبيرة علة مستوى الرأي العام التركي و كذلك العربي، و حتى ضمن الأوساط الغربية المعارضة للتدخل الأمريكي في العراق، و يرجع الموقف التركي من رفض احتلال العراق إلى عدة أسباب منها:²

- 1- محاولة تركيا حشد الموقف العربي والإقليمي لمنع خيار الحرب على العراق.
- 2- موقف الرأي العام التركي المعارض لخيار الحرب على العراق.
- 3- التخوف التركي من تنامي دولة تركية شمال العراق نتيجة التدخل الأمريكي و ما ينجر عنه من تأثير على أكراد تركيا في جنوب شرق الأناضول.
- 4- التخوف التركي من هجرة الأكراد داخل تركيا جراء نتائج الحرب و تبعات ذلك الاقتصادية.
- 5- توافق تركي مع الشأن الأوروبي المعارض للحرب على العراق، خاصة و أن تركيا تتطلع للالتحاق بالاتحاد الأوروبي.

¹- محسن صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، بيروت: (مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، 2010)، ص-ص 199-200.

²- صلاح عبد الحميد، رجب طيب أردوغان مؤسس تركيا الحديثة، الطبعة 1، القاهرة: (مكتبة جزيرة الورد، 2012)، ص ص 158-159.

ب- موقف تركيا من الصراع العربي الإسرائيلي: لقد تجلى الدور التركي مع حزب العدالة و التنمية في الصراع العربي الإسرائيلي من خلال مواقفها خاصة ضد الجانب الإسرائيلي بداية من العدوان الإسرائيلي على لبنان سنة 2005، من تنديد و اتهام للدولة الإسرائيلية بالإرهاب جراء قتل المدنيين، و هو السيناريو الذي تكرر لاحقا مع العدوان الإسرائيلي على سفينة مرمرة التركية، حيث جاء الموقف التركي مناهضا للأعمال الإجرامية التي تقوم بها إسرائيل.¹

ج- الموقف التركي من المستجدات العربية الراهنة: لقد شهدت موجة التغيير التي طالت العديد من الدول العربية منذ سنة 2011، بدا من انتفاضة تونس، العديد من التساؤلات حول أدوار العديد من الفاعلين في المنطقة إقليميا و دوليا، خاصة تركيا بحكم الجوار الجغرافي و الأبعاد الحضارية و التاريخ المشترك مع المنطقة العربية على أساس الحكم العثماني لهذه المنطقة و لعدة قرون.

منذ وصول حزب العدالة و التنمية السلطة في تركيا ، تزايد الاهتمام بالدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، و مع تنامي ظاهرة الاحتجاجات الشعبية في أغلبية الدول العربية ما عرف بـ "الربيع العربي"، تعاملت تركيا مع هذا الحراك السياسي بمرونة، حيث تعددت مواقفها، في بادئ الأمر تعاملت مع الحالة التونسية بشيء من الحذر و بعد انتقال العدوى لمصر، طالبت الحكومة التركية النظام المصري بإصلاحات ثم تفاقم الأمر إلى درجة مطالبة أنقرة النظام المصري بالرحيل. أما فيما يخص القضية الليبية، فقد كانت السياسات التركية إزاء التدخلات الأجنبية في ليبيا أكثر تحفظا، حيث عارضت فرض العقوبات و خطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم الناتو، و تبنت الموقف السلمي الإغاثي مع الإبقاء على قنوات الاتصال مفتوحة لأداء دور الوسيط. أما بالنسبة للبحرين فقد كان موقف تركيا أكثر تحفظا و حذرا، حيث اكتفت بدعوى الأطراف إلى ضبط النفس و الدعوة للقيام بإصلاحات و الاستجابة للمطالب الشعبية دون تجريح للنظام البحريني، و التحذير من مغبة الانقسام الشيعي/السني (الطائفي) في المنطقة.² وقد تراجع الدور التركي في القضية اليمنية، بتجنب أنقرة التدخل المباشر و اكتفت بندايات عامة من أجل تحسين أوضاع اليمن مستقبلا من خلال التحول الديمقراطي و الانفتاح على المزيد من الحريات و حقوق الإنسان، كما عبرت عن دعمها للمبادرة الخليجية لانتقال السلطة و لمعالجة الأزمة اليمنية.

-الموقف التركي من النزاع على السلطة في سوريا: مع تصاعد حدة النزاع على السلطة في سوريا بين الفصائل المعارضة لبشار الأسد و القوات المسلحة لهذا الأخير إلى حد المواجهة العسكرية واستخدام الأسلحة بكل أنواعها، تجلى الموقف التركي بوضوح في مساندة القوات المعارضة للنظام السوري القائم على المستويين

¹ -أمر الله إيشلر و آخرون: "تركيا وإسرائيل وحصار غزة"، (شهرية الشرق الأوسط)، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد 14، 2010، ص ص 45-46.

² - طایل يوسف عبد الله العدوان، الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا و إيران نحو الشرق الأوسط (2002-2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 15 ماي 2013، ص 97.

العسكري من خلال دعم وتسليح المعارضة وكذلك من الجانب اللوجستي و الإعلامي وهذا طبعا راجع إلى عدة حسابات عقلانية ما من شأنها إسقاط الحليف الاستراتيجي لإيران وهو النظام السوري مما قد يعيق التحرك الإيراني وارتقائه إقليميا. كانت المبادئ الثلاثة لحزب العدالة و التنمية من التحولات السياسية العربية، مهمة جدا بالنسبة لفهم موقف تركيا، و هذه المبادئ هي:¹

1- الحاجة للتغيير في منطقتنا هي أمر أساسي، و لايمكن أن تستمر الأنظمة التي تمارس الظلم على شعبيها و التي تتبع الأساليب النخبوية والاقصائية في الحكم في المنطقة.

2- يجب ضمان تنفيذ مسيرة التغيير هذه القاعدة الشعبية في أوسع أشكالها.

3- يجب تحمل سيرة التغيير، إرادة المجتمعات بكل أطيافها و أن تنسجم معها.

ب- تأثير محددات البيئة الدولية على دور السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط.

1- العلاقات التركية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001: تعتبر العلاقات التركية الأمريكية في إطارها الشامل اسبق من ظهور الدولة التركية الحديثة، حيث تعود إلى القرن 18 في عهد الدولة العثمانية، غير أنها لم ترتق إلى مستوى متطور آنذاك، و قد سارعت الولايات المتحدة في خطى أوسع للتقارب مع تركيا الحديثة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، تدفعها نحو ذلك مصالح سياسية و اقتصادية و عسكرية و رغبات أمريكية تجد تفسيراتها في دعوة الرئيس الأمريكي " هاري ترومان " الممثلة في قوله عام 1945 " إذا لم يقابل السوفييت بقبضة من حديد فإن العالم سوف يكون في طريقه إلى حرب عالمية ثالثة ". من جهة أخرى نرى تاريخيا في السياسة الخارجية أن الرغبة الملحة و الهدف الأساسي لتركيا هو أن تكون عضو في عائلة الأمم الغربية و هذا ما يؤكد " أورال ساندر " بقوله: " إن الميل الأساسي الذي ظهر لإقامة روابط وثيقة مع الغرب لا يمكن أن يعرف كسياسة تفضيل محدودة و مؤقتة، تطمح لإحباط أي تهديد ضد أمن و سلامة الأراضي الإقليمية التركية لكن ليظهر استمرارية مفاجئة ".² استفادت الولايات المتحدة من خلال سياسة الاحتواء (Containment Policy) أثناء الحرب الباردة من الدور الاستراتيجي و الجدار المنيع التي تقوم به تركيا ضد التوسع السوفيتي، و التي حظيت تركيا بمكانة مرموقة في السياسة الأمريكية، حيث كانت تحظى بمساعدات و معونات اقتصادية و عسكرية كبيرة في إطار ما يعرف بـ "مبدأ ترومان" مقابل بناء قواعد عسكرية استراتيجية أمريكية على أراضيها.

تأثير احتلال العراق على العلاقات التركية الأمريكية منذ سنة 2003: لقد كان قرار شن حرب على نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين، واجتياح العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية 2003، من قبل

¹- سامي شورش، " تركيا واليونان، أفق جديدة للعلاقات "، (الغد)، 10/10/2009، ص 02.

²- سعد حقي توفيق، " السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي 2002 – 2003 "، (مجلة العلوم السياسية)، العددان 38-39، 2009،

ص 04.

إدارة بوش الابن، بمثابة الموقف المحرج لتركيا التي وجدت نفسها بين المطرقة و السندان، حيث رفضت القرار لتخوفها من قيام دولة كردية شمال العراق على أنقاض دولة عراقية منهارة جراء الحرب هذا من جهة، أما من جهة أخرى اعتماد تركيا على الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى اقتصاديا و عسكريا مع رفضها لقرار واشنطن لشن حرب على العراق. هذا ما أدى بالحكومة التركية إلى اللجوء إلى البرلمان التركي في 18 فيفري 2003، من أجل الحصول على الموافقة لدخول القوات الأمريكية إلى الأراضي التركية لتعبر إلى العراق، لكن الأمر كان مفاجئ، حيث أظهرت نتائج استطلاع الرأي العام أن 90% من الشعب التركي يرفضون الحرب على العراق، إلى جانب أعضاء من حزب العدالة و التنمية. وهذا كانت نتائج البرلمان بالرفض وهو ما سبب حرج فعلي للحكومة التركية التي لا تريد للولايات المتحدة أن تتهمها بالوقوف ضد خططها و مصالحها الإستراتيجية.

استطاعت الحكومة الأمريكية من إقناع أكثر من 60% من شعبيها بضرورة القضاء على النظام العراقي، متهمه إياه بأنه نظام إرهابي يمتلك أسلحة دمار شامل وهو الذي يقف وراء هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، و بالتالي يجب القضاء عليه و إزاحة هذا النظام الذي أصبح يشكل تهديد للولايات المتحدة و منطقة الشرق الأوسط و العالم بأسره. وقد جاء هذا على لسان بعض المحافظين الجدد مثل "كاجان" و "وليام كريستول": "إن الضربة القاضية المدمرة ضد صدام حسين و المتبوعة بدعم أمريكي من أجل إعادة بناء العراق، ووضعه في الطريق نحو الحكم الديمقراطي، له تأثير عميق على العالم العربي نحو الأفضل". ساهم الرفض التركي لقرار الحرب على العراق في زيادة التقارب التركي العربي، و استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية احتواء بعض التوترات من خلال التنسيق مع تركيا حول نشاطات و هجمات حزب العمال الكردستاني من الأراضي العراقية على تركيا، وأقيم " مركز أنقرة لتنسيق المعلومات" سنة 2004، وعرفت العلاقات تحسن متصاعد مع مجيء إدارة أوباما ، حيث تبادل الطرفان الزيارات من 2007 حتى سنة 2009، وبدأت العلاقات فيما بينهما مرحلة جديدة من التطور و تعميق للتعاون الاقتصادي و الأمني من جيد، وقد تقاربت المصالح بينهما خاصة مع النزاع السوري، مع وجود بعض التوترات مثل وجود تنظيم الدولة الإسلامي الذي يهدد المصالح التركية في المنطقة.¹

توافق تركي- أمريكي تجاه النزاع السوري: إلى جانب تركيا، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحيلولة دون بقاء نظام بشار الأسد عكس نظيره الروسي الذي يحاول بشتى الطرق الحفاظ على الحليف الاستراتيجي في المنطقة بعد إيران. هذا ما يعكس تقارب في رؤى الولايات المتحدة و تركيا في سعيهم إلى إضعاف الحلف الروسي الإيراني وبناء سد منيع تجاه أدوارهم في المنطقة من خلال دعم قوات المعارضة السورية بكل

¹- إياد عبد الكريم مجيد، "الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية (تركيا أنموذجا)", (مجلة العلوم السياسية)، العدد 46، 2012، ص

الوسائل ومن أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة وإسقاط النظام السوري وتحقيق مصالحتها الإستراتيجية و الأيديولوجية.

ما يمكن قوله أن وجود نظام علماني ديمقراطي في بلد مسلم كتركيا، ووجود حزب العدالة و التنمية الذي يعتبر حزب معتدل، هو خير نموذج تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية للعالم العربي و الإسلامي، فتركيا كعضو في حلف شمال الأطلسي هي بمثابة أداة في يد الولايات المتحدة لتمير سياساتها و خططها الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط.¹

مسار انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية: كانت هناك ثلاث تطورات مهمة مع مجيء حزب العدالة و التنمية سنة 2002، وضعت تركيا أخيرا على حيز الطريق إلى افتتاح مفاوضات الانضمام، كانت الخطوة الأولى هي التي قام بها البرلمان التركي في شهر أوت نفس السنة للتصديق على رزمة من 14 إصلاح منها إلغاء عقوبة حكم الإعدام. و الثانية هي تعهد أردوغان بعد ثلاثة أشهر من ذلك التاريخ و تحقيقه فوزا كاسحا على فتح محادثات الانضمام للاتحاد الأوروبي، قرر الزعماء الأوروبيين في ديسمبر 2002 في قمة كوبنهاغن فتح الأبواب أما عشرة دول أعضاء جديدة، و توجيه رسالة للمفوضية الأوروبية، لتجهيز تقرير ينص على النظر بشأن تركيا سواء بالقبول أو الرفض. وقد تم إرجاء القرار إلى قمة كوبنهاغن مرة أخرى الذي أصدرته في 17 ديسمبر 2004، وحددت فيه اليوم الثالث من أكتوبر 2005 كموعدا لبدء المفاوضات للانضمام للاتحاد (وقد بدأت في ذلك التاريخ دون تحديد لموعد الانتهاء)، وقد تستغرق من 10 إلى 15 سنة حسب توقعات الأوروبيين أنفسهم دون أي ضمانات تكفل قبول عضويتها في نهاية المطاف. حدث سجال كبير من جهة أخرى حول انضمام تركيا للاتحاد من عدمه من قبل الأوروبيين و على مستوى بعض الأوساط التركية، فالمعارضين من مختلف أحزاب البرلمان الأوروبي انطلقوا من بعض الحجج التاريخية و الجغرافية منها:²

يعتبر 97% من تركيا يقع في آسيا الصغرى.

تاريخ الأتراك مغاير تماما لتاريخ الأوروبيين ، فلطالما شكلت الدولة العثمانية تهديدا لأوروبا.

تعتبر تركيا من أكبر البلدان الإسلامية في أوروبا قاطبة، فقد تخوف هذا الفريق من اجتياح أكثر من 70 مليون مسلم أوروبا مما قد يساعد بأي طريقة من تنامي ظاهرة الصراعات و عدم الاستقرار في الكثير من المجالات ناهيك عن الاختلافات الجوهرية في القيم و المعتقدات، وما يمكن أن ينجم عنها من اضطرابات.

¹- أحمد داوود أوغلو، سياسة تركيا في الشرق الأوسط والعلاقات التركية-المصرية، مجلة شرق نامه، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية، عدد خاص، 2010، ص 13.

²-YucelBozdoglioglu, TurkishFoiegn Policy and Turkish Identity; A constructivist approach, routledge New York and London, 2003, p 57.

تعتبر تركيا بمثابة عصا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية و ما قد ينجر عن انضمامها من تمرير لسياسات أمريكية مرجوة داخل مؤسسات الاتحاد. أما فيما يخص المؤيدين لانضمام تركيا إلى الاتحاد فقد استندوا إلى عدة نقاط منها:¹ هنالك تقارب اقتصادي وثقافي، كون أن تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي وكذلك المجلس الأوروبي.

هناك صعوبة في تحديد الحدود الأوروبية من جهة الشرق الأوسط، بمعنى أنه لا توجد خطوط تماس واضحة بينها وبين آسيا، مدعمين آراءهم و حججهم بالأراضي الفرنسية و البريطانية كذلك التابعة لهم مع العلم أنها تبعد عنهم آلاف الكيلومترات ناهيك عن قبرص التي تقع شمال أنقرة إلا أنها عضو في الاتحاد و تعتبر أوروبية فلماذا لا تعتبر تركيا كذلك؟

يمكن لتركيا أن تكون حليف مفيد للاتحاد كونها دولة علمانية استطاعت المصالحة بين الديمقراطية و الإسلام، وهي ليست عصا لأمريكا وهو ما تجلّى في العديد من المواقف الراضية التي تبنتها تركيا تجاه أمريكا خاصة في الحرب على العراق و نقل الجنود في 2003. تعتبر تركيا بمثابة السوق الاقتصادية الأوروبية و الجسر الرابط مع دول القوقاز و دول آسيا الوسطى و حتى الشرق الأوسط. و بالتالي نرى أنه على الاتحاد الأوروبي أن لا يرى تركيا كمرشح للموافقة فقط بل كثروة هامة و محتملة للتجارة الفعالة المتعددة، و في نفس الوقت على تركيا اغتنام فرصة ما بعد العديد من الاحباطات المتتالية لتزواج نشاطها الدبلوماسي بالتحالف الاستراتيجي مع الاتحاد الأوروبي.²

العلاقات التركية الروسية: لقد شهدت البيئة الجيوسياسية التركية إبان الحرب الباردة وانقسام العالم إلى معسكرين شرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي وغربي تحت زعامة الولايات المتحدة الأمريكية، تبدلات ملحوظة في علاقات تركيا الخارجية. ففي هذه الفترة وعند احتدام الصراع بين المعسكرين، سعت آنذاك الولايات المتحدة إلى إنشاء تحالفات للإطاحة بالاتحاد السوفيتي و محاصرته من كل جانب، وقد وافق هذا مطالبة الاتحاد السوفيتي تركيا بمقاطعتي " قارس و أردهان "،³ و التهديد باحتلالهما، وذلك على الرغم من أن اتفاقية "أنقرة" التي عقدت بين تركيا و روسيا عقب الحرب العالمية الأولى نصت على أنهما مقاطعتان تركيتان، وطبعاً كان هذا بموجب مشروع مارشال. نتيجة للمساعدات الاقتصادية و المعونات العسكرية التي تدفقت لتركيا باستمرار، أصبح حينئذ الجو مهياً لانضمامها إلى حلف شمال الأطلسي NITO، و بالتالي وجدت تركيا نفسها في خط الدفاع الأول ضد الاتحاد السوفيتي في المنطقة.⁴ كانت تركيا ترى أن دول الجوار

¹- نبيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1945، (دمشق: دار صبرا للطباعة والنشر، 1981)، ص 165.

²- محمد عبد العاطي ومجموعة من المؤلفين: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الطبعة 1، (الدار العربية للعلوم ناشرون، ومكتبة مديبولي، ومركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص 149.

³- Phillip H.Gordon and Jeremy Shapiro, *Allies At War ; America, Europe and the Crisis over Iraq*, The McGraw-Hill companies, New York, United States of America, 2004, p87.

⁴- GiraySadik, *American Image in Turkey ; U.S Foreign Policy Dimensions*, Lexington books, United States, 2009, p 87.

الجغرافي تهدد أمنها، لدى انخرطت في التحالفات الغربية وبهذا سارت السياسة الخارجية التركية متبعة سياسة الاحتواء، التي وجهت بالدرجة الأولى تجاه الاتحاد السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى و القوقاز. لكن بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، فسح الطريق أمام تركيا للعب دور القوة الإقليمية في منطقة حوض البحر الأسود و القوقاز، حيث وقعت سنة 1992 مع مجموعة من دول البحر الأسود (روسيا، أوكرانيا، أذربيجان، مولدافيا، أرمينيا، جورجيا)، ومع مجموعة دول البلقان (اليونان، رومانيا، بلغاريا، ألبانيا) معاهدة للتعاون الاقتصادي تقتضي بموجها تشكيل كتلة اقتصادية تضم 11 دولة أوروبية وآسيوية، حيث عقد المؤتمر على الرغم من وجود صراعات ما بين هذه الدول.

التحول في العلاقات التركية الروسية منذ 2003: لقد بدأت العلاقات التركية الروسية منذ سنة 2003 ، تأخذ منحنى مختلف عما كانت عليه أثناء الحرب الباردة، فبالرغم من الاختلافات السياسية و الاضطرابات في شمالي القوقاز و البلقان أين اصطدمت سياستا أنقرة و موسكو، إلا أن العلاقات عرفت تطورات ملحوظة وهذا راجع إلى دوافع رئيسية تتعلق بعوامل عدة منها:¹

-تعطي كل من الدولتين أهمية كبيرة للعلاقات التجارية و الاقتصادية بينهما وعدم استغناء كل منهما عن الأخرى، فتركيا تحتاج إلى إمدادات من الغاز و النفط من روسيا، وتعمل على ترسيخ أقدام منتجاتها الاقتصادية في السوق الروسية. بينما تسعى روسيا إلى تنويع الشركاء الاقتصاديين وعدم الاقتصار على الدول الأوروبية الرئيسية.

-هناك التقاء في المصالح الاقتصادية بين الدولتين، ونوع من الاصطدام في المخططات الإستراتيجية المختلفة لمد أنابيب النفط و الغاز بين دول بحر قزوين، ووسط آسيا، و المشرق العربي من جهة، و السوق الأوروبية من جهة أخرى. و بهذا فهما بحاجة إلى نوع من التنظيم على مستوى المصالح بصورة عقلانية. إن سياسات الدولتين في تقاطع، و تصطدم في شمال القوقاز، سيما الموقف من جورجيا، أرمينيا، أذربيجان و البلقان، وكذلك بالنسبة للموقف من صربيا و البوسنة وكوسوفو، ولمنع هذه الخلافات من التفاقم، من الأحسن أن تكون هناك اتصالات وثيقة ومستمرة ودائمة بينهما. تعتبر تركيا العثمانية و الجمهورية التي كانت و لا تزال وستبقى بالنسبة لروسيا كنافذة ضرورية لإبقاء عينها على المتوسط.

لقد عرفت العلاقات التركية الروسية تقارب و الذي تجلى في عدة أشكال، وهو ما يظهر جليا في تبادل الزيارات بين البلدين، حيث قام الرئيس الروسي آنذاك ديميتري ميدفيديف بزيارتين إلى تركيا الأولى سنة 2008، التقى فيها الرئيس التركي آنذاك عبد الله غول، و الثانية كانت سنة 2010 زار فيها تركيا، كما زار بوتين تركيا في ديسمبر 2012، و التي اعتبرت "بالاستراتيجية"، وكذلك وصفتها بعض وسائل الإعلام التركية

¹- محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، (بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث والتوثيق، 1998)، ص ص 37-44.

" بالتاريخية"، وهذا نتيجة التحسن المطرد في العلاقات بين البلدين.¹ لقد كان من الواضح أن تركيا وروسيا تعرفان إلى حد كبير حجم الخلافات فيما بينهما وتقدران ضرورة معالجة مثل هذه الخلافات إما بغض الطرف أو التهميش أو التجاهل أو محاولة كل منهما البحث عن سبل للتوافق و الالتقاء دون أن يؤثر ذلك على تطوير علاقتهما الاقتصادية والتجارية. فالبراغماتية والعقلانية التي اتبعتهما كل من روسيا و تركيا في النظر و تقدير و معالجة للأمور خدمت إلى حد كبير الدولتين و بشكل مستمر دائم

تأثير دور الصين في الشرق الأوسط على تركيا: يمكن الحديث الآن عن بعد استراتيجي في العلاقات التركية الصينية، فقد مرت العلاقات بين البلدين بمرحلة طويلة من جس النبض، لكن في عام 2008 دخلت العلاقات الثنائية مرحلة من التعاون الاستراتيجي، والدليل على ذلك حجم التبادل التجاري بين البلدين واللقاءات الدبلوماسية المكثفة والرفيعة المستوى بينهما، والتشابه إلى حد ما في وجهات النظر المتعلقة بالقضايا الدولية السياسية والاقتصادية المطروحة على طاولة مجلس الأمن أو في إطار مجموعة الدول العشرين، كما أن هذا التعاون بين الدولتين يعبر عن علاقة اقتصادية بين ثاني أكبر قوة اقتصادية على المستوى العالمي مع تركيا التي احتلت رقم سبعة عشر من بين أكبر اقتصاديات العالم.²

عرفت العلاقات الثنائية بين البلدين تقارب و جو ايجابي وتعاون في كافة الأصعدة، على المستوى السياسي و الدبلوماسي تم تبادل للزيارات بين البلدين، حيث قام رئيس الوزراء الصيني وين جيا باو بزيارة إلى تركيا في مطلع شهر أكتوبر 2010 وكذلك زيارة وزير التجارة الصيني نفس السنة لتركيا، بالمقابل قام الرئيس التركي السابق عبد الله غول بزيارة إلى الصين في سنة 2009، كما تلتها العديد من الزيارات المتبادلة بين الدولتين، خاصة إلى إقليم الأيغور* الذي يعتبر بمثابة همزة الوصل بين تركيا و الصين.³ يعتبر شعب الأيغور* الرابط المشترك وهمزة الوصل كما تحدثنا سابقا بين كل من تركيا و الصين، ولهذا نجد أن تركيا تولي اهتمام كبير ومعتبر لهذه المنطقة على غرار الاضطهاد التي يتعرض له هذا الشعب من قبل الحكومة الصينية، و المبادرات المتكررة من قبل رؤساء ووزراء تركيا لوضع حد لهذه الانتهاكات خاصة بعد المذابح التي قامت بها الحكومة الصينية سنة 2009، و ما نتج عنها من ردود فعل تركية جاءت في تصريحات تؤكد مدى اهتمام الحكومة

¹- أحمد دياب، حوافز اقتصادية: مرحلة جديدة في العلاقات التركية- الروسية، (مجلة السياسة الدولية)، العدد 191، 21 أبريل 2014.

²- Stephen J. Flanagan, "The Turkey- Russia- Iran Nexus: Eurasian power Dynamics", the Washington quarterly, winter 2013, p 166, got it from : https://csis.org/files/publication/TWQ13Winter_Flanagan.pdf

³- حسين عبد الحسين، المواجهة الأمريكية-الصينية ستؤثر على السياسة الدولية، مجلة العرب الدولية، العدد 1589، نوفمبر تشرين الثاني، 2013، ص 16.

* الأيغور هم قومية تدين بالإسلام تعتبر لغتها التركية وهم من آسيا الوسطى تقطن إقليم سينغيانغ التي كانت تسمى تركستان الشرقية قبل ضمه من قبل الصين، اعتنق هذا الشعب العديد من الديانات على غرار البوذية و المسيحية حتى قرابة القرن العاشر ميلادي أين تم اعتناقهم للدين الإسلامي.

التركية بهذه القضية كقضية إنسانية، كان أبرزها ما جاء في صحيفة صباح الشعبية التركية التي قالت: " ننتظر أن يتعاطف العالم مع الأيغور كما تعاطف مع فلسطيني غزة"¹. لقد جعلت التحولات العربية الأخيرة، بكين تراجع حساباتها فيما يخص الأزمة السورية، حيث عارضت التدخل العسكري في سوريا أو اقتراح الجامعة العربية بضرورة قيام الانتقال السياسي في سوريا، وهو ما يجعلها قد تصطدم مع تركيا التي تدعم وتؤيد المعارضة السورية ضد نظام بشار الأسد. لكن بكين تدرك مدى أهمية تركيا كلاعب إقليمي فعال في منطقة الشرق الأوسط، ومن غير المحتمل خلق فجوة أو محاولة خلق توتر مع تركيا خاصة في ظل السياسة التنافسية و السباق فيما بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية على موارد النفط في هذه المنطقة. وبالتالي يمكن إيجاد أرضية مشتركة وحل سريع لمشكلة الأيغور بين الطرفين وهو ما تمليه الزيارات المتكررة رفيعة المستوى بين الدولتين ومحاولة إنشاء علاقات وروابط ايجابية وممتينة وهو ما يخدم مصلحة الطرفين في المنطقة.

خاتمة:

من خلال تطرقنا لتأثير البيئتين الدولية و الإقليمية على السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، برزت أهمية البيئتين في التأثير على قرارات السياسة الخارجية التركية الجديدة في علاقاتها مع القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى روسيا و حضور الدور الصيني في المنطقة، وتجاه دول الجوار وفي علاقاتها مع بعض القوى الإقليمية كإيران و إسرائيل، من خلال لعب دور الموازن الإقليمي في إطار تنافسها مع إيران وكذلك لعب دور الوسيط خاصة في الصراع العربي الإسرائيلي، ومحاولة لعب دور الزعيم الإقليمي في ظل التحولات السياسية التي عرفتها المنطقة العربية. إن السمات الأساسية التي تجلت في السياسة الخارجية التركية هي زيادة الاهتمام بالقضايا العربية و الإسلامية كالقضية الفلسطينية وتفاعلها الإيجابي معها والدفاع عنها في المحافل الدولية، ويعكس هذا الاهتمام التركي بضرورة إقامة تحالفات مع الدول العربية، بالموازاة مع تراجعها من التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل، فقد قطعت مرحلة كبيرة في هذا الاتجاه عن طريق الانتقال بالعلاقات الثنائية مع سوريا إلى مرحلة متقدمة، فهل ستستمر السياسة التركية على هذا النحو أم سيغلب عليها الطابع البراغماتي و تحقيق المصلحة القومية؟

¹- وليد عبد الحى، متغيرات الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط، مركز الجزيرة للدراسات، 2014/12/04، للمزيد للتفاصيل انظر:

<http://www.aljazeera.net/programs/behindthenews/2010/11/4/%D8%AA%D8%B7%D9>

المصادر والمراجع:

أولاً: باللغة العربية

أ- الكتب:

- 1- بارك بيل ، سياسات تركيا تجاه شمال العراق المشكلات و الآفاق المستقبلية، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2005).
- 2- حقي أوغور ، تركيا وإيران: البعد عن حافة الصدام، في: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، 2009.
- 3- حيدري نبيل ، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1945، (دمشق: دار صبرا للطباعة والنشر، 1981).
- 4- رضوان وليد ، العلاقات التركية العربية، الطبعة 1، بيروت (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006).
- 5- صالح محسن ، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، بيروت: (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010).
- 6- صلاح عبد الحميد ، رجب طيب أردوغان مؤسس تركيا الحديثة، الطبعة 1، القاهرة: (مكتبة جزيرة الورد، 2012).
- 7- عبد العاطي محمد ومجموعة من المؤلفين: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الطبعة 1، (الدار العربية للعلوم ناشرون، ومكتبة مدبولي، ومركز الجزيرة للدراسات، 2010).
- 8- كامل محمد ثامر و محمد سليم نبيل ، العلاقات التركية-الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة، (دبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2004).
- 9- لينداشترأوس غالبا ، فرضيات جديدة في سياسة تركيا الخارجية والأمنية وانعكاسات ذلك على إسرائيل، ترجمة يوسف غنيم، رام الله : (هيئة التوجيه السياسي و المعنوي، 2010).
- 10- نور الدين محمد ، تركيا الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث والتوثيق، 1998).
- 11- هلال رضا: السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان، الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي، الطبعة الأولى (بيروت، لبنان، 1999).

ب- المقالات

- 1- الأسطل كمال و أ.وئام النجار، العلاقات التركية - الإسرائيلية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي (فترة التسعينات من القرن العشرين)، (النهضة)، المجلد الثاني عشر، فيفري 2011.

- 2- اياد عبد الكريم مجيد، "الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية (تركيا أنموذجا)"، (مجلة العلوم السياسية)، العدد 46، 2012.
 - 3- إيشلر أمر الله وآخرون: "تركيا وإسرائيل وحصار غزة"، (شهرية الشرق الأوسط)، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد 14، 2010.
 - 4- بكير علي حسين ، التنافس التركي الإيراني على النفوذ في المنطقة العربية، مركز الخليج للأبحاث، (مجلة آراء حول الخليج) الإمارات، العدد 55، أبريل 2009.
 - 5- داوود أوغلو أحمد ، سياسة تركيا في الشرق الأوسط والعلاقات التركية-المصرية، مجلة شرق نامه، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية، عدد خاص، 2010.
 - 6- دياب أحمد ، حوافز اقتصادية: مرحلة جديدة في العلاقات التركية- الروسية، (مجلة السياسة الدولية)، العدد 191، 21 أبريل 2014.
 - 7- سعد حقي توفيق، "السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي 2002 – 2003"، (مجلة العلوم السياسية)، العددان 38-39، 2009.
 - 8- شورش سامي ، "تركيا واليونان، أفق جديدة للعلاقات"، (الغد)، 10/10/2009.
 - 9- عبد الحسين حسين ، المواجهة الأمريكية-الصينية ستؤثر على السياسة الدولية، مجلة العرب الدولية، العدد 1589، نوفمبر تشرين الثاني، 2013.
 - 10- نور الدين محمد ، أنقرة: من السلام عليكم إلى شالوم، (السفير)، 15/04/2003.
- ج- الرسائل والمذكرات غير المنشورة
- 1- زهري الروسان بشير ، السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا (1990-1999)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 2004.
 - 2- يوسف عبد الله العدوان طایل ، الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط (2002-2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 15 ماي 2013.
- د- المواقع الالكترونية
- عبد العلي وليد ، متغيرات الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط، مركز الجزيرة للدراسات، 04/12/2014، للمزيد من التفاصيل انظر:
- 1- <http://www.aljazeera.net/programs/behindthenews/2010/11/4/%D8>

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

أ- الكتب

- 1- Aaron Stein and PHilipp C. Bleek; **“TURKISH-IRANIAN RELATIONS : FROM” friends of benefits “ to “ it’s complicated”**, insight turkey Vol,/ 14 /No.4/2012.
- 2- Gareth.H. Jenkins, **Occasional Allies, Enduring Rivals: Turkey’s Relations With Iran**, Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program, may 2012.
- 3- Giray Sadik, **American Image in Turkey ; U.S Foreign Policy Dimensions**, Lexington books, United States, 2009.
- 4- Phillip H.Gordon and Jeremy Shapiro, **Allies At War ; America, Europe and the Crisis over Iraq**, The McGraw-Hill companies, New York, United States of America, 2004.
- 5- Rune Slot, **TURKEY’S FOREIGN POLICY ;A realist and constructivist assessment of the change in Turkey’s foreign policy since the end of the Cold War**, global studies, 23 march 2013.
- 6- Yucel Bozdaglioglu, **Turkish Foreign Policy and Turkish Identity; A constructivist approach**, routledge New York and London, 2003.

ب- المواقع الالكترونية

- 1- Stephen J. Flanagan, **“The Turkey- Russia- Iran Nexus: Eurasian power Dynamics”**, the Washington quarterly , winter 2013 got it from:
https://csis.org/files/publication/TWQ13Winter_Flanagan.pdf

السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة:

دراسة في المنطلقات الفكرية والنظرية

أ. خولة بوناب

أ. فهيم رملي

قسم العلوم السياسية – جامعة باتنة 1

قسم العلوم السياسية – جامعة البليدة 2

الجزائر

ملخص:

ظهرت روسيا الاتحادية كدولة جديدة في خضم الدول التي ظهرت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وأفوله، وتزامن ذلك وبرز جدل حول هوية الدولة الروسية على مستوى النخب والقيادة السياسية وتعددت الأطروحات الفكرية للسياسة الخارجية الروسية والخلافات بين مراكز القوى في داخل روسيا حول ذلك، وفي هذه المقالة بحثنا في الأولويات التي وضعها صناع القرار السياسي في روسيا والتي تمثل في مجملها المنطلقات الفكرية للسياسة الخارجية الروسية، وكذا الإلمام بالمقاربات النظرية التي حاولت دراسة هذه الأولويات وتقييمها.

Summary

Appeared Federal Russia as a new state in the midst of the States which have emerged after the collapse of the Soviet Union, that coincided the emergence of controversy on the identity of the Russian state at the level of the elites and the political leadership and a burgeoning number of theses intellectual property of Russian foreign policy and the differences between the centers of power in the inside Russia on, in this article discussed the priorities established by the political decision makers in Russia which represent the whole intellectual perspectives of Russian foreign policy, as well as knowledge of paradigms theory that tried to study these priorities and evaluation.

مقدمة:

تعد روسيا من أبرز القوى الدولية التي يشهدها النظام الدولي الحالي، ولقد سعت منذ انهيار الإتحاد السوفياتي بالعودة إلى مضمار الدول الفاعلة والمؤثرة في ديناميكية النظام الدولي، وذلك عبر مقومات ومحددات سياستها الخارجية، ومن أبرز المحددات الداخلية المؤثرة في سلوكها الخارجي هي القيادة والنخب السياسية، هذه الأخيرة التي واجهت معضلة تحديد هوية روسيا الما بعد سوفياتية، ولقد تعددت الطروحات الفكرية حول أولويات التوجه الروسي في بيئته الخارجية، وفي هذا الإطار سنتناول بالدراسة مختلف التيارات الفكرية التي برزت على الساحة السياسية الروسية والتي كانت المحدد لتوجهاتها على الصعيد الدولي، بالإضافة إلى أهم المقاربات النظرية التي تناولت بالدراسة والتحليل هذه المنطلقات ومدى تماشها مع المصالح العليا لروسيا الاتحادية، منطلقين من إشكالية رئيسية مفادها:

إلى أي مدى ساهمت التيارات الفكرية الروسية في تحديد توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه بيئتها الإقليمية والدولية؟

المحور الأول: المنطلقات الفكرية للسياسة الخارجية الروسية

لقد أصبحت الهوية الجغرافية لروسيا كوحدة تراب إقليمية مثار جدل بين النخب والاتجاهات في السياسة الخارجية الروسية، لأن وعي هذه الهوية وتجسيد ذلك في سلوك يُعبر عنها يؤثر على حركة السياسة الخارجية ويؤدي بها للاعتماد على مجموعة من سياسات بناء القوة جيوبوليتيكيًا، وبالتأكيد على إعادة هيكلة الاقتصاد وتحديد دور الدولة فيه، فهل سيذهب إلى تبني اقتصاد السوق والانخراط في العولمة بكل أبعادها؟، أم سيبقى للدولة شأن في رسم السياسة الاقتصادية والإتيان بشكل من رأسمالية دولة ليس بالضرورة أن يكون على غرار ما كانت عليه من حيث درجة المركزية في عهد الإتحاد السوفييتي؟، ومن هنا يصبح الإقليم الترابي للدولة الروسية الجديدة عنصراً أساسياً في تكوين الهوية القومية ومدى استعداد القرار السياسي للتقيد بتعهدات ذات أبعاد مصالح مباشرة ومعنوية، التي لا يمكن الإيفاء بها من دون أن تكون روسيا مرة أخرى ذات دور في السياسة الإقليمية والدولية؛ فإدراك هذه التعهدات يفضي إلى توضيحات اقتصادية وسياسية وثقافية¹.

وفي أعقاب خروج روسيا الاتحادية من فلك الإتحاد السوفييتي الذي امتد كإمبراطورية عظمى لقرون، انفتحت الفرصة أمام جدل محتدم بين فئات مختلفة من المفكرين من السياسيين والأكاديميين والدبلوماسيين والنقاد في محاولة لإعادة صياغة المفاهيم الاستراتيجية الدولية الروسية والمنطلقات الفكرية والمبادئ والأهداف والوسائل لسياسة خارجية روسية في بيئة انحدرت فيها روسيا إلى مرتبة دون القوة العظمى، وغرقت في مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية داخلية لم يكن في أيدي القادة أو صناع القرار معالجات

¹ -هاشم نعمة كاظم، روسيا في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة، دار أمانة للنشر و التوزيع، الأردن، 2013، ص ص 12-13.

لها سوى الترويج لطروحات بديلة تعبر عن مواقف مصلحة أو فئوية أو حزبية، ولم تكن البيئة الدولية أكثر مواءمة لروسيا من أوضاعها الداخلية¹.

وفي هذا الإطار يمكن تقسيم السياسة الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: تحددت في الأعوام الأولى من حكم الرئيس "يلتسن" وكان الجدل يثور في هذه المرحلة (بعد التفكك مباشرة) بين القوى الداخلية (أمثال التيارات القومية والليبرالية وصانعي القرار في روسيا) حول السياسة الواجب إتباعها، وبرز في هذه المرحلة تيارين؛ التيار الأول يرى ضرورة الاهتمام بالمشكلات الداخلية وإيجاد الحلول لها قبل التوجه للشؤون الخارجية، ويجب من وجهة نظرهم تطبيق مبدأ العزلة في هذا المرحلة من أجل إعادة البناء في الداخل، أما التيار الثاني فيؤكد على ضرورة إتباع سياسة خارجية نشطة وفعالة تحافظ على مكانة روسيا كإحدى القوى الكبرى.

المرحلة الثانية: تبدأ هذه المرحلة في ما بعد 1993، حيث سعت روسيا إلى انتهاج سياسة أكثر إثباتاً للذات وذات صبغة روسية واضحة، وترتكز على التفسير القومي للمصالح الروسية².

ويظهر من خلال ذلك أنه في السنوات الأولى لم يشهد الفكر السياسي الخارجي الروسي نقلة، وإنما أصبحت المناقشات والجدل تأخذ طابع إطلاق العناوين والتسميات على التوجهات السياسية الليبرالية، والقومية، والدينية، والأوراسية، والأطلسية والدولة المركزية... وغيرها، ولقد انتشرت هذه التوجهات في السياسة الخارجية الروسية على أصعدة عديدة.

إن ظهور هذه الاتجاهات كان في أغلب الأحيان عبارة عن ردود فعل لتطورات داخلية ذات صلة بسياسات داخلية للتصدي لخلافات ومشاكل ونزاعات داخل الفيدرالية الروسية أو كومنولث الدول المستقلة، أي أنها استجابة سلبية أو ايجابية، هجومية أو دفاعية لتحديات خارجية مثل سياسات توسع الأطلسي وانخراط دول "حلف وارسو" ودول الاتحاد السوفياتي سابقا في الاتحاد الأوروبي، وأزمات في مناطق النفوذ الروسي مثل أحداث تفكك يوغسلافيا³.

ولهذا سيتم التركيز على أبرز هذه التوجهات والتي تم نهجها على مستوى السياسة الخارجية الروسية منذ 1991 إلى غاية اليوم، وهي الأطلسيون وألوية التوجه نحو الغرب، ثم الأوراسيون وألوية التوجه نحو الشرق، وفي الأخير الواقعيون وسياسة البراغماتية.

¹- المرجع نفسه، ص 40.

²- الأمانة لدى مضر جري، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2009، ص ص 96-100.

³- هاشم نعمة كاظم، مرجع سابق، ص ص 42، 43.

أولاً: الأطلسيون وأولوية التوجه نحو الغرب:

قاد هذا التوجه وزير الخارجية السابق في عهد الرئيس "بوريس يلتسن" "اندرية كوزرييف"، ولقد احتضن العديد من أتباع الرئيس السابق "غورباتشوف" في إطار التفكير الجديد الذي دعى فيه إلى إدماج الاتحاد السوفييتي في "البيت الأوروبي المشترك"¹، وأقامت المدرسة الفكرية الأطلسية حُججها على مقدمات تاريخية، وثقافية، ودينية وموضوعية: فروسيا ذات تاريخ أوروبي منذ قرون فقد شاركت في صياغة تاريخ أوروبا السياسي ولعبت دورها في حروب وتسويات أوروبا، بل كانت طرفاً حاسماً في محطات من تاريخ أوروبا، فنابليون فقد إمبراطوريته بعد هزيمته في غزو روسيا في 1810-1812، وأن النازية ذُكّت معاقلاً بالقوة الروسية في الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى ذلك روسيا قوة مسيحية، وهو جانب رئيسي في العقل والأخلاق والسلوك للحضارة الغربية، بعبارة أخرى روسيا لا يمكن أن تكون كثقافة وحضارة كبقية الأديان الأخرى غير المتوافقة مع الغرب المسيحي كالإسلام والبوذية، لأن أنصار هذا التوجه يرون فيها غريبة من حيث الثقافة والتاريخ والديانة، أما على المستوى الموضوعي، فإن أصحاب التوجه الأطلسي اتخذوا خطوات الاقتراب من الغرب والولايات المتحدة الأمريكية في أكثر من مجال؛ فمن الناحية الأمنية، يعتبر الأطلسيون أن لروسيا مكانة في حلف الأطلسي بصورة أو بأخرى، حتى لم يستبعد البعض أن تكون عضوة فيه وأن تقيم معه شراكة أمنية². ونجد "كوفادييف Kovedyayev"^{*} أحد أنصار هذا الفكر اليوم يقول:

" لتجنب الأسوأ، يجب أن تتجه روسيا غرباً، وتستعد للانضمام إلى الهيكلين الرئيسيين في الغرب، منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، وسوف يشهد على نواياها الصادقة بانضمامها للاتحاد الأوروبي الذي سيكون عملية حتمية وحلف الناتو يبقى خيارها الوحيد على الأقل جناحها السياسي"³. وهذا يعد تأكيداً على رغبة النخبة السياسية الروسية وصناع القرار السياسي الخارجي في دمج روسيا في المؤسسات الغربية.

ويرى الأطلسيون أن الحلف الأطلسي هو المركز الجديد والهيكل البديل للأمن العالمي بعد هيكل القطبية الثنائية وتوازن القوى النووي، هذا الحلف من وجهة نظر أنصار هذا التوجه هو صلة ربط لطوق أممي تجسد بين أوروبا والأطلسي، أي من "فانكوفور" في كندا إلى "فلادي فوستك" في أقصى الشرق الآسيوي لروسيا⁴.

¹-Varol Tugce, The Russian Foreign Energy Policy, European Scientific Institute, Republic of Macedonia, 2013, Available at : <http://eujournal.org/files/journals/1/books/TugceVarol.pdf>, p 32.

²- هاشم نعمة كاظم، مرجع سابق، ص 44.

^{*} Fyodor Shelov-Kovedyayev: هو أكاديمي روسي، ونائب أول لوزير الخارجية الروسي سابقاً.

³- Varol Tugce , Op.Cit, p 34.

⁴- هاشم نعمة كاظم ، مرجع سابق، ص 45.

لقد كانت روسيا تعيش في هذه الفترة (بداية التسعينات) أزمات داخلية خانقة لم يتمكن على إثرها القادة السياسيون من علاجها أو الحد من تفاقمها، حيث لم يتمكنوا من إيجاد حلول لكثير من المعضلات وأهمها الوضع الاقتصادي الذي أصبح يهدد بمجاعة فعلية العديد من العائلات الروسية، بعد أن تم تحرير الأسعار دون أن يكون للمواطن قدرة على شراء السلع الضرورية والمستوردة منها، نظرا لتدني دخله والتضخم الكبير الذي رافق تلك المرحلة، ولم تمض السنوات الأولى من قيام روسيا الاتحادية أي في 1992 إلا وكان الدولار الأمريكي يساوي 415 روبلا (العملة الوطنية) بعد أن كان يساوي روبلا واحداً في عهد الاتحاد السوفياتي (وأصبح في نهاية عهدة الرئيس يلتسن في 1999 يساوي 2800 روبلا)¹.

بتفاقم المشاكل الداخلية التي لم تتمكن الحكومة من معالجتها، فشل الأطلسيون في الوصول إلى ما كانوا ينادون به من التقرب إلى الغرب دون قيد أو شرط، وهنا برز تيار آخر مناقض لأفكار الأطلسيين وهو التوجه الأوراسي.

ثانياً: الأوراسيون وأولوية التوجه نحو الشرق:

برز هذا التيار للتصدي للفكر الأطلسي وتمحور حول فكرة "روسيا الأوراسية" والتي تدعو إلى أن ينظر صانع القرار السياسي الخارجي إلى "الداخل" إلى "العمق" الاستراتيجي الجيوبوليتيكي الفريد لروسيا، هذا من جهة²، وكذا حقيقة أن روسيا باعتبارها كياناً جيوبوليتيكيًا هي أساس ما يدعى "آسيا-أوروبا" من جهة أخرى، والتي تعتبر من الناحية الجغرافية والطبيعية، واللغة والمناخ والثقافة والدين هي الرابط الإيديولوجي الذي يجمع بين الغرب والشرق، وهذه الخصائص هي تماما التي تحدد مكانة روسيا كحلقة وصل في الكتلة الجيوبوليتيكية الأورو-آسيوية³.

حيث نجد في القرن 19م " نيكولاي دانيلفسكي " " NIKOLAI DANILEVSKY " هو أول من حدد "أوراسيا" ككيان جغرافي يتوسط أوروبا وآسيا، وعرفها على أنها:

" مساحة اليابسة غير منقطعة شاسعة تفصلها على أطرافها سلاسل الجبال العالية من جبال الهيمالايا، والقوقاز وجبال الألب، وكيانات واسعة تشكل منطقة القطب الشمالي والمحيط الهادي، والمحيط الأطلسي، والبحر الأسود، والبحر الأبيض المتوسط وبحر قزوين؛ ومصطلح الأوراسيا لا يعني الجمع بين أوروبا

¹- زيدان ناصر، دور روسيا في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2013، ص164.

²- هاشم نعمة كاظم، مرجع سابق، ص 46.

³- جينكياني يازا، ترجمة: سعيد على مرتضى، صراع القوى الدولية في ضوء النظام العالمي الجديد ودور السياسة النووية في رسم الخارطة السياسية للشرق الأوسط، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011، ص 13.

وآسيا، كما هو شائع، بل بالأحرى هو كيان مستقل، أوراسيا كما تصورها "سافيتسكي" و"ترويتسكيري" وأقرانهم ليست أوروبا ولا آسيا، هي "عالم جغرافي" ككل مختلف تماما متميزة عن الأول والثاني¹.

فأوراسيا تمثل مركزا جيوبوليتيكيًا يحيط به مناطق أطراف، وروسيا ما بعد الشيوعية أصبحت تواجه حقيقة جيوبوليتيكية عملية، فحواها: أنها تقع بعيدا عن الجناح الغربي للغرب الأوروبي والأمن الأطلسي، إذ يفصلها دول خرجت من حلف وارسو والاتحاد السوفيتي وأسرت في الانضمام إليهما، وقد أوجدت هذه الحقيقة مسألتين هامتين:

- أن تحسن روسيا توزيع مواردها وقدراتها لمواجهة هذا الواقع الجيوبوليتيكي.
- أن تحذر من إغفال مناطق جوارها وآسيا².

من وجهة نظر أنصار هذا التوجه أن لروسيا مصالح لا تتوافق مع الغرب في جميع النواحي، ولقد أهينت روسيا في هذا الجانب، فالغرب خرج كاسبًا وروسيا هي الطرف الخاسر، ولذا فإن سياسة روسيا ينبغي أن تقوم ليس على قواعد المبادئ الفكرية والحضارية والدينية التي تجعلها قريبة من الغرب كما يرى الأطلسيون، بل على قواعد توازن القوى، وبما أنه ليس في وسع السياسة الخارجية أن تقيم هيكل علاقات مع الغرب على أساس توازن القوى بطروحات مثالية، فمن هنا لا بد أن تستعيد روسيا قوتها ذاتيا وليس مع الغرب، ثم إن الغرب عندما سيرى روسيا تستعيد عافيتها بمقوماتها سيثمنون قيمة هذا التحالف، وعندها فإن التعاون مع الغرب سيكون حاجة لروسيا مثلما هو للغرب والولايات المتحدة الأمريكية، تعاون على أساس عالم قائم على تعدد القوى وليس أحادي القطب وأن هذه التعددية تملها الحقيقة الجيوبوليتيكية³.

ولقد شدد الأوراسيون على المصالح الروسية وذلك من منطلق فكري سياسي مختلف يترتب عليه توجهات في السياسة الخارجية الروسية لا تساق في عربة واحدة وعلى سكة واحدة ولنقطة واحدة؛ فالمصلحة الروسية لا تكمن في أن روسيا هي من ركب الغرب، بل مصطلحتها تتأتى من جغرافيتها وتاريخها وثقافتها وبنائها العرقي وتقاليدها السياسية، وعليه فإن السياسة الخارجية الروسية ينبغي أن تحرص على الحفاظ على الدولة الروسية، وفي خضم ذلك أعاب الأوراسيون على الأطلسيين إعطاء السياسة الخارجية الروسية وجهة صوب الولايات المتحدة الأمريكية والغرب الأوروبي دون تقييم موضوعي لواقع البيئة الروسية الجديدة عالميًا وفي الفضاءات المجاورة لها⁴.

يرى الأوراسيون أن الأولوية ليست التوجه نحو الغرب، بل إنها ذات صلة بما يجري ميدانيا وتنتظره روسيا من تحديات قادمة من جهتين هما الشرق والجنوب؛ فالجنوب برزت فيه مشاكل استدعت من روسيا

¹ - Varol Tugce, Op.Cit, p p, 38, 39.

² - هاشم نعمة كاظم، مرجع سابق، ص 47.

³ - المرجع السابق، ص ص 4- 47.

⁴ - المرجع نفسه، ص 47.

اللجوء إلى القوة العسكرية*، دون إمكانية الحسم السريع والقضاء على جذور التحديات، والأكثر من هذا، إن التحدي الجديد في قوس الأزمات هو تحدّي إسلامي يتأثر بعوامل خارجية، وكونه في الرحم الديموغرافي الروسي، فالإسلام أكبر دين وثقافة وهوية بعد السلافية والارثوذكسية الروسية، أما الشرق فهناك الصين التي تكشفت مكامن قدراتها الذاتية، فقد أصبحت الصين هي القوة الإقليمية الآسيوية، في حين أن روسيا خسرت منزلة القوة العظمى العالمية، دون أن تستبدلها بقوة كبرى أوروبية أو إقليمية ذات صدقية، خاصة من حيث الاستقرار الداخلي والثقل الاقتصادي¹.

لقد راهن أنصار هذا التوجه على عودة روسيا في سياستها الخارجية إلى مجموعة دول الاتحاد السوفييتي سابقا، وتعزيز عرى رابطة كومنولث الدول المستقلة الذي فيه لروسيا خصائص لا نظير لغيرها؛ فهي القوة الكبرى في هذا الإطار، وأن لها فيه مصلحة أهمها وجود أعداد كبيرة من الروسيين (ما يقارب 20 مليون روسي)، وهو ما يستدعي حماية مصالحهم، وفوق هذا وذلك، فإن مناعة روسيا لا تأتي من عافيتها الذاتية فحسب، بل من توطيد العلاقات الاقتصادية والتعاون الأمني مع الكومنولث للدول المستقلة أيضا، وبفضل هذين العاملين وليس واحد منهما فقط، أو بالانخراط مع الغرب، سيكون في وسع روسيا أن تصبح منخرطة إيجابيا في السياسة الدولية ومن موقع خيارات إيجابية وليس كمفاوض ضعيف يلوذ إلى سياسة دفاعية².

ثالثا: الواقعيون وسياسة البراغماتية:

بعد تعثر الالتحام بالغرب وخيبة الأمل عند الأطلسيين الذين أخفقوا في تنفيذ سياساتهم والإتيان بمرودها المادي، برز توجه ذو نظرة واقعية وحاجج أنصاره بأن المطلب المباشر والأولي هو عودة دور الدولة، وبما أن روسيا ليست لها العافية الاقتصادية ولا قدرة الإفادة من واقعها الجيوبوليتيكي الجديد، فإن عليها أن تخلق توازنا بين حركتها الخارجية والكفاءة الذاتية، فليس من صالح روسيا أن تجنح إلى الشرق أو الغرب أو تعطي الأولوية لأوراسيتها بل يجب أن تذهب حركتها بكل الاتجاهات بصورة متوازنة تتوافق مع حقيقة مصالحها.

انطلق أنصار هذا التيار من مفاهيم المصلحة الوطنية، والأمن، والتهديدات والأهداف، والوسائل، والقوة ومصادرها الوطنية، واعتبروا أن المصلحة الوطنية لها أوجه متعددة اقتصادية وسياسية وعسكرية واجتماعية وبيئية وإنسانية، كما أن بعضا من المصالح ذات مدى متباين منها المباشرة والمتوسطة والبعيدة المدى، وهناك مصالح ذات مغزى حيوي لدولة وأخرى قد تكون مهمة أو دون ذلك، هذا فضلا عن مصالح

* الحرب الشيشانية-الروسية التي اندلعت في 1994، لمزيد من التفاصيل ينظر: مليتشين ليونيد، ترجمة: الولي طه، تاريخ روسيا الحديث من يلتسن إلى بوتين، دار علاء الدين للنشر والتوزيع، سوريا، 2001، ص ص 137-163.

¹- هاشم نعمة كاظم، المرجع السابق، ص 48.

²- المرجع نفسه، ص 48.

داخلية وأخرى خارجية، ولقد أكد أنصار هذا التوجه على وجود تهديدات من البيئتين الداخلية والخارجية للأمن الروسي، والسياسة الخارجية هي وسيلة وآلية لاحتواء تلك التهديدات أو منعها والقضاء عليها¹.

ومن بين التهديدات الداخلية التي كانت تتفاقم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا مما هدد استقرار الدولة؛ القلق على وحدة الفيدرالية الروسية التي تعرضت لأزمات عرقية من جهة، وكذلك إلى توترات في العلاقات على صعيد المركز والأقاليم، من جهة أخرى، ومن الناحية الاقتصادية فإن الانخفاض الحاد والسريع في مستوى المعيشة والتضخم والفساد والبطالة والتفاوت الاجتماعي بعد الخصخصة* وتدهور مستويات التعليم والصحة كانت كلها تحديات مباشرة للمجتمع الروسي².

أما التهديدات الخارجية فقد أدرجها الواقعيون انطلاقا من مناطق الجوار وكومنولث الدول المستقلة وجمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا؛ إذ أن علاقات روسيا مع هذه الكيانات كانت تواجه تهديدات سياسية لتعطيل حركة السياسة الخارجية صوب الاندماج والتعاون، كما أن روسيا كانت مهددة بالتوترات السياسية والعرقية والدينية بين هذه الدول التي قد تتسبب في انعكاسات سلبية على روسيا كالهجرة إليها أو الإضرار بمصالح الأقليات الروسية الموزعة في هذه الدول، أما من الناحية الاقتصادية، فإن استقلال روسيا الاقتصادي كان هو هدف التهديدات الخارجية التي تسعى لجعل روسيا ذات اقتصاد أحادي المصدر يتمثل في النفط والموارد الطبيعية، وبذلك تضع عوائق أمامها في الانخراط في الاقتصاد العالمي من خلال السوق والمؤسسات المالية³.

في خضم ثنائية المصالح- التهديدات التي تواجه السياسة الخارجية الروسية حدد أنصار التوجه الواقعي دوائر اهتمامات السياسة الخارجية الروسية حسب أولوية المصالح الروسية ووسائل الحفاظ عليها إلى دائرتين كالآتي:

أولا- الجوار القريب: يعد الدائرة الأولى من حيث الأولوية، فقد حرصت السياسة الخارجية الروسية على أن تكون الأنظمة السياسية صديقة ومتعاونة مع الكرملين، وأن تفلح في إنشاء فضاء اقتصادي وأمني مشترك تكون فيه روسيا القوة المحور بحكم قدراتها العسكرية. وكذلك في تحييد النزاعات الداخلية في هذه الدول التي دخلت في مرحلة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي بسبب المنازعات العرقية والدينية، وفوق هذا وذلك أن هذه الدول فيها أقليات روسية يجب حمايتها والدفاع عن مصالحها، وقد رجح لتحقيق هذه الأهداف

¹- المرجع السابق، ص ص 53-54.

* الخصخصة: سياسة إتبعها القيادة الروسية في ظل تبني نظام اقتصاد السوق في السنوات الأولى من قيام روسيا الاتحادية بهدف التسريع في عمليات الإصلاح الاقتصادي والتخلص من الأزمات الخانقة التي كانت تعيشها.

²- لمزيد من التفاصيل، انظر: شمامة خير الدين، العلاقات الإستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 448-472.

³-هاشم نعمة كاظم، مرجع سابق، ص ص 54-55.

القادة الروسين القوة الناعمة لأن القوة العسكرية تثير مخاوفهم بلجوء هذه الدول لطلب المساعدة من قوى خارجية أبدت استعدادا للاقتراب من حدود روسيا وتهديد مصالحها¹.

ثانيا- أوروبا الشرقية والشرق الأوسط والشرق الأقصى : وفي كل واحد منها مصالح لروسيا وتواجه تحديات وتهديدات؛ ففي شرق أوروبا تعترض حركة السياسة الخارجية الروسية النزعة الأوروبية للابتعاد عن روسيا والاندماج السريع بأوروبا الغربية، وبذلك تصبح روسيا شبه معزولة في فضاءها. ويرى الواقعيون في هذه الدول على أنها همزة وصل بين روسيا وأوروبا الغربية، وبعد أزمة الشيشان وانتعاش الظاهرة الدينية في الدول الإسلامية في وسط آسيا أصبح الشرق الأوسط مصدر محتمل لإثارة المصاعب لروسيا بسبب الأصولية الإسلامية، هذا فضلا على أن الشرق الأقصى هو الأكثر إثارة للجدل عند الواقعيين ذلك لأن روسيا تواجه في هذا الفضاء خيارات وأولويات غير متجانسة ينبغي أن تعيها سياستها الخارجية².

بعد التطرق للمنطلقات الفكرية للسياسة الخارجية الروسية التي كانت بين شد وجذب في تحديد أي التوجه يخدم المصالح الوطنية الروسية وتمكينها من العودة كقوة كبرى واستعادة دورها كفاعل مؤثر على الساحة الدولية، يمكن طرح تساؤل مفاده؛ هل للمقاربات النظرية قدرة على تفسير هذه التوجهات والمنطلقات التي تحكم السياسة الخارجية الروسية؟ وهو ما سيوضحه المحور التالي.

المحور الثاني: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة

إذا كانت العلاقات الدولية بشكل عام تتناول ثلاث عناصر أساسية وهي؛ العلاقات ما بين الدول -inter state والعلاقات فوق القومية التي تتجاوز الحدود transnational، وتفاعلات النظام الدولي ككل، وهذه الثلاث تشمل حقول جانبية كثيرة، فإن النظرية الدولية تعنى بالتنظير لتلك العناصر الثلاث وما يدخل تحتها، ومن ضمنها الدراسات الإستراتيجية، دراسات الصراع والسلام، تحليل السياسة الخارجية والاقتصاد السياسي الدولي³، وغيرها.

في هذا المحور سنتناول النظرية الواقعية الجديدة والليبرالية وكذا البنائية بهدف دراسة قدرتها التفسيرية للسياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة، واختيار هذه النظريات من بين الأطر النظرية لم يأت من فراغ كونه مؤسس؛ ذلك أن النظرية الواقعية تركز بالأساس على متغيري القوة والمصلحة، فالدولة القومية كفاعل وُحدوي في النظام الدولي الذي يتسم بالفوضوية توظف قوتها من أجل تحصيل مصالحها الوطنية العليا وهذا ما آمنت به القيادة الروسية بعد انهيار الإتحاد السوفييتي، ووجدت نفسها في عالم مغاير لما كان عليه قبل نهاية الحرب الباردة. أما النظرية الليبرالية فهي عبارة عن تيارات فكرية لا تتوافق مع توجهات

¹- المرجع السابق، ص 55.

²- المرجع نفسه، ص 55-56.

³-محمد فرج أنور، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، 2007، ص 107.

المدرسة الواقعية، وترتكز بالأساس على الاعتماد المتبادل والتعاون الدولي وأن هذين المتغيرين هما السمة البارزة في بنية النظام الدولي. أما النظرية البنائية فهي من النظريات الما- بعد وضعية، وترتكز بالأساس على مفهوم الهوية وقوة الأفكار في تفسير سلوك الدول وذلك بالرجوع إلى ما تؤمن به القيادة السياسية للدول.

ومما تقدم سنحاول معرفة ما يمكن أن تقدمه هذه النظريات انطلاقاً من افتراضاتها لصانع السياسة الخارجية الروسي، وخاصة أن متغيرات هذه النظريات الثلاث تبرز بشكل واضح في سلوكات الدولة الروسية.

أولاً: السياسة الخارجية الروسية من منظور الواقعية الجديدة:

تأسست الواقعية الجديدة على يد "كينيث وولتز"، وهي تقوم على الافتراضات الأساسية التالية:

- 1- الموضوع الأولي للدراسة هو وحدوية الفواعل الذي يتمثل في الدولة، والسعي لتحقيق الأهداف بما في ذلك البقاء والتواجد في ظل نظام فوضوي.
- 2- الأهداف التي تسعى لها هذه الوحدات السياسية (الدولة) من الطبيعي أن تكون في صراع مع الأهداف التي تسعى لها الوحدات الأخرى.
- 3- هذه الأهداف هي مادية بالأساس، ونتائج الصراع بين الوحدات مرتبط بالأساس بقدراتها المادية¹.

ومن هذا المنطلق فإن السياسات تميل إلى أن تكون صراعية إلا إذا توفرت بعض السلطات المركزية القادرة على فرض النظام، ونظرًا لغياب هذه السلطة يصبح بإمكان أي دولة اللجوء إلى القوة لتحقيق ما تصبو إليه، كما أن الدول لا تثق في بعضها البعض وليس هناك ضمانات حقيقية حول نية الأطراف الأخرى، وعليه تميل الدول إلى تطوير قدراتها العسكرية لمواجهة الظروف الطارئة، ويُرجع الواقعيون ذلك بالأساس إلى فوضوية النظام الدولي فهي المسؤولة عن طرح المعضلة الأمنية بين الدول وتعزيز احتمالات الصراع، وهي المفتاح لفهم الأسباب الكامنة وراء اندلاع الحروب².

ويرى "كينيث وولتز" أن النظام هو من يحدد سلوك الفواعل، وليس نشاطات وتحركات الفواعل نفسها، وأن السلام سيتحقق عندما يكون "ميزان القوة" المتوصل إليه من قبل القوى الكبرى في النظام، ويقول في هذا الصدد:

- أ- أن النظام الدولي بالنسبة للدولة هو نظام "الاعتماد-الذاتي" ولذلك لا توجد دولة تراعي أمن دولة أخرى قبل نفسها.

¹-D.Jackson, William, Imagining Russia in Western International Relations Theory, Available at: http://www.miamioh.edu/cas/_files/documents/havighurst/2001/2001-jackson.pdf, p 4.

²- شاعة محمد، مستقبل السياسة الخارجية: دراسة تحليلية لتأثير ظاهرة العولمة على حقل السياسة الخارجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر "3"، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012، ص 24.

ب- بالنسبة لـ "وولتز" عدد الدول التي تهدد بقاء الآخرين على قيد الحياة " هو من يحدد ميزان القوى في العلاقات الدولية.

ت- مفهوم القوة عند النيواقعيين يتحدد بالقوة الصلبة وهي القوة العسكرية والقدرات الاقتصادية¹.

وبالرجوع للسياسة الخارجية الروسية نجد أن كل من "شاكليينا تاتيانا *shakleyina Tatyana*" و"الأكسي بوغاتروف *Aleksei Bogaturov*" وهما من أنصار المدرسة الواقعية الروسية، يبرهنان منذ 1990 أن الواقعية اكتسبت وضعية قيادة الحركة الفكرية في روسيا، ووفقا لهما فالواقعية الروسية ارتكزت على خصائص النظام العالمي الجديد والمتطور خاصة مركزية القوة والأقطاب²، لأنه بالرجوع لطبيعة النظام الدولي وتحديد بنيته يمكن فهم سلوك الدولة وهذا ما نادى به الواقعيون الجدد وحجتهم في ذلك هي أنه إذا كانت طبيعة الإنسان هي من تفسر الحرب والصراع، ما الذي يفسر السلام والتعاون؟.

لتجنب هذه المشكلة نادى الواقعيون الجدد بالتركيز على هيكل النظام الدولي والتخلي عن الطبيعة البشرية³؛ فعلى عكس كل من "شاكليينا" وزميلها نجد الباحث الأكاديمي المتخصص في السياسة الخارجية الروسية "Neil MacFarlane" نيل ماك فالان" في المنتصف الأول من 1990 قال بأن السياسة الخارجية الروسية لا تدعم فكرة "توازن القوى" في العلاقات الدولية، وأن الواقعية ليست الدافع المهيمن لدى نخبة السياسة الخارجية لروسيا، لكن فيما بعد، في النصف الثاني من 1990 فكرة توازن القوى عادت للظهور في خطابات السياسة الخارجية الاستراتيجية، والدور الروسي تم تعريفه في فترة تدعيم تعددية ميزان القوى في العالم، وعلى عكس العديد من الواقعيين الأمريكيين نجد أن أغلبية الواقعيين الروسيون يرون أن الأحادية القطبية للنظام الدولي تعد إشكالية⁴. فضلا عن كل هذه النقاشات، روسيا تعتبر "التعددية القطبية" مفهوم مضاد (معاد) للممارسات الانفرادية للولايات المتحدة الأمريكية في النظام من أجل تحقيق توازن القوى وكسب مكانة القوى العظمى من جديد.

¹- D. Jackson William , Op.Cit. p 4.

للمزيد أنظر:

-World Politics, Gideon Rose, Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy, Vol. 51, No. 1, October 1998, Cambridge University Press. Available at:

https://www.google.dz/webhp?source=search_app&gws_rd=cr,ssl&ei=MQeyVfTEIYW1sQHvovfYQC#q=NEOCLASSICAL+REALISM+AND+THEORIES+OF+FOREIGN+POUCY+By+GIDEON+ROSE

²- Varol Tugce, Op.Cit, p p 20,21.

³- Ole R. Holsti, Theories of International Relation", Available at:

https://www.google.dz/webhp?source=search_app&gws_rd=cr,ssl&ei=rPOxVfGENoe_ywPvj4vICQ#q=theories+of+international+relations,pdf, p.6.

⁴- Varol Tugce, Op.Cit, p 20.

في أواخر 1999 عند مجيء بوتين للسلطة، قام بتطوير نهج جديد للسياسة الخارجية الذي يجمع بين التوجهات الروسية التقليدية نحو الواقع السياسي والاعتراف بالاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي الدولي، فضلا عن ذلك يرى أن مشكلة النظام الدولي نابعة من هيكل خطابات السياسة الخارجية.

ترى القيادة البوتينية ضرورة اكتساب قدرات اقتصادية كبيرة، تمكنها من التعامل مع الصراعات الداخلية والاقتصادية والسياسية والتخفيف من حدتها، وأن الحل يكمن في محاولة الاندماج مع الدول المتقدمة للعالم الغربي، وفي ظل الاندماج في المجتمع العالمي وفي إطار الواقعية الجديدة، يسعى بوتين إلى صياغة سياسة تجسد المصلحة الوطنية الروسية، ووفقا لـ "ريتشارد ساكوا sakwa" وهو أحد المفكرين الواقعيين فإن جل المنظورات المختلفة على غرار الواقعية والمثالية والذرائعية تعكس ذلك التوتر في الواقعية البوتينية الجديدة؛ فبينما السياسة الخارجية الروسية لا تزال ضمن النطاق الواقعية الكلاسيكية الجديدة، فـ "بوتين" يؤكد على ضرورة انضمام روسيا للمجتمع الغربي، ولكن ينبغي عليها أيضا أن تواصل طريقها، ويؤكد على ذلك بقوله:

" الخيار الواقعي الوحيد لروسيا هو الخيار لتكون دولة قوية، قوية وواثقة في قوتها، قوية ليس على الرغم من المجتمع العالمي، وليس ضد الدول القوية الأخرى، ولكن إلى جانب منها"¹.

وكمثال على النيواقعية البوتينية، يستشهد "ريتشارد ساكوا sakwa" بالمؤتمر الصحفي للرئيس "بوتين" في 18 جويلية 2000 قوله:

"لا نعتبر حلف شمال الأطلسي على أنه منظمة عدو أو تواجهه بشكل مأساة (خطر)، رغم أننا نرى أنه لا ضرورة له، لأنه أنشئ لاستبعاد حلف وارسو وليس الاتحاد السوفيتي، لكن الناتو متواجد وهو ينمو"².

لقد تميز وضع الاتحاد الروسي بالصعوبة بعد سقوط الصيغة الاتحادية السوفيتية في فترة حكم إدارة "يلتسن" التي فشلت في مواجهة القضايا البارزة في تلك الفترة وخاصة التعايش مع مستجدات البيئة الدولية، وفي ظل تخوف القيادة الروسية في هذه الفترة من توسع الحلف شرقا، وقعت موسكو في 1994/06/22 استراتيجية الشراكة من أجل السلام، والتي يطلق عليها "مجلس روسيا-حلف الناتو" بغية تحقيق هدفين:

— إقامة تعاون عسكري وثيق بين روسيا ودول الحلف.

— توسيع التعاون السياسي بين الجانبين في مجال الأمن الأوروبي³.

أما في فترة القيادة البوتينية فقد قسم "ريتشارد ساكوا sakwa" السياسة الخارجية إلى مرحلتين، في وقت مبكر قبلت التعايش مع الأحادية الأمريكية مؤمنة بأن الاستخدام الطوعي لقوة الهيمنة لن يدوم طويلا، أما

¹- Sakwa Richard, Putin: Russia's choice, Routledge, New York, 2008, Second edition, p 267.

²- Varol Tugce, Op.Cit, p p 22-23.

³- السيد حسين عدنان، قضايا دولية: التوسع الأطلسي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2009، ص ص 25-26.

فيما بعد أدرك بوتين واستوعب أن احتلال العراق برهن ليس فقط على أن الأحادية لا تزال مستمرة، ولكن أكثر من ذلك أنه ازدادت حدتها أيضاً¹، ويشرح "William D. Jackson" منطق الوضع الروسي من منظور النيواقعية كالتالي²:

- تأييد سياسة التحالف الجماعي أو بطريقة أخرى استيعاب التفوق الغربي.
- السعي لتشجيع قيام التحالفات المعادية للغرب أو تحويل بنية القوة من الأحادية القطبية إلى التعددية.
- متابعة الاستراتيجية السابقة على المدى القصير وعلى المدى الطويل.

فضلا عن كل ما سبق يتضح أن البراداييم الواقعي الكلاسيكي الجديد هو الأنسب لشرح هدف توسع الشركات الطاقوية الروسية في وسط أوروبا، لأنه في الحقيقة ما يهيم الشركات الطاقوية الروسية هو نموها وتوسعها في وسط أوروبا وقادة السياسة الخارجية الروسية تسود لديهم مفاهيم حول حالة توازن القوى وموارد ومقدرات الدولة الروسية، حيث يهدفون إلى أن تكون قوة اقتصادية في القرن 21 من خلال تحقيق مبيعات هائلة من صادراتها، وأكثر من ذلك استخدام الطاقة كوسيلة في السياسة الخارجية الواقعية لروسيا³.

ثانياً: السياسة الخارجية الروسية من المنظور الليبرالي:

إن نقطة الانطلاق الرئيسية للمقاربة الليبرالية في العلاقات الدولية أن هذه الأخيرة تتسم بالتعاون لا الصراع، وذلك يرجع بالأساس للطبيعة الخيرة للإنسان، ولذلك تعطي الليبرالية أهمية قصوى للتعاون الدولي في قانون دولي ومؤسسات أو منظمات دولية تلعب دور الضامن للأمن والسلام الدوليين، وبذلك يحد من فوضوية النظام الدولي، ويجد هذا الأخير أساسه في التجارة والاعتماد المتبادل والأمن الجماعي، مما يفضي إلى ثني الفاعلين عن استخدام العنف والقوة أو التهديد بهما⁴.

وبينما ينطلق الواقعيون من استقلالية الدول وتمركز وجودها على المصلحة الذاتية (الخاصة)، فإن أنصار التعددية أو الليبرالية يركزون على الاعتماد المتبادل المركب؛ حيث نجد عددًا مركبًا من العلاقات بين أنواع مختلفة من الفاعلين دون وجود هرمية معينة، وبذلك تتراجع وحدوية الفواعل-الدولة القومية- وأهمية القوة الصلبة لصالح التعددية في مراكز صنع القرار وتصاعد الدور الحاسم الذي تلعبه القوة الاقتصادية في تحديد قوة الدول⁵، وسبل التعاون فيما بينها.

1- Sakwa Richard, Op.Cit, p 271.

2- D. Jackson William, Op.Cit, p 4.

3- Varol Tugce, Op.Cit, p p 23- 24.

4- محمد الصواني يوسف، نظريات في العلاقات الدولية، منتدى المعارف، بيروت، 2013، ص 58.

5- المرجع نفسه، ص ص 59- 65.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومع مطلع 1990 في فترة تحول الاقتصاد الروسي، لم تستطع روسيا أن تحقق مكانة لائقة في فترة الإصلاحات الإيديولوجية والاقتصادية، أكثر من ذلك؛ خسرت روسيا قدرتها التنافسية ضد التفوق الاقتصادي للاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى هذا، التطور الجديد الذي تعرفه أسواق منطقة شرق المحيط الهادي -خاصة الصين- والتي تدفع بروسيا إلى الاقتصاد العالمي، لكن في ظل غياب ميكانيزمات اقتصادية حديثة دفعت الهيئات الرسمية الروسية لبناء سوق اقتصادية جديدة ودولة منتجة بآليات جديدة للاقتصاد الليبرالي كالخصخصة، خاصة الشركات الطاقوية مثل "غازبروم" و"لوك اويل" التي تم خصصتهما¹، لكن مع عودة بوتين للحكم في روسيا قام بإعادة تأميم هذه الشركات وكان قراره محط انتقاد من قبل الليبراليين، قائلين أن هذا يمنع المنافسة في الاقتصاد.

بخصوص المقاربات النظرية، نجد أن الليبراليين من المدعين لفكرة قيم الحرية، التسامح والديمقراطية في العالم، أكثر من ذلك تقييم الليبرالية قد يختلف باختلاف السياقات الثقافية والمجتمعية، ولهذا الليبرالية الروسية تختلف عن الغرب أو عن أي مصادر أخرى للأيديولوجيات، وقد طرح الليبراليون الروسيون ثلاثة تساؤلات محورية:

- أي نظام عالمي انبثق بعد الحرب الباردة، وأي منهم الأنسب لروسيا؟.
- كيف تأثرت الدولة وسيادتها ومصالحها الوطنية بالعصر الجديد للعوالم؟.
- ما نوع إستراتيجية السياسة الخارجية التي يجب على روسيا أن تتبناها للرد على تحديات العالم الجديدة؟².

النقاش القائم بين الليبراليين والواقعيين الروسيين تمحور بالأساس حول قضيتين؛ إتحاد كومونولث الدول المستقلة CIS والأمن الأوروبي؛ بالنسبة لليبراليين الروسيين المعضلة الحقيقية ليست تفكك في مقابل اتحاد كومونولث لكن إلى حد ما التحدي هو النجاح في تحقيق الديمقراطية وإصلاحات السوق في هذا الإقليم، أما بخصوص الأمن الأوروبي فالليبراليون يدعمون هذا فالمصلحة الروسية العليا في أوروبا يجب أن تعزز المؤسسات متعددة الأطراف من أجل ضمان عدم عودة "توازن القوى"، وعلى سبيل المثال يعتبر العديد من الليبراليين "الناتو" بمثابة الضامن الرئيسي للاستقرار في أوروبا كتحاليف للديمقراطيات من أجل أهداف دفاعية وليست هجومية، والنتيجة التي توصل إليها الاتجاه الليبرالي، أن قادة روسيا الجديدة لهم نظرة تفاؤلية حول الانضمام للمنظمات الدولية الغربية، فهم قبلوا بالقروض والمساعدات من أجل إعادة هيكلة الديون والعمل على استقرار العملة وأيضا الاستثمارات الغربية، وأكثر من ذلك، فهم يؤكدون أن الغرب لا يسعى للضغط من أجل بدء بعض البرامج المشابهة لمشروع مارشال تجاه روسيا ما بعد الشيوعية، كما أن المبادرات

1- Varol Tugce , Op.Cit, p 24.

2- Ibid, p p 24 -25.

الروسية بالانضمام إلى مجموعة الثمانية G-8 ومنظمة التجارة العالمية هي حجج تبناها التوجه الليبرالي كدليل على رغبة روسيا في أن تكون جزءا من النظام الغربي¹.

ولقد أكدت القيادة الروسية منذ تسعينيات القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة أن المشاكل الفردية في السياسة العالمية لا يمكن حلها بدون التوصل إلى رؤية مشتركة في المجتمع الدولي، خاصة القضايا المتعلقة بمسائل التنمية الشاملة والتي تتصل مباشرة ببلورة الإستراتيجية الروسية في علاقاتها الخارجية؛ ونجد في هذا الصدد الرئيس الروسي "ديمتري ميدفيديف" تحدث عن هذه المسألة بالتفصيل في برلين وفي المنتدى الاقتصادي-سانت بطرسبرغ؛ حيث قال أن إصلاح المؤسسات الدولية سيكون من بين المواضيع التي ستناقش في قمة مجموعة الثماني في هوكايدو باليابان، وهي مسألة متفق عليها مما لا شك فيما بين أعضاء مجموعة الثماني، وأكد أن روسيا مستعدة للمشاركة البناءة في هذا العمل المشترك².

والواقع ثمة العديد من الليبراليين الروسين الذين يعتقدون أنه يجب على روسيا أن ترفع سقف طموحها بأن تكون قوة عظمى وأن تقبل مكانتها الحالية بالموافقة على وضع بعض الحدود لاستقلالية سلوكها السياسي الخارجي، وعلى هذا الأساس نجد أن روسيا فضلت الانضمام للنوادي العالمية إيمانا بها بدور وفاعلية الحكومات العالمية من أجل الاندماج في عالم متجه نحو العولمة، وتجلى ذلك واضحا في خطابات القيادة الروسية؛ حيث يجزمون أن القضية الأساسية هي تعريف المرحلة الحالية في التنمية العالمية، وهذا أمر مهم بالنسبة لأي بلد من أجل الربط بين إستراتيجية إنمائية وسياسة خارجية مع رؤية للعالم الذي نعيش فيه، وهذا ما أكدته خطاب الرئيس "بوتين" في ميونيخ في فيفري 2007³.

ثالثا: المنظور البنائي وتفسيره للسياسة الخارجية الروسية

تركز النظرية البنائية في دراسة السياسة الدولية على الأسس والبنى غير المادية أو المعيارية التي تحكم العلاقات ما بين الوحدات الدولاتية، وتهتم بدراسة وتحليل دور الثقافة والقيم والأفكار في العلاقات الدولية، كما تتناول بالتحليل دور وأثر المتغيرات النفسية والثقافية والفهم الجماعي المشترك في تشكيل مصالح وأولويات الدول، دون تجاهل دور الاعتبارات والمتغيرات المادية، فوفقا للبنائية فإن السلوك الدولي والتفاعلات ما بين الدول لا يمكن حصرها فقط في المصالح القومية⁴.

¹- Makarychev Andrey, Russia and global governance (G8–G20), in: Tüür Karmo and Morozov Viacheslav, RUSSIAN FEDERATION 2014 : Short-term prognosis, : Individual authors, Estonia, 2014, Available at : <http://www.ut.ee/ABVKeskus/sisu/prognoosid/2014/en/pdf/RF2014.pdf>, p 88.

²- Russia in Global Affairs, Sergei Lavrov, Russia and the World in the 21st Century, Vol.6, No. 3, July-September 2008, Available at : <http://www.isn.ethz.ch/Digital-Library/Publications/Detail/?lng=en&id=13732>, pdf, p p 8-18.

³-Ibid, p p 8-18.

⁴- محمد الصواني يوسف، مرجع سابق، ص 102.

وفقاً لهذه المقاربة فإن العلاقات الدولية تتميز بطبيعتها الاجتماعية، فهي في نهاية المطاف ليست سوى بني اجتماعية تحددها الأفكار المشتركة، ومن افتراضاتها الأساسية؛ أن الهويات والمصالح تنتج عن الأفكار التي من شأن تغيراتها وتحولاتها المتواصلة التأثير في العلاقات الدولية، فالدولة كفاعل لا تمثل معطًى مسبقاً لا يهمها سوى بقائها، بل إن تفاعل المصلحة والهوية المتواصل هو الذي يُعرف الدولة ويحدد موقعها كفاعل مؤثر في السياسة العالمية¹.

كما تُعتبر البنائية أن هوية الدولة هي متغير تابع يتحدد من قبل السياق التاريخي، والثقافي، والمجتمعي والسياسي؛ فالبنائية لا تركز على النخبة السياسية المُعرّفة للدولة كفاعل، ولكن تركز أيضاً على بناء الهوية الوطنية من قبل النخب، وكذلك البناء الذاتي للهويات السياسية الفردية، في حين أن الفكرة المركزية للبنائية حول السياسة الخارجية هي "الهوية" وبناءً على ذلك فالهوية الوطنية هي نظام من المعنى يعبر عن العواطف الذاتية، والإدراك والتوجهات القيميّة تجاه الآخرين².

بالنسبة لأنصار البنائية كنظرية من نظريات العلاقات الدولية، يرون أن كلاً من الواقعية الجديدة والليبرالية على وجه الخصوص تفتقران إلى القدرة على استكشاف المتغيرات الهيكلية المعاصرة في السياسات الدولية؛ فالواقعية الجديدة ترى أن السياسة الخارجية هي انعكاس لبنية النظام الدولي؛ بحيث ركزت على مركزية النظام الدولي، أما الليبرالية ركزت على تعدد مقترحات السياسة الخارجية بينما رفضت فرضية الفوضى التي تستند إلى منظور غير صحيح، كما أن الليبرالية قدمت رؤية للنظام الدولي على أنه مقيد، ووفقاً لـ "أندريه سيانكوف *Andrei Tsygankov*" وهو باحث وأكاديمي روسي متخصص في العلاقات الدولية، هناك مشكلتين في فهم الواقعية الجديدة والليبرالية للسياسة الخارجية الروسية:

- أولاً، كلا من النظريتين اتجهت للتأكيد على جانب واحد من النظام الدولي وأهملت البقية.
- ثانياً، كلاً من النظريتين لهما نظرة مركزية حيث نظرت للسياسة الخارجية الروسية من خلال المنظور الثقافي الغربية ولم تأخذ في حسابها أن روسيا لها نظام تاريخ خاص وأصيل³.

لقد كانت التغيرات التي عرفتتها الإستراتيجية الروسية الدولية على أساس أنها وريثة الإتحاد السوفيتي؛ من حيث العقيدة السياسية والفكر الأيديولوجي والمكانة الدولية، محط استغراب من طرف قوى النظام الدولي الجديد؛ فنهاية الأيديولوجية الشيوعية كانت نتيجة تغير منظومة الأفكار التي تؤمن بها القيادة السوفيتية آنذاك، فمع مجيء "عمورباتشوف" للحكم قرر التخلص من قيود الفكر الشيوعي وانتهج سياسة الإصلاح والتغيير من المنظور الغربي ونظراً لتباين التوجهات الاشتراكية والليبرالية، أدت هذه الإصلاحات إلى

¹- المرجع نفسه، ص. 103، وللمزيد ينظر: جندي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص ص 325-327.

²- Varol Tugce, Op.Cit, p 27.

³- Ibid, p 27- 28.

الإسراع في انهيار الإتحاد السوفيتي، ومع وصول "بوريس يلتسن" للسلطة واصل نهج سابقه من خلال سعيه إلى الإسراع في إحداث تغييرات جذرية في المنظومة القيمية وذلك بالتخلص من الأفكار الماركسية اللينينية، وجعل من روسيا دولة ليبرالية على النمط الغربي.

لذلك نجد العديد من المهتمين يقولون أن أول أزمة واجهت الدول الروسية الحديثة هي "أزمة الهوية"، ولنكون أكثر دقة، كيف كان ينظر إلى هوية روسيا من قبل العالم الخارجي؛ حيث بعد خروج روسيا من الفلك السوفييتي حدث تحول كبير في مراكز القوى والنخبة السياسية الحاكمة، والتي جعلت نخبتها السياسية تتجاذب بين فكرة كون روسيا دولة أوروبية يجب أن تمتد تطلعاتها غربا (توجه أورو-أطلنطي)، أو أنها دولة آسيوية يجب أن تضع محيطها الشرقي نصب عينها (توجه أوراسي)، وهذه المعضلة الروسية شكلت محور التجاذب الرئيس الذي تشكل حوله النخبة الحاكمة في روسيا، والتي تلعب دورا مهيما في صياغة توجهات وسياسات روسيا الخارجية¹.

إن فهم طبيعة النخبة الحاكمة في روسيا يقود إلى فهم أعمق يفسر توجهات السياسة الروسية؛ ففي سبتمبر 1999، كشف استطلاع للرأي أجراه راديو موسكو أن 79% من الروسيين يعتبرون أن روسيا دولة أوروبية، في حين أن 21% يعتبرون أنها آسيوية².

ومن أبرز أنصار التيار الأورو-أطلنطي الرئيس السابق "يلتسن" ووزير خارجيته، ولقد انعكست توجهاتهم الغربية على السياسة الخارجية الروسية في مطلع التسعينات؛ حيث أكدوا أن مصالح روسيا تتوافق مع الغرب وعليها أن تتعاون معه من أجل العودة بمكانتها وهيبتها على الساحة الدولية، وأحدثت القيادة الروسية العديد من التنازلات من أجل قبولها في الفلك الغربي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، مع ضرورة الأخذ بالنموذج الغربي من أجل إحداث إصلاحات داخلية سياسية واقتصادية، هذا فضلا على الاعتراف بأحادية النظام الدولي الجديد، وكان توقيع "يلتسن" لوثيقة التعاون الأميركي-الروسي عام 1992 بمثابة إعلاء للتوجه الأورو-أطلنطي في السياسة الخارجية الروسية.

أما التيار الثاني هو "الأوراسيون" الذين يركزون بالأساس على العمق الإستراتيجي لروسيا في الأوراسيا وأهمية تفردتها بمقومات جيواستراتيجية تمكنها من فرض قوتها على الساحة الإقليمية والدولية، ويرون أن لروسيا هوية مستقلة عن الغرب والشرق في آن واحد، وعليها أن تتبع إستراتيجية تتوافق مع هويتها الأوراسية ومصالحها الوطنية المستقلة عن الفلك الغربي، وهو ما انعكس على سلوكها الخارجي وكذا علاقاتها الخارجية انطلاقاً من فكرة "عالم متعدد الأقطاب" في النظام الدولي، وضمان القرب والمساواة مع جميع مراكز القوى

1- G.Nosov Mikhail, Russia between Europe and Asia: Some Aspects of Russia's Asian Policy, in: Gorodetsky Gabriel, RUSSIA BETWEEN EAST AND WEST: Russian Foreign Policy on the Threshold of the Twenty-first Century, frank cass publishers, London, 2003, p p 163-165.

2- Ibid.

الأخرى، وهو ما أطلق عليه "بمبدأ بريماكوف" ويتمحور أساساً حول بناء نظام عالمي من الضوابط والتوازنات تحول دون تفرد الولايات المتحدة التي خرجت من الحرب الباردة على أنها أقوى دولة في النظام الدولي¹.

خاتمة:

من خلال ما تقدم من طرح حول المنطلقات الفكرية للسياسة الخارجية الروسية وكذا النظريات ومحاولة كل منها تفسير توجهات وأولويات السياسة الخارجية الروسية وفق منظوراتها وأهم افتراضاتها، تبقى لكل نظرية قراءة تفسيرية صحيحة لما يصبو إليه قادة وصناع القرار السياسي الروسي الخارجي؛ فكل مقارنة نظرية تغطي جانب معين أو فترة معينة من سيرورة السلوك السياسي الخارجي الروسي في البيئة الدولية، تكييفاً مع المتغيرات الحاصلة في بنية النظام الدولي المنبثق عن نهاية الحرب الباردة، ومن خلال ما تتوجبه دراستنا نجد أن النظرية الواقعية الجديدة الأقرب لتفسير سلوكيات وتحركات روسيا الاتحادية في بيئتها الخارجية في ظل ديناميكية النظام الدولي وتعدد قضاياها ومشكلاته.

قائمة المراجع:

أولاً باللغة العربية:

1. الكتب:

- 1- الأمانة لدى مضر جري، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2009
- 2- جينكياني يازا، ترجمة: سعيد على مرتضى، صراع القوى الدولية في ضوء النظام العالمي الجديد ودور السياسة النووية في رسم الخارطة السياسية للشرق الأوسط، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011.
- 3- جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
- 4- زيدان ناصر، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2013.
- 5- كاظم هاشم نعمة كاظم، روسيا في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة، دار أمنة للنشر و التوزيع، الأردن، 2013.

¹- Trenin Dmitri, The End of EURASIA: Russia on the Border Between Geopolitics and Globalization, Carnegie Moscow Center, Washington, 2001, p p 283-284.

- 6- محمد الصواني يوسف، نظريات في العلاقات الدولية، منتدى المعارف، بيروت، 2013.
- 7- محمد فرج أنور، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، 2007.
- 8- مليتشين ليونيد، ترجمة: الولي طه، تاريخ روسيا الحديث من يلتسن إلى بوتين، دار علاء الدين للنشر والتوزيع، سوريا، 2001.
- 9- السيد حسين عدنان، قضايا دولية: التوسع الأطلسي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2009.
- 10- شمامة خير الدين، العلاقات الإستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

II. أطروحات ومذكرات غير منشورة:

1. شاعة محمد، مستقبل السياسة الخارجية: دراسة تحليلية لتأثير ظاهرة العولمة على حقل السياسة الخارجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر "3"، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

I. Books :

1. G.Nosov Mikhail, Russia between Europe and Asia: Some Aspects of Russia's Asian Policy, in: Gabriel Gorodetsky, RUSSIA BETWEEN EAST AND WEST: Russian Foreign Policy on the Threshold of the Twenty-first Century, frank cass publishers, London, 2003.
2. Sakwa Richard, Putin: Russia's choice, Routledge, New York, 2008, Second edition.
3. Makarychev Andrey, Russia and Global Governance (G8—G20) , in : Tüür Karmo and Morozov Viacheslav, RUSSIAN FEDERATION 2014 : Short-term prognosis, Individual authors, Estonia, 2014, Available at :
<http://www.ut.ee/ABVKeskus/sisu/prognoosid/2014/en/pdf/RF2014.pdf>
4. Trenin Dmitri, The End of EURASIA: Russia on the Border Between Geopolitics and Globalization , Carnegie Moscow Center, Washington, 2001.

5. Varol Tugce, The Russian Foreign Energy Policy, European Scientific Institute, Republic of Macedonia, 2013, Available at :
<http://eujournal.org/files/journals/1/books/TugceVarol.pdf>

II. Periodicals and Reviews

1. Russia in Global Affairs, Sergei Lavrov, Russia and the World in the 21st Century , Vol.6, No. 3, July-September 2008, Available at :
[.http://www.isn.ethz.ch/Digital-Library/Publications/Detail/?lng=en&id=13732.pdf](http://www.isn.ethz.ch/Digital-Library/Publications/Detail/?lng=en&id=13732.pdf)
2. World Politics, Gideon Rose, Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy, Vol. 51, No. 1, October 1998, Cambridge University Press. Available at:
https://www.google.dz/webhp?source=search_app&gws_rd=cr,ssl&ei=MQeyVfTEIYW1sQHzzvofYCQ#q=NEOCLASSICAL+REALISM+AND+THEORIES+OF+FOREIGN+POUCY+By+GIDEON+ROSE

III. Site Enternet:

1. D. Jackson William, Imagining Russia in Western International Relations Theory, Available at:
http://www.miamioh.edu/cas/_files/documents/havighurst/2001/2001-jackson.pdf
2. Ole R. Holsti, Theories of International Relations, Available at :
https://www.google.dz/webhp?source=search_app&gws_rd=cr,ssl&ei=rPOxVfGENoe_ywPvj4vICQ#q=theories+of+international+relations,pdf.

L'indépendance de la Cour Pénale Internationale (CPI) : Mythe ou réalité?

Hicham BERJAOU, Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales (FSJES) Ain Chock
Université Hassan II Casablanca – Maroc.

ملخص:

يُعتبر إحداث المحكمة الجنائية الدولية منعطفًا هامًا في مسار تقوية التطبيق الفعلي للقانون الدولي الذي لم يتمكن بعد من التخلص من سيطرة الدول التي تفضل إخضاع العلاقات القائمة فيما بينها إلى التفاوض السياسي بدل إخضاعها إلى منظومة قانونية ملزمة و مترابطة قد تقلص من قدراتها على حماية مصالحها السياسية والاقتصادية.

ما من شك أن إسناد مهمة مراقبة احترام قواعد القانون الدولي إلى مؤسسات ذات طبيعة قضائية، على غرار المحكمة الجنائية الدولية، إجراء أساسي يعزز التحول البنوي الذي يكتنف النظام القانوني الدولي من خلال ربطه، تدريجيًا، بمبادئ الإلزام والمسؤولية والمحاسبة. بيد أن آليات اشتغال هذه المحكمة وخاصة العلاقات التي تربطها بمجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة تقوض استقلاليتها وطبيعتها القضائية كما تجعلها متماهية مع التأثيرات السياسية التي من الممكن أن يمارسها عليها الأعضاء الدائمون بمجلس الأمن.

كلمات مفتاحية: التأطير القانوني للعلاقات الدولية – استقلالية المحاكم الدولية – تسييس القانون الدولي.

La création de la Cour Pénale Internationale (CPI) constitue une avancée majeure dans le processus de consolidation de l'effectivité normative du Droit international qui peine à sortir de l'omnipotence des arrangements inter-étatiques qui privilégient la régulation politique à celle faisant intervenir la règle juridique.

La mise en place d'institutions à caractère juridictionnel, à l'image de la CPI, auxquelles échoit la mission de protection du respect des normes internationales, ne peut que renforcer la restructuration de l'ordre juridique international en le soumettant aux principes de responsabilité et de reddition des comptes.

Toutefois, les mécanismes de fonctionnement de la CPI, et notamment les rapports qui la lient au Conseil de sécurité (CS) de l'Organisation des Nations Unies (ONU), fragilisent son indépendance et affaiblissent son caractère d'autorité juridictionnelle en la rendant vulnérable aux interventions politiques des membres permanents du CS.

Mots-clés : Régulation juridique des relations internationales – Indépendance des juridictions internationales – Politisation du Droit pénal international.

Introduction

La création de la Cour Pénale Internationale (CPI) s'inscrit dans les profondes mutations ayant affecté les soubassements du Droit international qui est devenu, de ce fait, davantage attentif au rôle de l'individu et ce, après avoir été pendant longtemps le temple fermé, « *superstructurel* » et « *holiste* »¹ des affaires inter-étatiques dans lequel l'existence de l'individu n'était qu'exceptionnellement repérée.

Loin et désuète est, donc, l'époque de la réussite classique du Droit des gens initié par les traités de Westphalie du 24 octobre 1648. Ce Droit international classique se présentait en tant que corpus juridique destiné à pacifier les rapports reliant les Etats. Il apparaissait, dans les faits, comme une règle supplétive dont l'effectivité normative dépendait d'une acceptation contractuelle et conventionnelle préalable. Pour justement conférer une sorte de puissance emphatique au consensualisme circonscrivant le Droit international classique, il est stipulé dans les traités pré-cités : « *nulle loi ou interprétation de loi, nulle déclaration de guerre d'Empire, nulle paix ou alliance d'Empire, nulle taxe, levée, construction de forts, etc., ne peut avoir lieu sans le consentement des co-Etats réunis en diète* »².

¹ Nous empruntons ces deux termes « *superstructurel* » et « *holiste* » à la littérature relative à la théorie développementaliste, plus précisément sa répercussion sur le Droit international, selon laquelle la régulation des relations internationales s'assure fondamentalement par les Etats.

² Rappelons que la Cour Permanente de Justice Internationale (CPJI) affirme dans l'affaire du « *LOTUS* » que « *les règles de Droit liant les Etats procèdent, donc, de la volonté de ceux-ci, volonté manifestée dans des conventions ou dans des usages acceptés généralement comme consacrant des principes de Droit, et établis en vue de régler la coexistence de ces communautés* ».

L'ordre juridique issu des traités de Westphalie a été perçu par les internationalistes comme le prélude de la genèse de l'Etat-Nation dans la mesure où il a instauré une nouvelle conception de la souveraineté qui s'est substituée à la définition factuelle assimilée à la force militaire. Or, dans l'état actuel des rapports internationaux, la stabilité planétaire se veut l'affaire du monde « *d'ici-bas* », animé par les comportements individuels (les chefs d'Etats, les hauts gradés de l'armée, les dirigeants d'organisations terroristes, les militants des droits humains etc.) et se détache, de ce fait, de la tutelle étouffante du monde de « *là-haut* » que représentent les relations strictement inter-gouvernementales.

L'individualisation du Droit international, selon toutes les acceptions qu'elle puisse revêtir, fut pendant longtemps scandée par des mobilisations et structures sociales que crée l'initiative individuelle, à l'image des ONG, tant locales que planétaires, qui considèrent que le Droit international général (DIG) est désormais incapable de rendre compte d'une évolution fondamentale des relations internationales, laquelle évolution se matérialise principalement dans l'irruption qu'a fait l'individu sur l'échiquier des interactions et rapports mondiaux.

Il est vrai que l'ordre juridique westphalien a mis fin à l'ordre médiéval et ce, par le biais de la création des bases premières des temps modernes, et de la souveraineté étatique. Mais, il n'est pas difficile, tout de même, de constater que la souveraineté telle qu'elle est accréditée par le DIG se voit altérer par l'usure du temps. En effet, son caractère substantiellement « holiste » et « superstructurelle » l'entache d'anachronisme et de déphasage vis-à-vis de la montée continue de l'action individuelle, accompagnée de mobilisations collectives¹ qui ne manquent pas d'influencer le dispositif juridique international.

Le monde d'aujourd'hui se présente comme une société internationale composée d'une pluralité d'acteurs qui s'interagissent de façon bien évidemment inégale. Autrement dit, le monde est un système hétéroclite au sein

indépendantes, ou en vue de la poursuite de buts communs. Les limitations de l'indépendance des Etats ne se présument, donc, pas». En suivant ce raisonnement, la CPIJ s'est profondément inspirée de l'ordre westphalien fondé sur le consensualisme comme évoqué en haut. Voir : *Publications de la Cour Permanente de Justice Internationale, Série A – N° 10, le 7 septembre 1927, Recueil des arrêts, Affaire du « Lotus » - Objet de l'arrêt n° 9-, p : 18.*

¹ L'expression « *mobilisations collectives* » est empruntée au sociologue français Alain TOURAINE qui s'est profondément intéressé au rôle de l'individu dans la fabrique des changements sociaux en développant une notion d'utilisation récurrente, à savoir, « *les nouveaux mouvements sociaux* » (NMS). Ceux-ci sont marqués par deux facteurs déterminants : l'importance cardinale prodiguée à l'initiative individuelle d'une part, et une forte demande du Droit et de la justice en tant que cadre propice à l'épanouissement individuel et à la stabilité collective d'autre part. Au final, on a une tendance revendicative particulièrement soucieuse du Droit et de la justice et qui a exercé une influence considérable sur le Droit international public, donc, sur les Etats, pour se voir reconnaître le droit de saisine individuelle des mécanismes de suivi du respect des droits humains et pouvoir déférer devant la Cour pénale internationale les responsables et individus ayant violé les règles du Droit des conflits armés.

duquel l'individu « constructeur », donc, réclamant des droits et des libertés, et « prétendu coupable », auteur d'infractions contre l'Humanité, jouent un rôle loin d'être surabondant.

En d'autres termes beaucoup plus succincts, « *le Droit international public s'intéresse de plus en plus aux individus et, donc, ne se limite plus aux seules relations inter-étatiques* »¹. Les Etats étaient pendant longtemps les acteurs les plus influents qui accaparaient l'échiquier mondial. Néanmoins, et compte tenu des bouleversements, tous azimuts, en particulier l'émergence et la fortification de la société civile interne et internationale – *composée de personnes morales de Droit privé faut-il le remarquer*² -, prétendre que les Etats continuent de s'arroger la scène internationale n'est plus de mise. « *Le droit international n'est plus cette discipline ésotérique qui se dérobaît au commun des mortels, il parle un langage plus humain, il est descendu de l'Olympe pour se mêler à la foule* »³.

Aussi est-il important d'observer, à la suite de plusieurs spécialistes, que la théorie de la préservation de la paix internationale a notoirement changé. Durant la seconde moitié du siècle passé, marquée par la mise en place du système onusien, elle – *la théorie de la paix* - était tributaire du principe de l'autonomie constitutionnelle des Etats, tel que posé par les 1^{er} et 7^{ème} paragraphes de l'article 2 de la Charte des Nations-Unies, consacrés respectivement à l'égalité souveraine et au respect de la compétence nationale ou « *domaine réservé* » des Etats⁴. Il s'ensuit que, quelle qu'elle soit la forme constitutionnelle du gouvernement, le Droit international n'en exige que l'effectivité du pouvoir pour qu'il le reconnaisse. Toutefois, dans des situations diverses, en Afrique, en Asie et en Amérique latine, l'intervention de l'ONU et des puissances occidentales dans la formation des gouvernements et des révisions constitutionnelles, a conduit une partie de la doctrine à employer l'expression épineuse d' « *internationalisation du pouvoir constituant* ».

¹ Voir dans ce sens, PONTTHOREAU Marie-Claire, *Trois interprétations de la globalisation juridique : approche critique des mutations de Droit public*, in L'Actualité juridique. Droit administratif (AJDA), n°1, 2006, pp : 20-25

² Notons, avec intérêt, que le Comité International de la Croix-Rouge (CICR) est une institution privée à laquelle le Droit international a reconnu un statut particulier dans le contrôle de la mise en œuvre des règles protectrices.

³ Voir dans ce sens, LANKARANI El-ZAIN Leila, *Les contrats d'Etat à l'épreuve du Droit international*, Coll. Droit international, Bruxelles, Editions Bruylant, Editions de l'Université de Bruxelles, 2001, 572p.

⁴ Il importe de remarquer que « la compétence nationale », terme évoqué par la Charte des Nations Unies et renvoyant à la sphère de l'exercice du pouvoir discrétionnaire de l'Etat en sa qualité de sujet de Droit international, est appelée en littérature française : « *domaine réservé* ». Historiquement, le « *domaine réservé* » n'est pas étranger à la souveraineté nationale, laquelle souveraineté fut proclamée par les royaumes européennes à l'égard du pouvoir ecclésiastique. Le domaine réservé étant, force est de le remarquer, la sphère d'action politique détenue par le dépositaire du pouvoir temporel, en l'occurrence, le monarque. Il est par conséquent observable que l'esprit de la Charte des Nations-Unies, en reconnaissant la compétence nationale, n'est pas excentrique vis-à-vis de la crainte émise par les français face à une éventuelle internationalisation du Droit public interne.

La régulation des relations internationales, donc, la quête de la paix, par le jeu des alliances politiques, correspondant au bipolarisme révolu, s'est effritée au profit d'une régulation par la démocratisation comportant, entre autres corollaires, la judiciarisation. D'où la création de juridictions permanentes, découlant de l'idée d'une justice universelle stable et pérenne et, du coup, institutionnalisée, chargées de protéger l'effet contraignant des normes internationales. Ainsi, l'inobservation des engagements nés des conventions et traités relatifs aux droits humains, est susceptible d'engager la responsabilité de son auteur – l'Etat -, il en est de même pour les violations au Droit international humanitaire (DIH) dont l'auteur peut se voir infliger un sort coercitif. C'est dire en propos conclusifs, à l'instar de l'Etat, l'individu est quasi-largement justiciable du contentieux international dans lequel la CPI jouit d'une place déterminante.

Bien qu'il se rapporte aux efforts engagés pour assurer l'effectivité normative du Droit international, tant le fonctionnement de la CPI que sa compétence, posent de manière entière le problème de son indépendance. L'immiscion des Etats dans le procédé de désignation des magistrats, et du Conseil de Sécurité de l'ONU dans celui de la saisine de la Cour, transforment le statut juridique de cette dernière en en faisant, en pratique, une juridiction mi-politique qui ligote le juge, et qui affaiblit le processus de création de ce qu'Emmanuelle JOUANNET, à l'instar de plusieurs spécialistes, dénomme : « *le tiers pouvoir international* »¹, dont le vicaire serait un juge indépendant, tiers et désintéressé par rapport aux intérêts poursuivis par les autres pouvoirs internationaux détenus respectivement par les Etats et les groupements d'Etats (les organisations internationales). Il importe de mentionner que les limites de l'indépendance d'une juridiction portent atteinte à un droit humain fondamental, en l'occurrence, le droit à un procès équitable.

Nous analyserons le fonctionnement de la Cour en nous intéressant essentiellement aux garanties d'indépendance conférées aux magistrats (1^{ère} partie), avant de nous focaliser sur les insuffisances statutaires, c'est-à-dire prévues par le Statut fondateur de la Cour, et qui en compromettent sensiblement l'indépendance.

I. La CPI : Une autorité judiciaire permanente.

Depuis la création des tribunaux ad hoc de l'ex-Yougoslavie et du Rwanda², en passant par l'adoption à Rome du Statut de la Cour Pénale Internationale, jusqu'à la plus récente expérience de la Special Court for Sierra

¹ Voir dans ce sens JOUANNET Emmanuelle, *Actualité des questions d'indépendance et d'impartialité des juridictions internationales : la consolidation d'un tiers pouvoir international ?*, in *Indépendance et impartialité des juges internationaux*, collection *Contentieux International*, sous la direc. de Hélène RUIZ FABRI et Jean-Marc SOREL, Editions A. Pedone, 2010.

² Ils sont respectivement compétents pour connaître des crimes commis dans l'ex-Yougoslavie (*y compris à l'occasion de l'affaire de Kosovo*), et pour ceux liés à l'affaire du Rwanda (*Rés. 808 du 22 février 1993 et Rés. 827 du 25 mai 1993*). Ces tribunaux, dotés d'une compétence rétroactives, constituent des organes subsidiaires du Conseil de Sécurité de l'ONU, appuyés par son autorité et découlant de circonstances spéciales les intégrant dans le processus de règlement pacifique des conflits. (Cf. : J. Combacau, S. Sur, « *Droit international public* », 9^{ème} édition, p. : 677).

Leone, les institutions judiciaires internationales pénales sont intervenues pour changer considérablement le visage du Droit international. Ce qui nous intéresse, le plus, est que le DIH est brusquement sorti de l'oubli où il était plongé depuis Nuremberg et Tokyo. En l'intervalle de quelques années, les juges des différents tribunaux pénaux internationaux ont donné une résurrection remarquable au DIH, en codifiant et en adaptant la coutume internationale que le processus cumulatif de lutte contre les atrocités des conflits armés a façonnée et enrichie depuis le 19^{ème} siècle¹.

Si les tribunaux ad hoc procèdent d'un accord bilatéral engageant généralement l'ONU et l'Etat dans lequel se sont produits les crimes nécessitant l'intervention desdits tribunaux, la CPI se distingue par son caractère d'autorité judiciaire permanente.

A) Une troisième catégorie des sujets de Droit international.

Aux termes de l'article 4 du Statut de Rome, la CPI a la personnalité juridique internationale, et constitue, de ce fait, un sujet de Droit international. Malgré le fait qu'elle soit le résultat d'un traité inter-étatique, donc, titulaire, d'emblée, de la qualité d'organisation internationale (OI), le Statut a, tout de même, pris le soin de rappeler que la Cour est une personne juridique internationale indépendante. Cela atteste du souci, ayant sillonné l'esprit de ces créateurs, quant à la consécration de son existence juridique vu son rôle d'instrument juridique de mise en œuvre de l'individualisation du régime coercitif en Droit international après avoir établi, force est de le rappeler, le régime indemnitaire avec la codification de la responsabilité internationale de l'Etat et de l'Organisation Internationale.

La Cour se compose de dix-huit (18) juges, choisis parmi les personnes disposant d'une expérience reconnue dans le domaine du Droit pénal, et jouissant d'une haute considération morale. Les Etats proposent, donc, des candidats dont les profils correspondent aux emplois juridictionnels supérieurs conformément à leurs régimes juridiques locaux. Aussi, le régime applicable à la candidature au poste de juge de la Cour Internationale de Justice (CIJ) s'applique aux candidatures aux postes juridictionnels de la CPI.

Les listes des candidats remplissant les conditions exigées ainsi que le déroulement des élections sont réglés par l'Assemblée Générale des Etats-Parties. L'élection des juges prend en considération les critères suivants :

- La notoriété académique, professionnelle et morale ;
- La représentation géographique ;
- La parité.

¹ COTE Luc, *La justice internationale : vers un resserrement des règles de jeu*, site officiel de la Cour pénale internationale : http://www.icrc.org/fre/assets/files/other/irrc_861_cote_fre.pdf (Consulté le lundi 10 décembre 2015).

A noter que l'article 48 du Statut accorde aux juges, de fond et ceux rattachés au bureau du Procureur, les immunités et les privilèges reconnus aux chefs de missions diplomatiques pour leur permettre d'accomplir impartialement leurs missions¹. Il convient de souligner, dans ce sillage, que nul ne peut nier que l'indépendance constitue le pivot de l'autorité judiciaire dans la mesure où elle conditionne le sort de son rôle. Si l'indépendance du juge est insuffisamment protégée, la justice, dans son entièreté, s'effondre. Comme on l'a précédemment évoqué, les magistrats de la Cour sont proposés par les Etats-Parties, d'où le risque potentiel d'une influence. C'est la raison pour laquelle, le Statut a prévu des mécanismes ayant pour but la préservation de l'indépendance des juges :

L'élection : elle nécessite un quorum transversal renforçant la légitimité du juge. En conséquence, celui-ci doit avoir la confiance d'un grand nombre d'Etats-Parties. Toutefois, ce mécanisme peut déboucher sur des résultats opposés à l'objectif ayant présidé à son adoption, parce qu'il permet aux Etats d'établir des arrangements sur les personnes à proposer aux postes juridictionnels ;

Le mandat long et non renouvelable : ainsi, une fois élue, le juge sait qu'il ne sera pas reconduit et, du coup, il peut se distancier de l'Etat l'ayant proposé.

Cependant, l'Etat conserve une influence non négligeable qui se manifeste dans le pouvoir propositionnel qu'il détient de manière exclusive. Ainsi, l'établissement des listes de candidats dépend de la volonté des Etats. En plus, le procédé électoral, vu le quorum exigé pour obtenir le poste, peut se voir influencer par des arrangements tacites comme soulevé ci-dessus.

B) L'adhésion sélective à la théorie du fait antécédent.

D'abord, il faut mentionner que la compétence de la Cour s'étend sur les crimes les plus graves touchant à l'ensemble de la communauté internationale. Aussi, il est à préciser que la Cour est juge de sa compétence dans la mesure où le Statut l'habilite à vérifier elle-même la recevabilité de l'action avant d'en examiner le fond. L'irrecevabilité est régie par l'article 17 selon lequel la Cour rejette une affaire :

- Objet d'enquête par un Etat ;
- Ayant été jugée auparavant ;

¹ L'article 48, 2^{ème} alinéa du Statut de Rome énonce que : « *les juges, le Procureur, les procureurs adjoints et le Greffier jouissent, dans l'exercice de leurs fonctions ou relativement à ces fonctions, des privilèges et immunités accordés aux chefs de missions diplomatiques. Après l'expiration de leur mandat, ils continuent à jouir de l'immunité contre toute procédure légale pour les paroles, les écrits et les actes qui relèvent de l'exercice de leurs fonctions officielles* ».

- Reclassée sans suite par l'Etat compétent à y enquêter ;
- Ou n'est pas suffisamment grave pour justifier le déclenchement d'un procès pénal international.

De plus, et à l'instar des juridictions répressives nationales, la Cour a une compétence matérielle (ou à raison de la matière), territoriale et temporelle.

- La compétence matérielle

En vertu de l'article 5 du Statut, la Cour a compétence pour juger les crimes suivants :

- Le crime de génocide défini ;
- Les crimes contre l'Humanité ;
- Les crimes de guerre ;
- Le crime d'agression.

En Droit international général, l'agression constitue un fait générateur de la responsabilité internationale de l'Etat, mais la condamnation de l'Etat agresseur nécessite l'intervention d'organes politiques, notamment, le Conseil de Sécurité de l'ONU, d'où l'apport cardinal de son incrimination par le Statut de Rome. Ainsi, la préparation d'une agression contre un Etat ou assortie d'une atteinte manifeste à la Charte onusienne peut engager la responsabilité pénale internationale de son auteur. Aussi, le Statut a arrêté la nomenclature des comportements constituant des crimes d'agression même s'ils sont précédés par une déclaration de guerre¹.

- La compétence temporelle :

Conformément à l'article 11 du Statut, la Cour n'a compétence qu'à l'égard des crimes relevant de sa juridiction et commis après l'entrée en vigueur de son Statut. Cela signifie que le Statut de la CPI n'a pas d'effet rétroactif. Les dispositions du Statut ne sont opposables à l'Etat qu'à partir de la date d'entrée en vigueur du Statut conformément au Droit interne dudit Etat.

- La compétence territoriale et personnelle :

La compétence de la Cour s'étend sur les crimes, rentrant dans la matière criminelle qu'elle sanctionne, commis sur le territoire d'un Etat-Partie, par un ressortissant d'un Etat-Partie. De surcroit, La Cour est compétente pour poursuivre les personnes physiques sauf si elles étaient âgées de moins de 18 ans au moment de la commission du prétendu crime.

¹ Le crime d'agression est (*alors*) un crime individuel, objet de poursuites pénales dirigées contre des individus. Ce type d'incrimination est particulièrement difficile à mettre en œuvre, et notamment à dissocier de l'agression comme action organisée de l'Etat lui-même (« *la Cour pénale internationale en débat* », articles de L. Condorelli, J.A. Carillo-Salcedo, S. Sur, *RGDIP*, p : 7-45). Cité par J. COMBACAU et S. SUR, *Droit international public*, op.cit, p : 624.

Toutefois, si l'action de la Cour se base sur une saisine du Conseil de Sécurité de l'ONU, la limitation territoriale s'efface au profit du rôle de régulateur universel de paix et de sécurité internationales que la Charte onusienne octroie au Conseil de Sécurité. Ce dernier, étant le délégataire de la mission de la protection de l'intérêt général universel, habilite la Cour, s'il la saisit, à étendre sa compétence sur l'affaire objet de la saisine même si ladite affaire ne se soumet pas aux exigences de sa compétence territoriale. En d'autres termes, avec le concours du Conseil de Sécurité, la Cour outrepassa sa compétence territoriale au nom du maintien des intérêts de l'Humanité se trouvant d'ailleurs à l'origine de sa création. Il importe dans ce sillage de préciser que la Cour peut être saisie par :

- Un Etat-Partie, sur son initiative ou sur renvoi ;
- Le Conseil de sécurité de l'ONU agissant sur la base du Chapitre VII de la Charte onusienne :

Ce mécanisme de saisine permet de hisser la pénalisation à un moyen coercitif, à caractère foncièrement judiciaire, contre les Etats dont les agissements mettent à mal la paix mondiale. D'aucuns estiment, en revanche, que ce mécanisme permet une potentielle politisation de la Cour en ce sens qu'elle la place devant le fait qu'un Etat prépondérant au sein du Conseil de Sécurité de l'ONU, à savoir les USA, la Chine ou la Russie, puisse la saisir sans qu'il en soit un Etat-Partie.

- Une enquête enclenchée par le procureur :

Celui-ci doit s'assurer de la véracité des informations qui lui ont été communiquées. A cet effet, il peut contacter les OI, les organes de l'ONU, les ONG, des sources qu'il estime adéquates ou les Etats-Parties. S'il s'avère que l'affaire a une base raisonnable, il adresse une demande d'autorisation à la Chambre préliminaire. Aussi faut-il mentionner que le Statut accrédite les principes généraux de la procédure et du Droit pénaux, à savoir :

- La présomption d'innocence et éléments de preuve ;
- Le droit à la défense ;
- Les débats contradictoires ;
- La collégialité ;
- Le double degré de juridiction et la non-rétroactivité ;
- La protection et l'indemnisation des victimes.

En précisant expressément que les crimes relevant de la Cour ne se prescrivent pas, le même texte a eu le mérite de clarifier la question du Droit applicable aux affaires examinées. En effet, l'article 21 énonce que : « *la Cour*

applique : en premier lieu, le présent Statut, les éléments des crimes et le Règlement de procédure et de preuve. En second lieu, selon qu'il convient, les traités applicables et les principes et règles du droit international, y compris les principes établis du droit international des conflits armés. À défaut, les principes généraux du droit dégagés par la Cour à partir des lois nationales représentant les différents systèmes juridiques du monde, y compris, selon qu'il convient, les lois nationales des États sous la juridiction desquels tomberait normalement le crime, si ces principes ne sont pas incompatibles avec le présent Statut ni avec le droit international et les règles et normes internationales reconnues. La Cour peut appliquer les principes et règles de droit tels qu'elle les a interprétés dans ses décisions antérieures. L'application et l'interprétation du droit prévues au présent article doivent être compatibles avec les droits de l'homme internationalement reconnus et exemptes de toute discrimination fondée sur des considérations telles que l'appartenance à l'un ou l'autre sexe tel que défini à l'article 7, paragraphe 3, l'âge, la race, la couleur, la langue, la religion ou la conviction, les opinions politiques ou autres, l'origine nationale, ethnique ou sociale, la fortune, la naissance ou toute autre qualité.»

Il s'ensuit que la Cour, pour organiser son travail proprement contentieux, a précisé ses normes de référence en veillant à reconnaître, chaque fois qu'elle le juge appropriée, le fait antécédent à ses anciennes décisions.

II. Une mi-jurisdiction.

Le juge est chargé de dire le Droit, donc, de soumettre le comportement de l'acteur politique à une certaine causalité plus ou moins rigide. Or, la gestion des affaires de la Cité, qu'elle soit interne ou internationale, n'est pas l'apanage des textes. Elle est influencée, en profondeur, par l'évolution des intérêts et la fluctuation de leurs substances. Les rédacteurs du traité fondateur de la CPI ont pris une attention particulière sur l'appréciation de l'opportunité d'action par les Etats membres, soucieux de leurs intérêts, parmi lesquels figure, d'évidence, celui d'y appartenir. Par voie de conséquence, tous les crimes et exactions contre le DIH ne sont pas machinalement, dirions-nous, déférables devant la Cour.

A) Le dualisme emprunté au Droit classique des organisations internationales.

Il y a bien des décennies, le professeur Maurice TORELLI avait écrit les propos édifiants suivants : « *Les tensions entre l'Humanité et la souveraineté se retrouvent tant sur le plan des modalités de contrôle qu'à celui de la sanction* »¹. Le dualisme, se rapprochant dans les faits à un dilemme entre d'une part l'Etat, cet hégémon du Droit international refusant d'en devenir le parent pauvre, et l'Humanité au nom de laquelle veut se prononcer

¹ Cf. TORELLI Maurice, *Le Droit international humanitaire*, PUF, Que sais-je, 1985.

une juridiction d'une part, s'est profondément répercuté sur le régime juridique de la CPI. En effet, il lui assigne un objectif ambivalent.

D'un côté, la juridiction se veut respectueuse de la souveraineté des sujets originaires du Droit international, et de l'autre, elle aspire à assurer la suprématie réelle et normative des droits de l'Homme et du DIH en soumettant ceux qui les violent à des coercitions effectives. C'est la raison pour laquelle, l'examen des affaires et l'édition des mesures coercitives qu'elles soient de fond ou de procédure reposent sur une coopération étroite entre la Cour et les organes juridictionnels des Etats, sans omettre le Conseil de Sécurité de l'ONU que le Statut habilite à saisir la Cour même si le pays concerné ne l'a pas ratifié. Cette situation se conforme au principe du consensualisme du Droit international qui se fonde, comme le souligne à juste titre le professeur Mohammed BEDJAOUI, sur « *la coordination plutôt que sur la subordination* »¹.

B) L'omnipotence du Conseil de sécurité de l'ONU.

L'article 16 du Statut dispose qu'« aucune enquête ne peuvent être engagée ni menées en vertu du présent Statut pendant les douze mois qui suivent la date à laquelle le Conseil de sécurité a fait une demande dans ce sens à la Cour dans une résolution adoptée en vertu du Chapitre VII de la Charte des Nations-Unies », jusqu'à ce que le pouvoir d'appréciation consenti à l'organe politique de l'ONU demeure amoindri dans la mesure où il est conditionné par un délai. Or, le même article approfondit les pouvoirs du Conseil de Sécurité en précisant, expressément, que la demande de sursoir à enquêter ou à poursuivre « peut être renouvelé par le Conseil dans les mêmes conditions ». Il s'ensuit que « la position de membre permanent du Conseil confère un pouvoir considérable dans la détermination de l'agenda de la justice internationale »². Ainsi dans l'affaire du prétendu génocide de Darfour, le Procureur n'a demandé l'édition du mandat d'arrêt contre le chef de l'Etat soudanais qu'après que le Conseil de Sécurité ait saisi la Cour.

La question posée par les contradicteurs de la position de la Cour peut être formulée comme suit : les renseignements collectés par le Procureur étaient-ils insuffisants, ou au contraire, assez raisonnables pour solliciter le mandat d'arrêt et ce sans l'intervention d'un organe politique? La question a accouché de deux réponses antagoniques : d'un côté, les partisans de la sélectivité de l'action du Conseil de Sécurité font intervenir l'urgence humanitaire et de l'autre, ceux qui en revendiquent une application équitable.

¹ Cf. BEDJAOUI Mohammed, *Le Droit international : bilan et perspectives*, Pédone, UNESCO, 1991.

² Le COCONNIER Marie-Laure et POMMIER Bruno, *L'action humanitaire*, Que sais-je, 2017, p : 97.

Par ailleurs, l'article 10 du Statut dispose qu'« aucune disposition du présent chapitre ne doit être interprétée comme limitant ou affectant de quelque manière que ce soit les règles du Droit international existantes ou en formation qui visent d'autres fins que le présent Statut ». A la première lecture, nous pouvons constater que les rédacteurs de l'acte fondateur de la Cour ont essayé d'adopter une conjugaison sinusoïdale entre la souveraineté des Etats et les exigences de la lutte contre l'impunité justifiées par des raisons humanitaires. Ainsi, les conventions et traités bilatéraux et multilatéraux portant sur la coopération judiciaire et pénale entre Etats resteront opérants et par conséquent, les Etats, dans le but « non affiché » de déroger à la compétence de la Cour, peuvent conclure des accords internationaux liés au domaine pénal. A titre d'exemple, les U.S.A « ont engagé un combat juridique pour soustraire leurs nationaux à sa (la CPI) juridiction, en concluant des accords bilatéraux avec les Etats-Parties qui s'y prêtaient »¹.

Conclusion.

La mise en place de la Cour pénale internationale constitue certes une avancée indéniable dans le processus d'individualisation du Droit international en vue d'un monde pacifié.

Le bipolarisme de la Guerre froide a accouché d'un concept de paix dans lequel la priorité était conférée à la pacification des relations inter-étatiques par des alliances, des compatibilités et des accords foncièrement politiques.

Or, depuis l'effondrement du communisme, les faits ne cessent de montrer que les régimes non démocratiques, immobiles et hermétiques génèrent des atteintes sensibles à la stabilité planétaire, d'où la nécessité de démocratiser les régimes politiques ou, selon les alliances, les inciter à adopter des ouvertures politiques et économiques significatives. L'utilisation de l'économie est apparue comme le premier outil, ainsi se fait la conditionnalité de l'aide. Pour s'y adapter, la plupart des dirigeants du Sud ont essayé d'instaurer une conjugaison assez particulière entre l'autoritarisme politique et un paysage économique relativement libre.

Les pressions internes et internationales ont imposé aux régimes sclérosés l'acceptation de nouveaux acteurs politiques et des procédures électives pour arriver au pouvoir. Sous l'époustouflant effet de l'évolution des sociétés civiles et des mobilisations collectives pilotées par des initiatives individuelles le palliatif économique et social à la démocratie s'affaiblit pour se solder au final par des manifestations ayant détrônés des régimes considérés comme immuables et indéboullonnables, leurs chefs ont fait l'objet de mandats d'arrêt pour avoir perpétré des crimes contre l'Humanité. La Cour s'est donc notoirement distinguée par son travail juridictionnel et les contenus se voulant justicialistes qu'elle a donnés à son Statut.

¹ COMBACAU, SUR, Op.cit, p : 678.

Cependant, des craintes, loin d'être irrationnelles ou conspirationnistes faut-il l'observer, ont été fréquemment soulevées quant à l'effectivité de l'indépendance de la Cour. En effet, le Statut de Rome octroie au CS de l'ONU un large pouvoir d'appréciation de l'opportunité des poursuites en ce sens qu'il peut demander à la juridiction d'arrêter ses enquêtes sur une ou plusieurs affaires. Ce pouvoir aurait été « *plus acceptable* » si les membres permanents du Conseil avaient ratifié le statut de Rome, c'est le cas que la réalité effectivement rend fictif dans la mesure où la Chine, la Russie et les USA n'ont pas adopté le traité fondateur de la Cour et bénéficie de surcroît d'un subterfuge juridique leur permettant d'échapper à sa compétence. Ledit subterfuge se concrétise dans la possibilité offerte aux Etats de conclure des accords synallagmatiques portant sur la coopération judiciaire et du coup faire intervenir la disposition conventionnelle proscrivant l'immixtion de la Cour dans les accords et traités inter-étatiques encadrant le même objectif que celui poursuivi par le Statut, en l'occurrence, la justice pénale.

Voilà donc une dyscinésie à laquelle devrait répondre la justice internationale : l'Etat, encore qu'il n'ait pas ratifié son Statut, peut tantôt s'en prévaloir, tantôt y déroger.



مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ISSN 2410-3926

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017